

بلاد الخوف وأرض الرعب

دراسة في

جمهورية صدام



محمية
الحقوق
العراقية

تقديم
أحمد الرفاعي

الرجاء إلى إدارة المكتبة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزهراء للإعلام العربى
قسم النشر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - نمرائياً : زهرائيف - تليفون ١٩٨٨٥٠٦ - ٢٦١١١٠٦ - تليكس ٩٤٠٢١ وايف بران فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahrallif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَمِنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اتَّبَعِهِ
وَعَمِلَ صِحًّا كَمَا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

مسند الإمام العظيم
فصل ٣٣/

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

حقوق الطبع محفوظة

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا
الكتاب أو خزنه بواسطة أى نظام
لخزن المعلومات أو استرجاعها أو نقله
على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت
إلكترونية أم شرائط ممغنطة أم غير
ذلك ، أو أية طريقة معلومة أو مجهولة
إلا بإذن كتابى صريح من الناشر .

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهرء للإعلام العربى

بلاد الخوف وأرض الرعب

دراسة في

جمهورية صدام



جميع ساء
الحقوقيين
والعراقيين

تقديم
المؤلف

DL

بلاد الخوف وأرض الرعب

بقلم : أحمد رائف

ليس صدام حسين هو الحاكم المطلق الوحيد الذي ظهر في التاريخ ، بل إن اسمه مكتوب في آخر قائمة كبيرة من المستبدين والظلمة . وإن لم يكن هو المستبد الوحيد ، فهو أسوأهم بالتأكيد .

ولا شك أن الحكام المستبدين قد أساءوا إلى رعاياهم وظلموهم ، وهناك درجات في ذلك ، واشتهرت منهم أسماء في التاريخ البعيد والقريب .

وقد يكون الحاكم المطلق مجرداً من خطايا الظلم والاضطهاد مثل الإسكندر الأكبر مثلاً ، فلم ينقل عنه المؤرخون أنه قد اضطهد شعبه أو آذاهم ، وكذلك لم يفعل في البلاد التي فتحها حيث أقام إمبراطوريته على أنقاض الدول التي غلبها ولعل ظلمه وأذاه لم يتجاوزا ما يحدث عادة في الحروب على النحو الذي كان معروفاً في الحضارات القديمة قبل الميلاد .

ولعله قد قتل بعض معارضيه أو سجنهم أو تخلص منهم في مقدونيا حيث نشأ ، ولكن لم يذكر لنا التاريخ شيئاً من هذا عنه ، بل ذكر أنه كان يحب الفلاسفة ، ولا تحسن أوقاته إلا في الجلوس معهم .

ونحن لا نمجد الطغيان بل نفرق بين طغيان وطغيان !

وعرف العالم الكثير من المستبدين ، والأسماء تتوالى عبر القرون .

يوليوس قيصر .. كاليجولا .. فرعون موسى .. نبوخذ نصر .. تيتس ..
هادريان .. كسرى أنوشروان .. كسرى أبرويز .. هرقل .. فرديناند ..
هنري الرابع .. نابليون .. هتلر .. موسوليني .

وهذه نماذج من الطغاة ، وإن جمعت شرهم وأذاهم لسبقهم صدام حسين
وفاقهم ، ولو أردت أن تختار مستبدًا مثاليًا فعل الشر وارتكب كل الجرائم ،
ولم يسبقه أحد فيما فعل ، فإن أية لجنة سوف تختار صدام حسين بالتأكيد
وتعطيه كأس الطغاة إن كان لهم كأس ! .

وقد جاء على قدر بعد أن تغير العالم وهبت فيه رياح الحرية ، وارتفعت
المطالبات بحكم الشعب . وهو ينتمي لعالم قد مات وانتهى ولم يعد فيه مكان
للطغاة حيث يتجه الكون إلى حكومة واحدة ترعى مصالح الجميع على نحو ما .
ولعل من قائل يقول إن بلاد العالم الثالث مليئة بالطغاة والمستبدين ..
وهذا قول صحيح . ولكن هل يصل ظلم واحد منهم وفساده إلى النحو الذي
عليه طاغيتنا صدام حسين ؟ اللهم لا .

وهو في رأيي جماع الاستبداد وخبرة الطغيان عبر التاريخ قد اجتمعت
في شخص وتمثلت في نظام .

فهو قد فعل ما لم يقدر عليه مستبد قبله عبر برنامج منظم وصير بالغ
عبر فريق من الشياطين ساعدوه وأعانوه .

استطاع صدام حسين بعد فترة قصيرة من حكمه لبلاده أن يجعل الخوف
بين الناس كالماء والهواء . ليس في حاجة الناس إليه بل في وجوده بينهم . وصار
الفرع سمة من سمات أي رجل أو امرأة أو طفل من أهل العراق المساكين .

وهذا شيء لم يسبقه غيره إليه . ففي العادة فإن من يخشى الطاغية هم
معارضوه . ولا تظهر هذه الخشية عند بقية الناس إلا بقدر لا يجعل منها ظاهرة

أو سمة . أما أن يعرّب الخوف في نفوس الجميع ويخيم الرعب فوق كل الرعوس فهو الشيء الفريد الجديد الذي لم يسبقه فيه أحد بالتأكيد .

أما كيف حدث هذا فهو موضوع الكتاب الذي بين يديك الآن .

* * *

كان الطغاة في الماضي لا يسيئون إلى أحد إلا إذا خرج عليهم أو ناوهم وهم يقتلون بحساب ويظلمون بالعدل ، فلا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى .

وجاء صدام حسين وجعل من نفسه إلهاً ، وحشر فنادى ، قال أنا ربكم الأعلى ، وصنع معبداً عظيماً ، ووضع أصنامه في الميادين ، وعلق صورته في المساجد وفي كل بيت ، ولا بد من تقديم القرابين إلى هذا الإله الكاذب ، ليس بين الحين والحين ، وإنما طوال الوقت . ولا بد للربوبية من قربان .

وهذا القربان يقدم إلى المذبح من المقربين ومن الأعداء على حد سواء ، وهو مكمّن الخطورة وعلامة الخطر الأعظم وبداية الرعب .

والمستبد الظالم ليس في حاجة إلى قوانين ليظلم بها ويستبد ، بل تكفي إرادته في فعل ما يشاء والتشكيل بمن يريد .

ولكنه يصنع القوانين ليس لإدارة البلاد والعباد ولكن للظلم والتشكيل وأغلبها فضفاض يسمح لأي فرد بالدخول تحت نفوذ ذلك القانون . وهو يخرج على هذه القوانين ، ويظلم وينكل دون الحاجة إليها ، فهو يستخدمها إذا أراد ويخرج عنها إذا شاء ، وهو في هذه وتلك يظلم ويستبد ويفسد في الأرض .

وهو يقدم القرابين من أتباعه فيلحق لهم التهم ويجبرهم بالتعذيب الشديد على أن يعترفوا بها ، ولا طاقة لأحد بتحمل عذاب قد تكون عبر خيرة أربعين قرناً هي عمر التاريخ المكتوب ، ويخرج الوزراء إلى الناس في التلفزيون ويعترفون بأنهم خونة ، وأنهم تأمروا ضد الدولة وضد الرئيس ، وأنهم تخابروا مع دول أجنبية ، وأنهم يستحقون الإعدام .

والعجيب المثير للضحك أن هذا الوزير عندما يمثل أمام الناس في التلفزيون ليعترف بما فعل فإنه يلقي شعار الحزب :
— أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة .

وبعد أن يدلي باعترافه يرفع عقيرته بها قبل أن ينصرف فهي التحية في « مزرعة الخنازير » التي تكلم عنها « جورج أورويل » .

وفي بلاد الخوف وأرض الرعب لا يوجد جلادون ، فالكل متهم ، والكل قاض ، والكل جلاد ، والمواطن فيها بريء ومذنب في آن واحد ويعامل على أي وجهي العملة حسبما يشاء النظام أو الحزب ، ووفقاً لقواعد لا يفهمها أحد ، ولظروف لا يتيبها مخلوق . فهو بريء ما شاء الله له أن يبقى بريئاً ، وفجأة يجد نفسه مذنباً ، وهو يقفز إليها دفعة واحدة فهي بلاد لا تسمح بوجود متهمين فيها ، فالمرء إما بريء وإما مذنب وليس بينهما شيء .

والمذنب يعاقب بالإعدام على أي ذنب يرتكبه في حق الإله أو الحزب أو الدولة ، وهو يعطى التهمة المناسبة حسب الظروف . وينفذ فيه حكم الإعدام ليس بمعرفة الجلادين ، بل بمعرفة رفاقه وقرنائه . وليس لأحد أن يتخلص من تنفيذ الحكم في أخيه أو أبيه ، وهناك من فعل ذلك فأعدم .

ونعود للوزراء والمقررين الذين قضت المشيئة أن يقدموا قرباناً لصدام حسين . فبعد أن اعترفوا في التلفزيون بجمعهم في قاعة مسرح كبير ،

والمشاهدون من رجال الدولة وأركان الحزب ، ووقف على المسرح وخلفه المذنبون في مشهد درامي مؤثر ، وكأنه عرض أخرجته فنان كبير .

وكانت بقعة الضوء تنزل على وجهه قد هذه العذاب والألم ، والراوي هو صدام حسين الذي يحكي جرم هذا الرفيق وخيائنه ودموعه تنهمر على وجنتيه ، وكأنك في مأساة إغريقية . والصمت يخيم على المكان ، ولا يأتيك غير صوت صدام الناعم كالفتحاح .

وبعد أن انتهى من عرض حالة كل واحد منهم ، والكل يمسك أنفاسه خشية أن يسمعها أحد فيتهم بالتآمر على إفساد هذه المحاكمة ، وقف يخاطب المشاهدين :

— قد رأيتم بأنفسكم كيف أجرموا ، وإني حزين من أجلهم ، ولكن لو كان ولدي عدي لدفعته لكم ، فالحزب والدولة فوق كل شيء .

ويصمت قليلاً ويتفرس في الوجوه والكل قد تجمد من الخوف ، فالمذنبون الذين على المسرح كانوا من النجوم الزاهرة في سماء الحزب والعراق حتى لحظة هذه المحاكمة العجيبة .

ويعود إلى حديثه من جديد :

— قد صدر الحكم عليهم ، وعليكم تنفيذه ، فلتتكون منكم فرقة لإعدامهم ، ولا تنسوا أنهم كانوا رفاقنا وهم أعزاء علينا ، ومن حق كل واحد منهم ألا يقتله إلا من هو في درجته أو يساويه في الحزب . على أن يتم ذلك الليلة .. بل الآن .. أما أنا فاسمحوا لي بالانصراف لأني متعب وحزين . وغادر القاعة وتركهم يفتكون ببعضهم البعض . الوزير يقتل الوزير .. واللواء يقتل اللواء وهكذا ..

كان ذلك في عملية التطهير التي تمت في أغسطس سنة 1979 م من 22

وزيراً وشخصية حزبية كبيرة كانوا رفاق صدام وفي درجته ، وكان قتلهم قرباناً
للسلطة وخطوة إلى الأمام ، وكانت هذه الحادثة من أكبر اللبثات في بناء
الخوف الذي أقامه صدام حسين في العراق .

* * *

إن كان المواطن محكوماً عليه بالقتل في الوقت الذي يريده الطاغية ، فما
فائدة القوانين وكلها تعاقب بالقتل ؟ .

والإعدام في حد ذاته شيء سهل ، فالقتل لا يؤلم ، ولكن ما يصاحب
ذلك من خوف ورعب وتعذيب يسحق نفسية الإنسان ويحطمه ويذله هو
الأمر الذي يستحق التنويه ، فلو اكتفوا بقتل من يريدون دون ترويعه وتعذيبه
لاختلف الأمر . ولكنهم يضربونه ضرباً مبرحاً بأشياء لا يقدر عل حصرها
إلا الله سبحانه وتعالى ، وهم يتفنون في هذا كل حين من الوقت . وهم
يكونون بالنار ، ويخلعون أظافره وعينيهِ ، ويكسرون أطرافه ويتقبون أسنانه ،
ويطعنونه بالمدى ويسلخونه ، والقتل هو خاتمة المطاف . والقوانين كثيرة
وعجيبة ..

يعاقب بالإعدام كل من نطق باسم السيد القائد الرئيس دون ألقابه .

يعاقب بالإعدام من ازدرى السيد القائد الرئيس بالقول أو بالإشارة
أو بالصمت .

يعاقب بالإعدام كل من كان منتمياً إلى حزب الدعوة الإسلامية .

يعاقب بالإعدام كل من ترك حزب البعث العربي الاشتراكي .

يعاقب بالإعدام كل من انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وأخفى
انتهااته وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة .

يعاقب بالإعدام كل من انتمى أو ينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وهو على علاقة ما بأي جهة حزبية أو سياسية أخرى .

يعاقب بالإعدام كل من كسب إلى أي جهة حزبية أو سياسية شخصاً له علاقة تنظيمية بحزب البعث حالياً ، أو كانت له علاقة به في يوم من الأيام .

يعاقب بالإعدام كل عسكري أحيل إلى التقاعد بعد 17 تموز سنة 1968 م وكذلك كل عسكري متطوع (من رجال الجيش أو الشرطة والأمن العام والمخابرات) مسرح من الخدمة بعد التاريخ المذكور لأي سبب من الأسباب في حالة ثبوت انتائنه إلى أي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث .

يعاقب بالإعدام كل من يمارس نشاطاً سياسياً في الجيش والقوات المسلحة باستثناء أعضاء حزب البعث .

وهذه ليست كل قوانين الإعدام بل هي أمثلة لها فهي كثيرة ومتنوعة ، ولا يستطيع المواطن أن يحيط بها جميعاً . وهناك عقوبة الإعدام لمن يعلم شيئاً عن شخص أو أشخاص يكونون محل مؤاخذه ولا يبلغ عنهم .

وقد حكى لي أحد المصريين وكان عضواً في حزب البعث العراقي ثم هرب إلى مصر في قصة طويلة ، وقال إن كل عضو من أعضاء الحزب عليه أن يكتب التقارير في كل شيء وعن كل مخلوق له به صلة ، وليس له أن يقيم ما يرى ويعرف ، بل عليه أن يكتب وهناك آخرون يرون أهمية ما يكتب من عدمه ، فقد يغفل شيئاً يكون فيه جريمة كبرى وخطر كبير على الحزب والدولة ؛ ومن ثم فغاية كل عضو أن يكتب عن أخيه وصاحبه وبنيه وأبيه ومن في الأرض جميعاً ممن يعرف ، والويل له إذا أغفل شيئاً .

ويقول المصري الذي كان عضواً في البعث :

— كان هناك أحد العراقيين ، وكنت مسئولاً عنه في الحزب وجاءني يوماً

وفي يده تقرير عن أخيه أنه كان عضواً في حزب الدعوة الإسلامية ، وهي جريمة عقوبتها الإعدام . وأهملت هذا التقرير لدواعٍ إنسانية ، وفي يوم من الأيام عرفت أن هذا العراقي قد تم إعدامه هو وأخيه ، فقد كتب آخر أنه عضو في حزب الدعوة وأن أخاه يعرف .

وقلت له :

— ولكن .. ألم يحتج بأنه قد قدم تقريراً لك فيه هذه المعلومة ؟ .

وأجابني عضو البعث السابق :

— ربما قد فعل ذلك ، ولكن من الواضح أنه لم يسمع له ، بدليل أنه قد أعدم وسألته :

— ولكن لو قال ذلك واحتج بك هل ينجو من الإعدام ؟

وأجابني ووجهه متغضن من المرارة :

— هم في العادة مشغولون وليس لديهم وقت للتحقيق والاستجواب وهم أسرع إلى القتل ويرون في الإعدام الشيء الوحيد المضمون الذي لا ينتج عنه خطأ بأي حال .

وعدت أسأله :

— وكيف كنت تعيش هناك ؟

وأجاب :

— كنت عضواً في البعث ولكني كنت أنتظر الإعدام والتصفية كل يوم فهناك ذنوب لا يعرفها المرء ولا يفطن إليها وعقوبتها الإعدام .

وسألته :

- هل هناك من أعدم ممن كنت تعرف ؟
وأشعل سيجارة ونفث دخانها ثم قال لي :
— أعدم ممن أعرف أكثر من مائة شخص .
— وهل كان فيهم مصريون ؟
وأجاب :
— كان أكثر من نصفهم من المصريين .
ووجدت نفسي أشرد وأصمت . ثم قلت له :
— يبدو أنهم يبالغون كثيرًا في تنفيذ هذه العقوبة .
— هي تتم في العادة دون محاكمة ، وهي في كثيرتها مثل مخالفات المرور
هنا في مصر . ويمكنك أن تسميها اغتيالاً أو تصفية ، وهي التسمية العراقية
الرسمية للقتل هناك .
— هذا شيء غريب حقًا .
وقال المصري عضو البعث السابق :
— يكفي أن تعرف أن جميع المسؤولين الحزبيين عني قد تمت تصفيتهم
قبل أن أغادر العراق .
— هل رأيت بعضهم ؟
— وهم يقتلون ؟
— نعم .
— نعم .
— كيف ؟

ولم يرد الإجابة ، بل أشعل سيجارة ثانية واستغرقت ذكرياته المريعة المؤلمة .

وبعد لحظة عاد إلى الحديث وقال :

— لك أن تعرف أن القتل في العراق يقوم مقام تحديد النسل في بلادنا . هم يقتلون في العام الواحد بضعة آلاف . ومعظم من في العراق يحمل لقب المرحوم إن عاجلاً أو آجلاً .

وقلت له :

— ولماذا الإسراف في الإعدام والقتل ؟ ، هل له من ضرورة ؟ .

وأجاب :

— يبدو أنها آلة ضخمة للموت قد دارت ويصعب توقفها ، فهم يقتلون لحماية أنفسهم من تهمة التواطؤ ، ربما يكشف شيء في المستقبل .

وقلت له :

— ولكن أعضاء حزب البعث في حماية وأمن ؟ .

وابتسم ساخراً وقال :

— هؤلاء معرضون للموت أكثر من أي إنسان آخر .

— كيف ؟

— كما قلت لك ، هناك التقارير التي تكتب بانتظام ، وبطبيعة الحال فكل عضو

حزب قد يكون من نصيبه أكثر من تقرير في وقت قصير .

— وهل تكون عقوبة التقرير هي الموت ؟

— كلا . ولكن هناك من التقارير ما يهمل ، وهناك ما يستدعي سؤال

صاحبه . وهناك ما يستوجب التحقيق في المعتقل . وفي هذه الحالة لو تم اعتقال

عضو من أعضاء الحزب فمعنى ذلك الحكم عليه بالإعدام .

— كيف ؟

— عندما يذهب الإنسان إلى المعتقل فإنه لا بد له من التعذيب ، وهناك قاعدة حزبية أن الذي يعذب يصبح عدوًا للحزب ولا يؤمن جانبه أبدًا ، فإن ثبتت براءته من التهمة المنسوبة إليه فقد بقيت عداوته التي أوجدها العذاب فيتم إعدامه ، ولكن بطريقة هادئة ناعمة .

— كيف ؟

وأجفل الرجل وهو يحدثني :

— كدت أتعرض لهذا يوماً ولكن الله سَلَّمَ . بعد أن تثبت براءته يعالج من جراحه ، وتزال آثار التعذيب في مستشفى المعتقل ، ويقدم له الطعام الجيد والخمر .

وأجفلت أنا صائحًا :

— هل قلت الخمر ؟

وابتسم وقال :

— مالك ارتعدت هكذا ؟ الخمر في العراق كثيرة وكأنهم يأتون بها من دجلة والفرات ، وتستخدم مع الطعام بدلاً من الماء .

وتعجبت من هذه المعلومة واستمعت إليه :

— وبعد فترة من الوقت يستعيد عضو الحزب المظلوم صحته ، ويعطى الوعود بالجوائز والتعويض عما مرَّ به من ظلم وعذاب ، ويتيحاً للخروج من المعتقل . وفي يوم الخروج يأتيه مسئولو الحزبي أو قائد المعتقل ويكرر له الاعتذار عما حدث ويقدم له مشروبًا هو في العادة كوب من اللبن به مادة « الثاليوم » .

— وماذا تفعل مادة « التاليم » هذه ؟

— تقتله . ولكن بعد بضعة أسابيع . في الخارج بين أهله وإخوانه
يصعب كشفها ، وحتى لو كشفت فما هي النتيجة ؟!!

— ولكن مادامت القصة مشهورة إلى هذا الحد فلماذا لا يتجنبها المعتقلون
المساكين ؟

— الاعتقال في العراق يقتل الكرامة ويذل النفس ويحول الإنسان إلى
مخلوق وديع مطيع سهل القيادة لا يعترض ولا يفكر ولا يقاوم . وغاية همه
أن يخرج من المعتقل ويظن كل واحد شرب اللبن المسموم أنهم ربما لا يفعلون
هذا معه . ولكنهم يفعلون هذا مع الجميع .
— وهل هذه هي الوسيلة الوحيدة ؟

— هي الوسيلة المشتهرة ، ولكن عشرات الطرق تستخدم في التخلص
من الضحايا . هناك حوادث السيارات وهي كثيرة ومشتهرة هي الأخرى مثل
كوب اللبن المسموم . وهناك القتل المباشر في أي مكان وفي أي وقت
بالرصاصة وبمعرفة مجهولين .

* * *

وكانت هناك كاتبة صحفية اتجهت إلى الإسلام أخيراً وعملت معنا بعض
الوقت ، وقد جاءت لي يوماً وجلست وقالت :

أريد أن أخبرك بسر .

وما هو ؟

— عندما كنت في العراق كنت عضوة في حزب البعث .

وكان هذا الحديث منذ عدة سنوات وقبل كارثة اجتياح الكويت .
ولم أجد يومها خطورة في ذلك السر الذي أفضت لي به وقلت لها :
— وما خطورة هذا الكلام ؟

وأجفلت وارتعدت وإصفر وجهها وقالت :

— أنا محكوم عليّ بالإعدام . والنظام العراقي ينفذ أحكام الإعدام دون اللجوء إلى محاكم وتمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، وهناك لوائح ونظم ، من يترك حزب البعث فهو محكوم عليه بالإعدام ولا ضرورة للمحاكمة بل يقوم بالتنفيذ جهاز من القتلة المخترفين تابع للحزب وفي أي مكان من العالم ليتحقق الانضباط الحزبي .

— وكيف تركوك تخرجين بسلام من العراق ؟

— لقد هربت ، ولو اكتشفوا ذلك لأعدموني فمحاولة الخروج من العراق توازي محاولة الخروج من سجن يعاقب صاحبها بالموت .

* * *

وسألت شخصاً آخر:

— كيف وجدت العراق ؟

فقال :

— هي بلاد تفيض بالخمير والنساء والفساد ، وهذا هو الضمان الوحيد لعدم التورط في مسائل سياسية لكل من يعيش في العراق .

— وأعضاء حزب البعث ؟

— هؤلاء هم أبعد الناس عن السياسة ، والفساد هو الضمان لعدم الخطأ في شيء ، وقد تحول المجتمع برمته إلى قطيع من كتيبة التقارير دون تفكير أو انتباه ، وهم يشربون الخمر لينسوا واقعهم المرير المولم وخوفهم الدائم من السجن أو الموت .

وسألته :

— وما سبب كل هذا العذاب والموت والرعب ؟

وأجابني :

— عمل صدام حسين منذ أن جاء إلى السلطة على نشر الخوف والرعب في نفوس الناس وفق برنامج منظم قام به اختصاصيون . وهناك القتل المنتظم الذي يشعر به الناس ويشاهدونه في حياتهم وذلك هو الضمان في نظره من وقوع انقلاب ضده ، فهو يقلم أطافر الشعب ويقتل كل الأشخاص الفاعلين أو الذين توجد شبهة لإمكان أن يحدثوا شيئاً ضد النظام — وكل مواطن عراقي له من أهل بيته أو من أصدقائه أو ممن يعرف ضحية من الضحايا الذين قتلوا بمعرفة جهات الأمن . والخوف قاسم مشترك بينهم جميعاً .

وقلت له :

— الذي أعرفه أن الذي يقوم بالانقلاب في العادة هو الجيش وجمهور الناس لا يستطيع شيئاً غير تأييد انقلاب ما .

وقال ذلك الصديق الذي عاش فترة في العراق :

— الجيش في العراق مثله مثل الشعب .

— وكيف ذلك ؟

— جاءت فترة سمح فيها صدام حسين للضباط والجنود بأن ينضموا إلى

حزب البعث لو شاعوا . وتطور الأمر حتى صار انضمامهم للحزب واجباً .
وفي داخل الجيش صار هناك التسلسل العسكري وترتيب المسؤولية الحزبية .
وصارت الطاعة الحزبية أهم من تنفيذ الانضباط العسكري ، وتسلسل المدنيون
إلى الجيش من خلال التسلسل القيادي الحزبي ، فتجد ضابطاً كبيراً يلتزم
بتعليمات مسؤوله الحزبي وإن تعارضت مع الأوامر العسكرية .

وهكذا حقق صدام حسين الوحدة بين الجيش والحزب والشعب .
وسألته وأنا شارد في أفكاره :

— وكيف السبيل إلى الخلاص من هذه المصيبة العراقية ؟

— يكمن الخلاص في صدام حسين نفسه .

وكيف ذلك ؟

— كل مستبد يؤق من منطقته هو . وظني أنه حكم على نفسه بالموت
عندما أقدم على غزو الكويت . صدقني لن يخرج منها حياً .

* * *

جاء صدام حسين إلى الحكم بطريقة سهلة بسيطة هي الانقلاب
العسكري ، وقد ساعده في ذلك الإنجليز والأمريكان ، وقد عاهد نفسه
ألا يدع أحداً يكررها ثانية بعده ، وقال في خطبة له :
— إن من يريدون أن يأخذوا الحكم منا سوف يجدون دولة بلا شعب .

وقال في خطبة أخرى :

— لقد جئنا لنبقى .

وقد كرّر هذا المعنى أكثر من مرة ، وقد وجد أن الطريقة السهلة البسيطة

للاحتفاظ بالحكم أن يغرق المواطن العراقي في الخوف والفرع من لحظة أن يستيقظ من النوم حتى يعود إلى النوم ، وأن يجعله يسير في هذه الحياة على شفير الموت فهو يرى جليسه بالأمس وقد حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه اليوم ولم يعط أية فرصة للكلام أو الدفاع ، وفي أغلب الأحوال لا يعرف أحد من أهله أو من معارفه ما هي التهمة التي أعدم بسببها .

وقتل في مواطنيه الأخلاق الكريمة بأن حرّض الولد ضد أبيه ، وأغرى الزوجة بالتبليغ عن زوجها ، وصارت الأسرة التي هي عماد المجتمع تعيش في ذعر وكل فرد فيها متربص بالآخر في هلع من أن يصبح ضحيته في الغد . وأحمد معنى الدين في النفوس ودعا الجميع إلى التحلل منه ، وجعل ذلك شرطاً في الترقى الحزبي .

وزرع في العراق عشرات السجون والمعتقلات ، وجعل لكل واحد منها طعاماً خاصاً وأمراً يشتهر به .

أرسل فرق الاغتيال والإعدام تجوب الأرض لتصفية معارضيه في الداخل والخارج ، ولم يعد أحد يعرف متى يحل عليه الدور .

هو مرحلة كئيبة كالحلة من تاريخ العرب قد أوشكت على نهايتها ، وهو صفحة سوداء أوشكت أن تنطوي ، وأمام العرب والعراق أكثر من خمسين عاماً ليتخلصوا من آثاره المدمرة ، ولتبتدد الخوف والرعب الذي بثه ونشره بين الناس .

28 / 10 / 1990 م

أحمد رائف

المقدمة

شهد النصف الأول من هذا القرن نشوء الأنظمة الديكتاتورية الجديدة التي سادت بعض البلدان الأوروبية والتي انتعشت بقيام النظامين الديكتاتوريين — الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا — وقد تسبب هذان النظامان بحكم طبيعتهما العدوانية وأيديولوجيتهما الرجعية في اندلاع الحرب العالمية الثانية التي جلبت على البشرية الدمار والأهوال والتي ما زالت تعاني من بعض آثارها الشعوب التي دارت على أراضيها رحى تلك الحرب البشعة .

كما لا تزال تشهد بقاع واسعة من العالم أنظمة ديكتاتورية وفاشية وعنصرية تمارس القسر والاضطهاد على شعوبها بالدرجة الأولى وعلى الشعوب الأخرى بالتحالف والتنسيق والمشاركة مع مثيلاتها من الأنظمة .

ومن أشد هذه الأنظمة القمعية تسلطاً وإرهاباً النظام الديكتاتوري القائم في العراق الذي يمارس منذ أكثر من عقد ونصف

أبشع أنواع البطش والإرهاب بحق شعبنا وقواه التقدمية — الوطنية
القومية الديمقراطية — من إلغاء للحريات ومصادرة للحقوق وزجه
الألوف من المواطنين في المعتقلات والسجون السرية والعلنية .

إن النظام الفاشي في العراق قد فاق كل الأنظمة الديكتاتورية
بممارساته الإرهابية والدموية التي أخذت تتسع وتتصاعد من خلال
استمرار وجود هذا النظام ضمن دائرة البطش والتنكيل من حملات
المدهامات المستيرية والاعتقالات الكيفية وعمليات التعذيب الوحشي
والقتل والاعتقال والإعدام التي شملت جميع قطاعات شعبنا دون
استثناء خصوصاً صفوف العمال والفلاحين والطلبة والمتقفيين الثوريين
ورجال الفكر والأدب والصحافة والفن وأوساط العسكريين ورجال
الدين وحتى الشيوخ والنساء والأحداث ، نتيجة تفاقم الأزمة العامة
التي تسود عراقنا وازدياد النقمة الشعبية على الطغمة الفاشية التي
أغرقت البلاد في بحر من الدماء والآلام والمآسي بسبب الحرب المدمرة
مع إيران تحت ذريعة استعادة الأرض والمياه اللتين فرطت فيهما
وتنازلت عنهما بكل ذل وخنوع إلى نظام الشاه المقيور في اتفاقية
الجزائر عام 1975⁽¹⁾ .

إن الممارسات القمعية والتعسفية للسلطة الفاشية التي أخذت تزداد حدتها
وشرستها في الوقت الذي تكشف وتسلط فيه جميع الأقنعة والادعاءات
المزيفة التي تستر بها النظام خلال السنوات الماضية لتضليل الرأي العام العربي

(1) ثم عاد صدام وتنازل عنها مرة أخرى بعد غزوه الكويت في 2 / 8 / 1990 وكان الدمار والحراب
وملايين القتلى كان بلا معنى . « أحمد رائف » .

والعالمي وبالأخص القوى التقدمية ، تؤكد العزلة الخائفة التي يعاني منها على الصعيد الجماهيري وإفلاسه التام وانخيازه الصريح والكامل إلى جانب معسكر أعداء أمتنا العربية من خلال التدمير اليومي لطاقات العراق وإثارته الفتن والنعرات الطائفية والعشائرية والعنصرية التي تمس الوحدة الوطنية والدور التخريبي والتأمري الذي يمارسه في المؤتمرات والهيئات والمنظمات والاتحادات المهنية العربية والدولية ومحاولاته المشبوهة لشق وحدة حركة التحرر العربية وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية .

وتعيش جماهير شعبنا حالة من الذعر والقلق الدائمين مما دفع الألوف من المواطنين إلى مغادرة العراق والمهجرة إلى الخارج خشية تعرضهم لبطش وإرهاب النظام من جهة ، ولتردي الأوضاع العامة السائدة وفقدان أبسط ضمانات حقوق المواطنة من جهة أخرى ، إضافة إلى الموجات المكثفة من عمليات النفي والتهجير لعشرات الألوف من المواطنين بأساليب غير إنسانية بحجة كون هؤلاء ينحدرون من أصول غير عراقية ، وتجري هذه العمليات بمجرد الشك في ولاء أحد أفراد الأسرة للسلطة الفاشية أو تدميرهم من الأوضاع العامة المتردية التي وصل إليها قطرنا .

إن ما يجري حالياً في العراق من خرق فاضح وانتهاك صارخ واستهتار مستمر وازدراء دائم لحقوق الإنسان يتنافى وكل الشرائع والمبادئ والأعراف والمواثيق الدولية حيث لم تتجرأ أية حكومة من الحكومات الرجعية العميلة طيلة فترة العهد الملكي المباد وكذلك

الأنظمة الفردية التي تعاقبت وتوالى على السلطة بعد ثورة 14 تموز — يوليو عام 1958 على ممارسة جزء من مثل هذه الممارسات الدموية بهذه القسوة وهذا العنف .

إن مبادئ حقوق الإنسان والقيم والمثل التي تضمنتها وناضلت من أجلها البشرية طويلاً عبر كفاح بطولي شاق ومرير حتى تم إقرارها على شكل لوائح ومواثيق وأغراف اعترفت بها دول العالم وتمت صياغتها وثبتت بنودها في دساتير أغلب البلدان يجري الاعتداء عليها الآن بكل وقاحة وهمجية من قبل الزمرة الفاشية في بغداد .

لقد اقترف النظام الفاشي منذ استلامه السلطة (في انقلاب 17 تموز — يوليو عام 1968 الأسود الذي نفذته حفنة من العسكريين المشبوهين المرتبطين بالدوائر الإمبريالية والرجعية ويتخبط وتدير منهما لقطع الطريق على انتصار ثورة جماهيرية كانت وشيكة الحدوث بقيادة القوى الوطنية والقومية الديمقراطية التقدمية بهدف إقامة حكم ائتلاف وطني ديمقراطي في العراق) جرائم وانتهاكات وبأساليب قمعية في غاية القسوة والوحشية التي تتعارض وأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية وشبيهة تماماً بالجرائم التي اقترفها النازيون والفاشيون بحق شعوبهم وشعوب البلدان التي غزوها .

ونورد هنا وفي ثلاثة فصول بعضاً من جرائم هذا النظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان وعلى النحو الآتي :

1 — الفصل الأول يتناول حملات المداومة والاعتقال والتعذيب وعمليات الاعتداء والقتل والاعتقال وملاحقة

المواطنين المقيمين خارج العراق .

2 – الفصل الثاني : يتضمن عمليات الترحيل الجماعية للمواطنين

من مناطق سكناتهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل العراق وحملات النفي والتهجير الجماعية للمواطنين إلى خارج العراق .

3 – الفصل الثالث : يشمل الإجراءات التعسفية في تقييد

ومصادرة الحريات العامة للمواطنين وإلغائها بإصدار القوانين والقرارات الجائرة .

جمعية الحقوقيين العراقيين



الفصل الأول



- القبض والاعتقال .
- التعذيب .
- الإعدام الجماعي والفردى .
- ملاحقة المعارضين خارج العراق .

القبض والاعتقال

لم تخف أو تتوقف يوماً حملات القبض المستيرية والاعتقالات الكيفية التي تمارسها السلطة الفاشية في بغداد بل ازدادت هذه الحملات شدة وشراسة في السنوات الأخيرة وشملت أعداداً وقطاعات واسعة من أبناء شعبنا بحيث أصبحت مشاهد يومية متوقعة يمكن أن يتعرض إليها أي مواطن أو أية عائلة لجرد وشاية أو لأتفه الأسباب كالتذمر من الأوضاع العامة .

ويستمر حجز واعتقال هؤلاء المواطنين فترات طويلة دون أن توجه إليهم تهمة معينة أو أن تتم إحالتهم إلى المحاكمة ويقضون سنوات عديدة في أقبية معتقلات أجهزة السلطة القمعية قيد التحقيق ورهن الاعتقال دون حكم صادر من جهة قضائية مختصة .

كما يجري احتجاز عوائل الهاربين من بطش السلطة بأكملها (الزوجة والأطفال والوالدين والأشقاء والشقيقات وحتى بعض الأقارب) كرهائن بهدف إجبار هؤلاء على تسليم أنفسهم إلى أجهزة السلطة سواء كانوا داخل القطر أو هاربين خارجه لقاء إطلاق سراح عوائلهم وذويهم .

كما يستمر حجز واعتقال السجناء السياسيين ممن أنبأ مدد محكومياتهم ولا يصار إلى إطلاق سراحهم دون مسوغ قانوني .

وتجري حملات المداهمة والاعتقال سواء في الليل أو النهار وسط إجراءات إرهابية بدون أوامر صادرة من جهات قضائية مختصة . (كأن يتم تطويق منزل أو محل إقامة المواطن المطلوب اعتقاله من قبل جلاوزة أجهزة النظام المسلحين بالمسدسات والمدافع الرشاشة ويمنعون المواطنين الاقتراب من المنطقة المحاصرة ويندفعون بشكل هستيري لمداومة المنزل أو المكان بحثًا عن المواطن المطلوب اعتقاله ويقومون خلال التفتيش بعبثة وإتلاف الأثاث وخلع وكسر الأبواب وسرقة الأشياء الثمينة ، وفي حالة عدم العثور أو القبض على المواطن المطلوب يتم اقتياد أفراد أسرته إلى مقرات ومراكز تلك الأجهزة في ظل معاملة قاسية ومهينة) .

أو قد يصار إلى مراقبة ورصد تحركات المواطن من قبل تلك الأجهزة وتعقبه بوسائل متعددة ثم إلقاء القبض عليه أو اختطافه في أحد الشوارع أو الأماكن عند خلوها من المارة بسيارة قد تكون سيارة عادية أو سيارة إسعاف أو سيارة توزيع المياه والمشروبات الغازية أو سيارة التبريد المقفلة دون أن يكون لعائلته أو ذويه أي علم بمصيره أو اختفائه بهذا الشكل المفاجئ ، الأمر الذي يفضي إلى الذعر والقلق بسبب عدم الاهتمام إلى مصيره رغم البحث عنه ومراجعة الجهات الرسمية كمراكز الشرطة والمستشفيات .. إلخ . أو يجري اقتياده من محل عمله أو استقدامه إلى مقرات تلك الأجهزة لاستجوابه وإلقاء بعض الأسئلة والاستفسارات عليه ومن ثم احتجازه . وفي كل هذه الحالات وغيرها فإن الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أو اتخاذها من قبل السلطات المعنية المنصوص عليها في القوانين الجزائية والعقابية النافذة وخاصة المادة (92) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971 يتم تجاوزها وحرقها بوقاحة متناهية من قبل أجهزة السلطة الفاشية وبشكل يتنافى كليًا مع الدستور المؤقت لعام 1970 ويتعارض مع المادة (9) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت على :

1 — إن لكل شخص الحق في الحرية والأمن الشخصي ويجب عدم تعريض أي شخص لإلقاء القبض أو الاعتقال الكيفي ويجب عدم حرمان أي شخص من حريته

باستثناء ذلك الحرمان الذي يجري على أساس وطبقاً للإجراءات التي يحددها القانون .

2 — يجب إعلام أي شخص أُلقي القبض عليه وحال إلقاء القبض عليه أسباب ذلك الإلقاء وإعلامه فوراً بالتهم الموجهة ضده .

3 — يجب تقديم أي شخص أُلقي القبض عليه بسبب تهمة جنائية أمام المحاكم أو أمام موظف مخول قانوناً بممارسة سلطة الحاكم فوراً وتقديمه للمحاكمة ضمن فترة معقولة أو إطلاق سراحه ، ويجب عدم اعتبار إبقاء الأشخاص رهن الاعتقال بانتظار المحاكمة قانوناً بل يمكن إطلاق سراحهم مقابل كفالة بالمتول أمام المحكمة أو عند أي مرحلة أخرى من الإجراءات القانونية التي قد تتطلب ذلك أحياناً ولتنفيذ الحكم .

4 — يجب أن يهأ كل شخص مقيد بواسطة إلقاء القبض أو الاعتقال لتلقي المرافعة أمام المحكمة لكي تتخذ تلك المحكمة وبدون تأخير قراراً حول قانونية اعتقاله أو تأمر بإطلاق سراحه إن كان اعتقاله غير قانوني .

5 — يحق بشكل مؤكد لكل ضحية تعرض لإلقاء القبض أو الاعتقال غير القانوني المطالبة بتعويض .



التعذيب

تعرض (ولا يزال يتعرض) المعتقلون السياسيون لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر همجية وفاشية معهم في أثناء الاستجواب والتحقيق لانتزاع الاعترافات منهم وإجبارهم على توقيع تعهدات خطية تازمهم بالتخلي عن عقيدتهم السياسية والامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي وإرغامه على الانثناء إلى تنظيم السلطة وقد استشهد الكثيرون من هؤلاء المعتقلين السياسيين جراء تعرضهم للتعذيب الوحشي المنافي لأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية والمحرمة وفق الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان الأمر الذي يتعارض والمادة 127 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تمنع (استعمال طرق غير قانونية لانتزاع اعتراف المتهم بما في ذلك المعاملة القاسية والتهديد بالأذى والإغراء والأساليب النفسية أو استعمال العقاقير والمسكرات) .

كما يخالف نص المادة 22 / 1 من الدستور المؤقت الصادر عام 1970 التي تحرم (أي شكل من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي) ويتناقض مع المادة 7 من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت على (يمنع تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهينة أو القسوة) .

هذا وبالرغم من مصادقة النظام الفاشي في بغداد بتاريخ 25 / 1 / 1971 على

الالتزام بهذا الميثاق وكونه عضوًا في عدة منظمات عربية ودولية تهتم بشئون حقوق الإنسان ، فإن التقارير الصادرة من منظمة العفو الدولية قد أثبتت خرق النظام وانتهاكه لحقوق الإنسان في العراق من خلال ممارسات أجهزته القمعية لعمليات التعذيب الوحشية مع المعتقلين السياسيين والتي أودت بحياة الكثيرين منهم وتركت آثارًا جسدية ونفسية لدى بعضهم الآخر ، وقد فضحت تلك التقارير بأدلة وشواهد قاطعة لا تقبل الدحض مثبتة بتقارير ، وفحوصات طبية وقوع مثل هذه الممارسات الهمجية والوحشية مع هؤلاء المعتقلين السياسيين .

هذا وقد أثبت التقرير الطبي الذي أصدرته المجموعة الدينامية لمنظمة العفو الدولية في كوبنهاجن والذي نشرته « مجلة كوتيدة » الطبية التي تصدر في فرنسا بتاريخ 26 / 2 / 1980 تعرض أحد المواطنين العراقيين إلى التعذيب الوحشي من قبل أجهزة القمع الفاشية في أثناء اعتقاله عام 1978 .

كما تمكنت منظمة العفو الدولية من مقابلة 15 مواطنًا عراقيًا في آذار — مارس عام 1980 حيث تم فحصهم طبيًا وثبت تعرضهم لتعذيب وحشي من قبل أجهزة القمع الفاشية في العراق خلال الفترة الواقعة من أيلول — سبتمبر عام 1976 حتى آب — أغسطس عام 1979 والذي نقلته وكالة رويتر بتاريخ 29 / 4 / 1980 في تقرير لها جاء فيه :

(تحظر التصريحات والمواثيق الدولية المختلفة والتي وقعت عليها معظم حكومات العالم وإن كان البعض يتجاهلها ، تحظر التعذيب ، وفي حالة العراق فقد قالت منظمة العفو الدولية أنها تتسلم بانتظام ادعاءات التعذيب لقوات الأمن بشكل روتيني للأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجرائم سياسية وإن كانت السلطات العراقية تنفي هذا على الدوام ولكن تقول منظمة العفو الدولية إنها تمكنت من استجواب (15) شخصًا وفحصهم طبيًا ادعوا أنهم تعرضوا للتعذيب ، وأن جميع المعلومات المتوافرة تعطي أدلة دامغة على أن التعذيب واسع الانتشار في العراق

وقد وضعت الخمسة عشر شخصاً : اثني عشر رجلاً وثلاث نساء وضعوا تحت ألوان التعذيب المختلفة التي تعرضوا لها ، وقال رجل في الحادية والخمسين من العمر أنه وضع في صندوق مليء بالبخار ولم يكن يرتدي إلا ملابسه الداخلية ثم خفضت درجة الحرارة إلى أن تجمدت ملابسه على جلده ، وتحت منظمة العفو الدولية صدام حسين أن يصدر أمراً بمنع التعذيب وتقرح عدة إجراءات لحماية المسجونين من بينها إكسابات اتصالهم بالحقامين والأطباء وأفراد عائلاتهم ، كما تحث كذلك على تقديم المعتقلين إلى المحاكمة بسرعة وتدعو العراق إلى الالتزام بتعهداته حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي صادق عليها العراق في عام 1971 .

هذا ورغم محاولات النظام الفاشي المضللة في تكذيب وإنكار ونفي ممارسته الفاشية وأعمال القمع الدموية من حملات الاعتقال والتعذيب والقتل والاعتقال والإعدام في معرض إجابته على استفسارات ونداءات منظمة العفو الدولية حول منع وقوع واستمرار هذه الممارسات ووجوب احترام تعهداته والتزاماته المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وعلى أثر تصاعد موجات السخط والاستنكار والاحتجاج والإدانة من مختلف الهيئات والمنظمات واللجان والحركات والقوى السياسية والاجتماعية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية فإن الوقائع الثابتة والشواهد الملموسة قد أكدت وبشكل قاطع لا يقبل الجدل والشك النهج الدموي والسلوك الفاشي في استمرار وتصاعد الممارسات القمعية بحق المواطنين .

ونورد هنا بعض الأساليب والوسائل اللاإنسانية والوحشية التي يمارسها النظام الفاشي في العراق بحق المواطنين في معتقلاته السرية الرهيبة في تعذيب المعتقلين السياسيين — جسدياً ونفسياً — والتي أودت بحياة أعداد كثيرة منهم وألحقت أضراراً جسيمة ونفسية للآخرين الذين استطاعوا النجاة من هذه المساخ البشرية والذين لا يزالون يعانون من آثارها .

أولاً : التعذيب الجسدي : وتمارسه الأجهزة القمعية مع المعتقلين السياسيين سواء بالطرق التقليدية كالضرب بالأيدي والعصي أو باستعمال الأجهزة والآلات الفنية التي يتم استيرادها من بعض الدول المتطورة كألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وإيطاليا واليابان ثم يقوم الإخصائيون والفنيون العاملون في تلك الأجهزة بإجراء التحويرات والتغييرات اللازمة عليها فنيًا لاستعمالها كأدوات لغرض التعذيب ومن هذه الأساليب والوسائل :

1 — الكي بالكهرباء أو الصدمات الكهربائية : إما بواسطة ما يسمى بـ (العصا الكهربائية) التي يبلغ طولها 30 سم تقريبًا وتكون مربوطة من أحد طرفيها بسلك كهربائي موصل لكهربية المناطق الحساسة من جسم المعتقل السياسي كالوجه — الشفتين — حلمة الثديين — الأنف — نهايات أصابع اليدين والرجلين — الأعضاء التناسلية — البطن — الصدغ أو عن طريق سلكين موصلين بتيار كهربائي يعمل على جهاز قابل للتحكم في رفع وخفض قوة التيار . إن هذه الطريقة تسبب آلامًا موضعية شديدة وارتعاشًا واضطرابًا تؤدي في بعض الحالات إلى الإغماء .

2 — الحرق بإطفاء أعقاب السكاير في مناطق مختلفة من الجسم كالوجه — اللثة والشففتين — الأعضاء التناسلية — ظاهر اليدين — مفاصل الأصابع — الأجزاء الجانبية من الفخذين والساقين والساعدين أو باستخدام قطعة معدنية بحجم وطول قلم الرصاص وتستعمل لكي نفس المناطق الحساسة من الجسم أيضًا .

3 — الكي باستخدام المكواة الكهربائية العادية باستعمال الطرف الأمامي المدبب منها في حرق الأظافر — باطن القدمين — مفاصل الأطراف — الأذن — الظهر ، أو برفع درجة حرارتها القصوى وتقرئها من الوجه لفترة بحيث تتشكل قعاعات وانتفاخات تشوه ملامح الوجه وتسبب آلامًا قاسية .

4 — الضرب المبرح حتى الإغماء بالعصي والأنابيب المطاطية المحشوة

بالأسلاك — الصوندات — الأسواط الجلدية — أعقاب البنادق — القضبان الحديدية — المراوات — أنابيب مطاطية محشوة بالخصى الصغير — اللكمات اليدوية والرفس والركل بالأرجل والأحذية — الضربات الفنية الرياضية — الكاراتية — إضافة إلى الضرب على باطن القدمين (الفلقة) لعدة ساعات بالعصي والأنابيب المطاطية والأسواط ، ثم إجبار المعتقل السياسي بالمشي والقفز في ماء مالح وساخن لمنع تورم القدمين .

5 — رفع الجسم إلى أعلى باتجاه معكوس بواسطة رافعة حديدية مثبتة على أرضية غرفة التعذيب بعد ربطه بأسلاك أو سلاسل معدنية أو حبال مع ربط اليدين إلى الخلف بحيث يبقى الجسم متدلياً فترة طويلة على هذه الحالة مما يسبب آلاماً مبرحة وقاسية جداً لا يمكن للإنسان أن يتحملها مطلقاً .

6 — وضع المعتقل السياسي في غرفة أو زنزانة مصممة بشكل فني ومليئة بالبخار ثم يجري خفض درجة الحرارة بواسطة جهاز خاص حتى تصل إلى درجة التجمد بحيث تتجمد ملابسه الداخلية على الجسم أو يوضعه في حوض ماء بارد تقترب درجة حرارته من الصفر في فصل الشتاء أو تثببت جهاز خاص لرفع درجة حرارة الزنزانة في موسم الصيف .

7 — قلع العينين مع وضع الماء المالح فيهما وكذلك الأظافر وفروة الرأس أو نفخ الجسم بمنفاخ كهربائي أو هوائي عن طريق فتحة الشرج .

8 — ممارسة الاعتصاب الجنسي وخاصة مع النساء وإدخال العصي والأنابيب والقناني الزجاجية في المخرج أو ضخ الماء في الشرج مع وضع البيض المغلي والأنابيب في المهبل وعصر الأعضاء التناسلية بشدة .

9 — تعليق المعتقل السياسي من الكتفين أو من ساعديه المقيدتين على سلم أو حلقة بعد ربط يديه من الخلف على حلقة مثبتة في الجدار بحيث لا تلامس أصابع قدميه الأرض .

10 — وضع المعتقل السياسي في غرفة شديدة الظلمة وتعصيب عينيه أو تسليط الأضواء الشديدة عليهما .

11 — الإجبار على الوقوف برجل واحدة مع وضع اليدين على الرأس الأمر الذي لا يستطيع معه المعتقل السياسي الوقوف والحفاظ على توازن جسمه مما يؤدي في هذه الحالة إلى تعرضه للضرب بالأيدي والعصي والأنابيب المطاطية — الصوندات — والسياط عند اختلال توازنه ويستمر الوضع على هذه الشاكلة عدة ساعات .

12 — وضع المعتقل السياسي في غرفة أو زنزانة أرضيتها مصممة على شكل بروزات وتواءات أسمنتية مدببة لا يمكن معها الجلوس أو حتى الوقوف عليها إلا بصعوبة شاقة جدًا وذلك برجل واحدة بحيث يضطر باستمرار إلى رفع إحدى رجليه ووضع الأخرى وبالعكس وهكذا من شدة الألم دون أن يستطيع على الحفاظ على توازنه الجسمي إلى أن يصاب بإنهاك جسماني شديد .

13 — الربط على كرسي بحيث يستند صدره على مقعد الكرسي وربط اليدين والرجلين على قوائم الكرسي والضغط على الرأس بطوق حديدي أو وضع سلاسل حديدية في عنقه مربوطة بأعلى الكرسي ثم البدء بضربه بالعصي والأنابيب المطاطية — الصوندات — والأسواط مع فتح الماء البارد عليه شتاء والماء الساخن صيفًا عن طريق شبكة مياه مثبتة بطريقة فنية في سقف الغرفة المخصصة للتعذيب .

14 — استخدام جهاز كبس حديدي خاص (المنكئة) للضغط على الرأس أو أصابع اليدين والقدمين — وقد تهشم الجمجمة في بعض الحالات من شدة الضغط أو تنكسر عظام الأصابع .

15 — استخدام أحواض الأسيد — حامض الكبريتيك المركز — التيزاب — وإلقاء المعتقل السياسي فيها بحيث يتآكل لحمه وعظمه .

16 — أطلب من المعتقل السياسي بأداء الحلف أو الإمين من كونه بريئًا عن

طريق وضع يديه على الكتاب المقدس حسب معتقده الديني بحيث يتعرض إلى صدمات كهربائية قوية نتيجة كون الكتاب مغلفاً بمادة مشحونة بقوة كهربائية يجري التحكم بطريقة فنية فيه بواسطة جهاز خاص معد لهذه الغاية .

ثانياً : التعذيب النفسي :

تمارسه أجهزة القمع الفاشية في أثناء التحقيق بالإضافة إلى التعذيب الجسدي بهدف ترويع وإذلال المعتقلين السياسيين ومحاولة تحطيم نفسياتهم ومعنوياتهم بطرق وأساليب متعددة منها :

1 — التحقيق مع المعتقل السياسي وهو معصوب العينين مع ربط يديه إلى الخلف وإيقافه على رجليه طيلة فترة التحقيق التي قد تستغرق عدة ساعات بعد سحبه إلى التحقيق بإيقاظه من النوم في ساعات متأخرة من الليل مع التعرية الكاملة من الملابس وخاصة النساء .

2 — منع المعتقل السياسي من الاتصال بعائلته أو السماح له بتوكيل محام .

3 — إجبار المعتقل السياسي بالتغوط والتبول داخل زنزانه الانفرادية والنوم على الأرض دون فراش وعدم السماح له بتبديل أو تغيير ملابسه أو الاستحمام خلال فترة التحقيق ومنع الطعام والشراب عنه لعدة أيام .

4 — التهديد بالموت أو الإعدام بواسطة عمليات إعدام وهمية وصورية كاختياد المعتقل السياسي وهو معصوب العينين إلى غرفة أو مكان فسيح أو ساحة أو نقله داخل سيارة مقفلة إلى مناطق بعيدة والسير به لفترة زمنية ثم إنزاله والطلب إليه بترديد الشهادة حسب الأعراف الدينية بعد أن يطلب منه كتابة وصيته أو ذكرها ثم توجيه فوهة سلاح ناري إلى صدغه أو سحب أقسام البنادق الرشاشة والإيعاز إلى العناصر من جلاوزة تلك الأجهزة بالتهيو استعداداً لتنفيذ إعدامه أو قتله وإطلاق النار في

الفضاء . أو الطلب إليه بالصعود على طاولة ووضع جبل المشنقة على عنقه .

5 — التهديد باعتقال عائلته وذويه بمن فيهم النساء من زوجة وشقيقات وحتى الأطفال والوالدين والأشقاء أو اعتقالهم فعلاً وإسماعهم أصواتهم وصرخاتهم والإهانات البذيئة التي توجه إليهم من جلاوزة تلك الأجهزة لإجباره على الاعتراف أو التخلي عن عقيدته السياسية لقاء إطلاق سراح ذويه مع التهديد باغتصاب النساء منهم أمامه أو اغتصابه أمامهن .

6 — وضع المعتقل السياسي في زنزانة انفرادية قذرة وضيقة ومظلمة لا تتوافر فيها أية شروط صحية ولفترة طويلة إضافة إلى حشر أعداد كثيرة من المعتقلين السياسيين في مثل هذه الزنزانات التي لا تتسع لمثل هذه الأعداد بحيث لا يستطيعون النوم أو حتى الجلوس إلا بالتناوب .

7 — إذلال المعتقلين السياسيين بإجبارهم على تناول القاذورات وشرب البول أو الإدلاء باعترافات مذلة ومشينة يجري تلقينهم بها (كالإقرار بالتجسس لصالح العدو الصهيوني أو التعامل مع بعض السفارات والمخابرات الأجنبية) أو أن يضرب أحدهم الآخر بحذائه أو يصفق بعضهم بوجه الآخر أو التبول على رأس أحدهم مع إرغامهم على الإتيان بأمور لتقليد بعض الحيوانات في طريقة تناولها لطعامها أو مشيها أو أصواتها (كالأبقار والحمر والكلاب إلخ) كما يجري تقديم العلف الحيواني مثل الشعير والتبن والحشائش وإجبارهم على تناولها وتكليفهم القيام ببعض أعمال التنظيفات كالمرافق الصحية ومسح وصباغة أحذية الحرس التابعين للأجهزة القمعية أو أحذية بعض المعتقلين الآخرين مع القيام بخلافة شعر رءوسهم وصبغ وجوههم وشفاههم وجعلهم على شكل شخصيات كوميدية مضحكة وإرغامهم على الرقص أو الهرولة وهم عراة أو الزحف في ساحة السجن وتقليد الأغنام في أصواتها وتصوير وتسجيل كل هذه الأمور تلفزيونياً .

8 — توجيه الإهانات اليومية من قبل الحراس كالشتائم اللفظية البذيئة

(الجنسية) والمضايقات أثناء تقديم وجبات الطعام اليومية إليهم أو عند إخراجهم إلى المرافق الصحية في الأوقات المسموح بها والمقررة المقيدة بصورة بالغة القسوة جدًا .

9 — الإهمال المقصود والمتعمد في عدم توفير العناية الصحية أو عدم إحالة وعرض الحالات المرضية الخطيرة على الأطباء لمعالجتها .

10 — حرمان المعتقل السياسي من بعض الوسائل الحياتية الضرورية ، إضافة إلى منعه من الكتابة وقراءة الصحف والجرائد والمجلات أو سماع ومشاهدة الإذاعة المسموعة والمرئية (الراديو والتلفزيون) .

11 — وضع الحشرات أو الفئران أو القطط أو الكلاب الصغيرة في زنانات المعتقلين السياسيين لإزعاجهم .

12 — ضخ المياه الباردة في الشتاء والمياه الساخنة في الصيف في زنانات المعتقلين السياسيين .

13 — التهديد بإطلاق الحيوانات الشرسة على المعتقلين السياسيين كالكلاب البوليسية المدربة أو الأفاعي والعقارب السامة .

14 — وضع أجهزة تسجيل تطلق أصواتًا غريبة أو صرخات شديدة وأنين أشخاص يجري تعذيبهم أو صوت شخص يوجه السباب والشتائم البذيئة والمهينة أو أصوات حيوانات وحشية بهدف إزعاج المعتقل السياسي .

15 — قيام الحراس من جلاوزة تلك الأجهزة الفاشية في ساعات الليل المتأخرة بضرب وطرق أبواب زنانات هؤلاء المعتقلين السياسيين ومناداتهم بقصد إزعاجهم وإقلاقهم لحرمانهم من النوم مع توجيه السباب والشتائم إليهم .

16 — رداءة الطعام الذي يتناوله المعتقلون السياسيون مع تعمد وضع وإلقاء بعض الشوائب والحشرات الصغيرة فيه .

الإعدام الجماعي والفردى

يتعرض شعبنا فى العراق لشتى أنواع الإرهاب على أيدي الطغمة الفاشية وبأخذ هذا الإرهاب أشكالاً وصوراً متعددة فى مسلسل القمع الدموى منها عمليات الإعدام فى محاكمات صورية سرية لا تتوفر فيها أبسط الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع الذى أقره الدستور المؤقت الصادر فى عام 1970 وكفلته القوانين الجنائية والعقابية النافذة وبشكل يتنافى وقواعد العدالة ويتعارض كلياً والمادة 14 من الميثاق العالمى للحقوق المدنية والسياسية التى تضمنت على « أن لكل شخص الحق فى أن تنظر قضيته بصورة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة وعادلة يقررها القانون » إضافة إلى أن هذه المحاكمات قد جرت وتجرى أمام هيئات غير قضائية وعلى شكل محاكم خاصة واستثنائية تضم ممثلين حكوميين تصدر أحكاماً بالإعدام يتم تنفيذها فوراً بعد إجراءات تحقيق صوري مع المعتقلين السياسيين فى أقبية معتقلات أجهزة النظام الفاشى فى ظروف لا إنسانية وقاسية جداً تمارس فيها أبشع أنواع التعذيب الممجى الجسدى والنفسى وبوسائل فى غاية الوحشية ومنافية لكل الأعراف والمواثيق والقوانين الجنائية والعقابية العراقية والدستور لانتزاع الاعترافات منهم واعتمادها كأدلة إدانة ضدهم كما يمارس عمليات القتل بدون محاكمات فضلاً عن العمليات المنظمة من الاغتيالات والتصفيات الجسدية وملاحقة المواطنين العراقيين الهاربين والمقيمين فى الخارج من بطش وإرهاب السلطة الفاشية .

أولاً : عمليات الإعدام الجماعية في محاكمات صورية :

جرت ولا تزال تجري عمليات الإعدام الجماعية في محاكمات صورية سرية لا تتوفر فيها أبسط الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع عن النفس وبشكل مناف لقواعد العدالة ، حيث شكلت في حينه على إثر ما سميت من قبل النظام الفاشي بـ (مؤامرة كانون الثاني — 1970) محكمة خاصة برئاسة طه ياسين الجزائروي عضو ما يسمى بمجلس قيادة الثورة وعضوية كل من ناظم كزار لازم مدير عام أمن النظام الفاشي الأسبق وعلي رضا باوة مدير عام ما كان يسمى بـ (مكتب العلاقات العامة بمجلس قيادة الثورة) وقضت في محاكمة صورية وسريعة خلال مدة 48 ساعة بإعدام 56 مواطناً عراقياً مع مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي في محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة بالتعاون والتنسيق مع جهة أجنبية ونفذت بحقهم تلك الأحكام فوراً على شكل وجبات حال الانتهاء من محاكمة كل وجبة .

وقد أجاب رئيس المحكمة الخاصة طه ياسين الجزائروي في معرض رده على سؤال صحفي حول مدى السرعة التي جرت فيها المحاكمة وتنفيذ الأحكام التي صدرت بحق هؤلاء المواطنين بما معناه أنه لم يكن هناك من داع لإطالة فترة المحاكمة مادامت هيئة المحكمة مقتنعة مسبقاً وأساساً من تجريم هؤلاء وأنها شاركت في إحباط محاولتهم الانقلابية تلك ، لذا فإنها كانت والحالة هذه بمثابة شهود عيان عليهم !!! كما تم في الوقت ذاته تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة سابقاً عام 1969 بحق عدد من المواطنين المتهمين من قبل النظام الفاشي بالتآمر والتعامل لمصلحة مخبرات إحدى الدول الأجنبية !!!

هذا وبغض النظر عن هوية هؤلاء المواطنين السياسية ووجهة نظرنا بهم فإن محاكمتهم قد جرت أمام جهة غير قضائية تضم ممثلين من قيادة السلطة الفاشية

ونفذت بحقهم أحكام الإعدام بسرعة وتحت تأثير ردود فعل انتقامية دون أن تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم وفق الطرق الأصولية فضلاً عن عدم جواز كون أعضاء هيئة محكمة ما أصلاً شهوداً في قضية تنظر من قبلها .

وقد جرت على هذه الشاكلة محاكمات المتهمين الذين أحيلوا إلى المحكمة الخاصة على إثر أحداث حزيران عام 1973 والتي سميت بـ (مؤامرة ناظم كزار — مدير عام أمن النظام الفاشي الأسبق) وكذلك الحال بالنسبة للمحكمة الخاصة التي شكلت برئاسة الدكتور عزة مصطفى وزير الصحة الأسبق وعضوية كل من فليح حسن الجاسم وزير الصناعة الأسبق وحسن علي العامري وزير تجارة النظام الفاشي لحاكمة المحالين إليها ممن اتهموا من قبل النظام بالاشتراك في حوادث التجف وكرلاء عام 1977 والذين نفذت بحق بعضهم عمليات الإعدام بدون محاكمات من قبل جلاوزة الأجهزة القمعية مما أدى إلى رفض رئيس المحكمة الخاصة الدكتور عزة مصطفى وعضو المحكمة فليح حسن الجاسم التوقيع على قرارات الإعدام المعدّة سلفاً مما سبب إقصاءهما من عضوية ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) وفقدانها لمنصبيها الوزاريين وعضويتيها في قيادة تنظيم السلطة ونفذت بحق المتهمين عمليات الإعدام والأحكام بناء على موافقة عضو واحد فقط للمحكمة الخاصة المذكورة هو حسن علي العامري وزير تجارة النظام الفاشي الذي كان في أثناء الأحداث وتشكيل المحكمة خارج العراق ... !!

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة التي شكلت برئاسة نعيم حميد حداد وعضوية ستة آخرين من أعضاء ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) على إثر أحداث (تموز — يوليو 1979) لحاكمة المحالين إليها من كبار قادة ومسؤولي السلطة المتهمين بالتآمر والخيانة على حد زعم النظام والتي قضت بإعدام (22) منهم ، وسجن الآخرين منهم لمدد متفاوتة ولم يجر حتى الآن إطلاق سراح أي واحد منهم رغم انتهاء مدة محكوميات بعضهم حيث تم عملية تصفيتهم جسدياً داخل السجن الواحد بعد الآخر وعلى فترات مختلفة .

ثانيًا : ما يسمى بـ (محكمة الثورة) :

استحدث النظام الفاشي المحكمة السيئة السمعة بـ (محكمة الثورة) التي من ضمن اختصاصاتها النظر في الجرائم الخاصة بـ (أمن الدولة الداخلي والخارجي) المحالة إليها من قبل ما تسمى بـ (دائرة شئون قانون السلامة الوطنية) المرتبطة بديوان رئاسة الجمهورية بعد إجراء التحقيق الصوري فيها من قبل أجهزة أمن ومخابرات السلطة الفاشية يتم خلاله انتزاع اعتراف المتهم بأساليب وحشية وقذرة للغاية كدليل للإدانة .

ومن الجدير بالذكر أن الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة وقراراتها قطعية وذات درجة واحدة لا تقبل بطبيعتها الطعن أو التمييز ويحرم المتهم خلال المحاكمة من حق الدفاع عن النفس أو مناقشة الشهود إن وجدوا أو الادعاء العام أو توكيل محام رغم تجنب المحامين من التزام القضايا السياسية — الأمنية إلا القلة القليلة المسموح لهم والذين يعينون بانتقاء من تلك الأجهزة ومهمتهم تنحصر فقط بتقديم التماس بطلب العفو .

فضلاً عن كون أحكامها وقراراتها سواء بالإعدام أو السجن تصدر وفق توصية وتوجيه ومداولة مسبقة بين مسؤولي هذه الأجهزة القمعية وهيئة المحكمة المذكورة عند إحالة قضية المواطن المتهم للنظر فيها .

هذا بالإضافة إلى كون هذه المحكمة مكلفة بإصدار أحكام الإعدام بأسماء المواطنين الذين أودت بمجاثمهم أساليب التعذيب الوحشية في أقبية معتقلات وزنانات سجون النظام الديكتاتوري في أثناء عمليات الاستجواب والتحقيق وذلك بغية إضفاء الشكلية الأصولية على تلك القضايا وتغطية أعمال وجرائم جلاوزة الأجهزة القمعية والتستر عليها حتى تنتفي المسؤولية الجنائية أو الجزائية عنهم مستقبلاً ولتشجيعهم للاستمرار في مثل هذه الأعمال وتنفيذها دون خوف أو تردد على اعتبار أن هؤلاء

الضحايا قد أعدوا بعد إدانتهم .

ثالثاً : المحاكم العسكرية الميدانية :

قام النظام الديكتاتوري بتشكيل محاكم عسكرية ميدانية في الوحدات العسكرية بعد اندلاع الحرب مع إيران لمحاكمة العسكريين ممن يشك في ولائهم للسلطة الفاشية أو ممن وضعت أسماؤهم في القوائم السرية السوداء بهدف التخلص منهم تحت ذرائع مختلفة منها التخاذل والجبن أو الإهمال والتقصير في أداء الواجب العسكري أو عدم إطاعة الأوامر العسكرية في أثناء العمليات الحربية .

وتجري تصنيفهم على شكل وجبات وبصورة دورية وبهم ملفقة وزائفة عن طريق شهود زور إما يجبرون في ظروف خاصة وتحت طائلة التهديد بالعقاب للإدلاء بإفادات يجري تلقيبهم بها مسبقاً أو يصار إلى شراء ذمتهم من قبل أجهزة استخبارات ومخابرات السلطة ويقدمون كشهود لإدانة رؤسائهم من الضباط أثناء التحقيق وخلال المحاكمة الفورية وتصدر هذه المحاكم أحكامها وقراراتها على هؤلاء العسكريين بالإعدام وتنفذ بحقهم فوراً ميدانياً في ساحات العمليات العسكرية في القواطع كلها ومنذ بدء الحرب تحت هذه الذريعة أو تلك .

ولا تزال عمليات الإعدام هذه مستمرة في جميع قطاعات وصفوف القوات المسلحة وكذلك عمليات الإعدام الفورية وبدون محاكمات تحت ذريعة الحرب وعدم الالتحاق لأداء الخدمة العسكرية .

رابعاً : الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة :

شكلت هيئات تحقيقية خاصة على إثر تجدد القتال بين السلطة وقيادة الحركة

الكردية عام 1974 والتي خولت صلاحيات واسعة جدًا في الاعتقال والتحقيق والإدانة وتنفيذ القرارات وكذلك الهيئة التحقيقية المركزية التابعة لما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) والهيئات التحقيقية في المخابرات العامة واللجان التحقيقية في مديرية الأمن العامة المشكّلة من قبل السلطة الفاشية وقد جرى إعدام الألوف من المواطنين بدون محاكمات من قبل هذه الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة .

ومن المعلوم أن المحاكم الخاصة والاستثنائية واللجان التحقيقية هذه ليست لها صفة قانونية بالمعنى الحقيقي وهي أيضًا هيئات غير قضائية تضم ممثلين حكوميين وقد تم ويتم تشكيلها استثناء من أحكام قوانين أصول المحاكمات الجزائية والعقوبات النافذة إضافة إلى كون أغلب أعضائها مجهلون أبسط مبادئ وقواعد القانون .



عمليات القتل والاعتقال

يمارس النظام الديكتاتوري في العراق منذ مجيئه إلى السلطة — ولا يزال — عمليات منظمة من القتل والاعتقال بأساليب غادرة وقذرة لا أخلاقية وبكل قسوة ومهجية بحق المواطنين وحتى المعتقلين والسجناء السياسيين الذين ترى السلطة الفاشية ضرورة التخلص منهم لأن بقاءهم على قيد الحياة يشكل خطورة عليها باعتبارهم طليعة المناضلين الذين يتصدون ببطولة نادرة لممارسات النظام الفاشي وبروح لا تعرف التخاذل أو المساومة أو المهادنة وكذلك المواطنين المعروفين بصلابتهم ومبدئيتهم في الوقوف بوجه النظام الفاشي وأدواته القمعية أو أولئك الذين أصبح بقاؤهم على قيد الحياة أمراً مستحيلاً في نظر السلطة الفاشية ومن يشك في ولائهم لها والذين فقدوا مواقعهم ومسؤولياتهم في السلطة في ظروف مختلفة واطلعوا وعرفوا فضائح النظام الديكتاتوري ويمتلكون معلومات دقيقة وبشكل تفصيلي عن وقائع تلك الفضائح يحكم تلك المواقع والمسؤوليات والمراكز الحساسة التي كانوا يشغلونها بهدف طمس تلك الحقائق خشية تسربها في نطاق أوسع بسبب تدمير هؤلاء وحقدهم على مزاجية وسلوكية الزمرة الفاشية .

ونورد من هذه الطرق التي يستخدمها النظام في عمليات القتل والاعتقال والتصفيات ما يلي :

1 — استخدام أناس مأجورين من سقط المتاع ومن ذوي ماضٍ في الإجرام ولهم سوابق واستعداد تام في ارتكابه تتم دراسة ظروفهم وأوضاعهم ومدى إمكانية الاستفادة منهم لأغراض عمليات القتل والاعتقال من قبل أجهزة القمع الفاشية وعند وقوع الاختيار على أحدهم يجري استدعاؤه وتكليفه بالمهمة الدنيئة أو يصار إلى شراء ذمم مجموعة من هؤلاء الأشخاص لتنفيذ مثل هذه الأعمال الإجرامية وتحت إشراف سري من تلك الأجهزة ، والجدير بالذكر أن جميع هذه العناصر المأجورة تتم تصفيتها جسدياً بعد إتمام تنفيذ جرائمهم التي يكلفون بها من قبل تلك الأجهزة القمعية نفسها بهدف استكمال طمس معالم هذه الجرائم التي ارتكبت من قبل هؤلاء بشكل كامل ، ومن هذه الطرق التي يمارسها النظام الفاشي ما يلي :

أ — إما إرسال مأجورين من عملاء أجهزة القمع الفاشية لتصفية المواطن الضحية ، مثال ذلك الجريمة القذرة التي ارتكبتها النظام الفاشي في اغتيال الشهيد العميد الركن المظلي عبد الكريم مصطفى نصرة بقتله في داره في كانون الثاني — يناير عام 1969 .

ب — أو عن طريق إدخال مأجورين إلى السجن وزجهم بين المعتقلين والسجناء السياسيين والتظاهر بكونهم معتقلين سياسيين والاختلاط والتقرب والتودد إليهم ومن ثم افتعال حادث شجار مع المعتقل أو السجن السياسي المطلوب تصفيته بعد أن يتم تزويد المأجور بما يستخدمه في جريمته ، مثال ذلك عملية قتل الشهيد فؤاد الركابي في بداية عام 1972 الذي طعنه أحد مأجوري أجهزة القمع الفاشية بسكين في نهاية رقبته داخل سجن بعقوبة وأمام السجناء دون تدخل حراس السجن أو قيامهم حتى بمحاولة إسعافه ونقله إلى المستشفى لإيقاف النزيف .

ج — أو تصفية المعتقل أو السجن السياسي داخل السجن ، مثال ذلك السيد مرتضى الحديثي وزير الخارجية الأسبق وسفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي الذي استدعي إلى بغداد ثم أودع التوقيف وحكم عليه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة

بتهمة علاقته بالمؤامرة المزعومة في عام 1979 ، وذلك بقتله داخل السجن ، واللواء الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع الأسبق الذي ادعت السلطة الفاشية وفاته داخل السجن ، والعقيد صلاح عبد العزيز فياض الذي ادعت السلطة الفاشية انتحاره داخل سجنه .

2 — القتل عن طريق الدهس والاصطدام المتعمد بواسطة السيارات بعد أن يتم رصد تحركات المواطن المطلوب تصفيته واختيار المكان والوقت المناسبين بغية القضاء عليه وتجري مثل هذه العمليات دائماً إما في منعطف أو زاوية شارع أو ملتقى تقاطع الطرق الرئيسية أو مزاحمته وحصره عن قصد أثناء قيادته لسيارته في الطريق العام كعملية قتل الشهيد سعدون البيرماني وعائلته عام 1972 في الطريق العام بغداد — واسط (الكوت) والذي كان قد أبلغ بعد إطلاق سراحه بضرورة مراجعة مديرية أمن محافظة واسط حيث صدمت سيارته سيارة كبيرة تابعة للأمن الفاشي . وكذلك الحال فيما يتعلق بتصفية عبد الوهاب كريم من كان يسمى بـ (عضو القيادة القطرية لتنظيم السلطة) بواسطة حادث اصطدام مدبر لسيارته في الطريق العام بغداد — بابل (الحلة) .

وكذلك تصفية كل من حبيب الجاسم وعامر الدجيلي من كانا يسميان بـ (عضوي قيادة فرع الفرات الأوسط لتنظيم السلطة) بقتلهما في حادث اصطدام سيارتهما في ظروف غامضة .

وحادث اصطدام سيارة جاسم هجول رئيس بلدية الحلة ومعاون محافظ التأميم الأسبق وأحد قيادي تنظيم السلطة في محافظة بابل (الحلة) وموته هو الآخر في ظروف غامضة أيضاً .

وعملية قتل الشهيد نافذ جلال وزير الزراعة الأسبق في حادث اصطدام في طريق أربيل — كركوك .

وعملية اغتيال الدكتور غالب الراوي وكيل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومن كان يسمى بـ (عضو فرع بغداد لتنظيم السلطة) في حادث اصطدام في 1 / 1 / 1973 .

وعملية قتل محمد أحمد حسن البكر مع زوجته وشقيقاتها في حادث اصطدام مدير على الطريق العام بغداد — تكريت .

وكذلك حادث مقتل مظهر المطلق زوج ابنة الرئيس السابق أحمد حسن البكر بواسطة اصطدام سيارة تابعة للأمن الفاشي بسيارته .

ومقتل خالد محسن رئيس اتحاد نقابات العمال للسلطة مع أربعة من قيادة الاتحاد المذكور في حادث اصطدام سيارتهم بسيارة أخرى وتدمير من أجهزة القمع الفاشية على الطريق العام بغداد — البصرة .

وعملية قتل الشهيد شاکر محمود عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مع ابنته عن طريق دهسهما في أحد شوارع بغداد عام 1971 من قبل سيارة تابعة لأجهزة القمع الفاشية .

3 — عمليات الاغتيال والقتل عن طريق الإطلاقات النارية (الرصاص) أو باستخدام مسدسات كاتمة للصوت وذلك حينما يستقل المواطن المطلوب تصفيته سيارة ما أو عندما يهم بالنزول منها بعد رصده أو ملاحقته ومتابعته في أحد الشوارع والطرق وإطلاق الرصاص عليه من سيارة أو دراجة نارية مسرعة معدة لهذا الغرض .

مثال ذلك عملية اغتيال السيد ناصر الحائلي سفير العراق الأسبق لدى لبنان وأول وزير خارجية نظام انقلاب 17 — تموز — يوليو 1968 الأسود .

وكذلك عملية اغتيال السيد عبد الكريم الشيعلي وزير الخارجية الأسبق ومن كان يسمى بـ (عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لتنظيم السلطة

سابقاً) والذي سبق أن حكم عليه من قبل النظام الفاشي لمدة خمس سنوات وأمضى سنة واحدة في السجن حيث اغتيل بعد فترة قصيرة من إطلاق سراحه بواسطة إطلاق العيارات النارية (الرصاص) من سيارة مسرعة تحمل لوحة عليها رقم كويتي لغرض القموية تابعة لأجهزة القمع الفاشية وذلك في منطقة الأعظمية ببغداد وأمام زوجته وأطفاله .

وكذلك عملية اغتيال المواطن الشهيد سند كاظم محمد بإطلاق النار عليه من قبل جلاوزة النظام الفاشي ليلة 16 / 5 / 1980 في منطقة الحرية ببغداد .

واغتيال المواطن الشهيد زهير العزاوي بإطلاق النار عليه مساء يوم 17 / 5 / 1980 في أحد شوارع منطقة المنصور ببغداد ثم المرور فوق جثته بسيارة تابعة للقتلة من أجهزة القمع الفاشية .

4 — إرسال رزم أو طرود بريدية ملغومة إلى عناوين المواطنين المطلوب تصفيتهم من قبل السلطة الفاشية أو وضع المتفجرات والعربات الناسفة في محلات إقامتهم أو وجودهم أو عن طريق إرسال الأشخاص والسيارات الملغومة والمفخخة

مثال ذلك محاولة الاغتيال المعروفة التي تعرض لها مصطفى البارزاني في مقر قيادته عام 1971 والتي دبرتها أجهزة القمع الفاشية وكذلك حادث اغتيال الشهيد صالح اليوسفي وزير الدولة خلال الأعوام (1970 - 1974) عن طريق إرسال طرد بريدي ملغوم إليه انفجر في يديه وأودى بحياته بتاريخ 25 / 6 / 1981 .

5 — استعمال العقاقير والمواد المستحضرة من مركبات كيميائية سامة وقتالة — كترات الذهب — الزئبق — الزرنيخ — الثاليوم وذلك إما عن طريق دسها في طعام وشراب المعتقلين والسجناء السياسيين أو حقنهم بهذه السموم بواسطة الإبر بحجة تلقيحهم ضد الأوبئة والأمراض وقبل فترة وجيزة من إطلاق سراحهم

أو تقديمها إليهم في عصر الفواكه كالبرتقال أو المشروبات والمياه الغازية أو الحليب أو اللبن بمناسبة الإفراج عنهم تعبيراً عن حسن نوايا السلطة تجاههم الأمر الذي سيؤدي بهم إلى الموت ببطء تحت تأثير هذه السموم بحيث يصار الاعتقاد أن المواطن الضحية قد أصيب بحالة مرضية اعتيادية وطبيعية بعد إطلاق سراحه لكونها لا تترك آثاراً ظاهرة سريعة في الجسم إلا في حالات نادرة دون اكتشاف العملية الغادرة لجلالوزة أجهزة القمع الفاشية إلا بعد تشخيص طبي دقيق حيث لا تظهر علامات وأمراض التسمم إلا في المراحل النهائية وبعد استفحال الحالة المرضية للمواطن الضحية دون إمكانية الاستفادة من أي علاج .

مثال ذلك حالة وفاة عقيد الشرطة حسين شيرواني الذي كان قد اعتقل واستشهد في قصر النهاية عام 1972 متأثراً بالتسمم بالزرنيخ وكذلك حالة استشهاد الملازم أول جميل جزار الخطيب الذي كان قد اعتقل وتعرض إلى تعذيب وحشي لفترة طويلة في قصر النهاية ثم أطلق سراحه عام 1972 وتوفي بعد ذلك بعدة أيام نتيجة تأثير التسمم بالزرنيخ ونترات الذهب .

ومن هذه المواد السامة « مادة الثاليوم » المسماة علمياً بـ « السم العراقي » من قبل خبراء السموم العالميين لكون مركباتها لم تكن مكتشفة من قبل إذ أن كمية قليلة منها تكفي للقضاء على الإنسان دون أن تترك آثاراً تدل عليها إلا بصعوبة بالغة ومن خلال فحوصات طبية ومخبرية دقيقة جداً .

مثال ذلك حالة الشهيد مجدي جهاد صالح — عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي — الذي أدخل مستشفى « وستمنستر » في لندن ببريطانيا للمعالجة بعد وصوله إلى لندن بتاريخ 7 / 5 / 1980 حيث اكتشف فريق من الأطباء البريطانيين الذين أشرفوا على علاجه من خلال الفحوصات الطبية والمخبرية الدقيقة أنه كان قد تناول كمية غير طبيعية من مادة « الثاليوم » السامة التي بدأت أعراضها الشديدة تظهر عليه كتساقط الشعر وعلامات التهيج الدماغية والتهابات حادة وخطيرة

في الرئة والقصبات إلى أن توفي بتاريخ 16 / 6 / 1980 ، هذا وكان الشهيد قد راجع وقدم طلباً رسمياً لرفع منع سفره ومنحه جواز سفر لغرض اصطحاب طفله المصابة بشلل في أطرافها لتعذر معالجتها داخل العراق حسب توصية الأطباء وقد تم استدعاء الشهيد في أواخر شهر نيسان — إبريل عام 1980 إلى مديرية الأمن العامة التابعة للنظام الفاشي وأبلغ بمحصول موافقة ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) على رفع منع سفره ومنحه جواز سفر لغرض السفر إلى خارج العراق ، وقدم إليه في أثناء ذلك قدح من عصير البرتقال يحتوي على مادة « الثاليوم » السامة حيث شرب نصفه ثم زود بنسخة من كتاب قرار إلغاء المنع لمراجعة مديرية الجنسية العامة — السفر بغية إكمال معاملة سفره إلا أنه بعد عودته إل بيته بساعات شعر بالخلل شديد في جسمه رافقه غثيان فقام بمراجعة أحد الأطباء الذي وصف له بعض الأدوية إلا أن أعراضاً مرضية جديدة قد ظهرت عليه كالغثوبة وضعف النظر إلخ . مما جعله يسرع في إنجاز معاملة سفره خارج العراق إلى بريطانيا للمعالجة من قبل ذويه .

هذا وكان الشهيد قد اعتقل عام 1972 من قبل السلطة الفاشية وتعرض لمدة سنة كاملة لأشد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي الرهيب في زنازين أمن النظام الفاشي وأقبية قصر النهاية ثم حكم عليه بالسجن لمدة سبعة أعوام قضاها في سجن أبو غريب المركزي وأطلق سراحه بعد انتهاء محكوميته ووضع تحت المراقبة السرية . وكذلك حالة الشهيد المهندس شوكت عقراوي أحد الشخصيات الكردية المعروفة والذي توفي في ظل ظروف غامضة عام 1981 متأثراً بأعراض التسمم بالثاليوم التي ظهرت عليه وعرضت عليه السلطة أمر تسهيل سفره عن طريق الكويت لظروف الحرب القائمة .

وحالة المواطنة الشهيدة سلوى البحراني المدرسة في جامعة بغداد التي اعتقلت كرهينة لحمل ابنها على تسليم نفسه إلى السلطة الفاشية بتهمة الشك في انتائهم لحزب الدعوة الإسلامية والتي توفيت بعد أيام من إطلاق سراحها نتيجة ظهور أعراض

التسمم بمادة « الثاليوم » عليها .

وكذلك حالة المواطنة الشهيدة ناجية حاتم الكعبي البالغة من العمر 23 سنة التي كانت قد اعتقلت مع طفلتها البالغة من العمر 14 شهرًا في منتصف شهر مايو عام 1980 بتهمة الانتماء إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي وتعرضت إلى تعذيب وحشي ، إضافة إلى تهديدها بقتل طفلتها حيث توفيت بعد ثلاثة أيام من إطلاق سراحها نتيجة التسمم .

وحالة المواطن الشهيد عبد الحسين فرج سعيد من سكنة مدينة بغداد / الثورة العامل في الشركة العامة للمقاولات الإنشائية ، وكان يبلغ من العمر 20 عامًا ، ألفت أجهزة القمع الفاشية القبض عليه في آذار — مارس 1980 وقضى في زنازانتها 75 يومًا ، ثم أطلق سراحه وأعيد اعتقاله ثانية على مدى 51 يومًا ثم أرغم على تناول قرح من اللبن كان يحتوي على سم من مادة الثاليوم حيث توفي بعد يومين من إخلاء سبيله .

6 — الاغتيال والقتل عن طريق استدراج المواطن الضحية إلى فخ أو شرك معد لهذه الغاية وخاصة أولئك الذين يشك في ولائهم للسلطة للتخلص منهم حيث يتم تكليفه بمهام رسمية أو وظيفية .

مثال ذلك حادث إسقاط طائرة « اليوشن العسكرية » التي كانت تقل 32 عسكريًا من الضباط والجنود في الشهر الأول من بدء الحرب للتخلص من بعض المشكوك في ولائهم للسلطة الفاشية .

وكذلك حادثة إسقاط وتحطم طائرة « الهليكوبتر » التي كانت تقل العقيد الركن عدنان شريف ابن شقيق الفريق حماد شهاب — وزير الدفاع الأسبق — للتخلص منه ومن الضباط الذين كانوا معه ممن يشك في ولائهم للسلطة الفاشية ، إضافة إلى حادث التحطم المدبر للطائرة التي كانت تقل وفد التهنئة بنجاح حركة الرائد هاشم العطا في تموز 1971 في السودان والذي كان يرأسه محمد سليمان من كان يسمى

بـ « عضو القيادة القومية » وعضوية عدد من قيادي تنظيم السلطة للتخلص منهم .

وكذلك حادث اغتيال الشهيد جاسم جبر محسن يوم 17 / 2 / 1983 على طريق البدعة ضمن محافظة ذي قار — قضاء سوق الشيوخ بإطلاق الرصاص عليه من قبل أحد عملاء أجهزة القمع الفاشية بعد إيقاف سيارته المرقمة (2902 ذي قار) عندما كان يقودها في الطريق المذكور بسبب رفضه توجيه رسالة إلى قيادة تنظيم السلطة في المحافظة المذكورة يعلن فيها التخلي عن مبادئه وعقيدته السياسية والانضمام إلى تنظيم السلطة رغم المحاولات والضغط التي مورست معه لهذا الغرض .

وكذلك حادث اغتيال الشهيد المقدم زيد محمد أمين الذي جاءه نداء هاتفى صباح يوم 23 / 2 / 1983 من مجهول ادعى أنه جار خالته المقيمة في قضاء المسيب وأنها قد أصيبت بحادث سير ونقلت للمستشفى حيث ترك الشهيد دائرته المعين فيها في محافظة الديوانية وسافر متوجهاً إلى قضاء المسيب حيث تسكن خالته إلا أنه وجد مقتولاً في سيارته بعدة طلقات نارية على طريق كربلاء — النجف في مساء نفس اليوم المذكور .

7 — القتل عن طريق استغلال الخلافات والعداوات والحزابات الشخصية والنزاعات العشائرية بتأليب طرف على طرف آخر وتشجيعه وتحريضه على اغتيال وقتل المواطن المطلوب تصفيته من قبل السلطة مثال ذلك (قتل كل من الأخوة صبري الأعظمي ومؤيد الأعظمي وعصام الأعظمي على يد أحمد الأعظمي بعد تأليه عليهم بسبب خلافات شخصية ومن ثم تمت تصفية أحمد الأعظمي هو الآخر أيضاً) مع ممارسة مثل هذه الأعمال بشدة وبهذه الطريقة في المناطق التي لا يزال يغلب عليها الطابع العشائري .

8 — اختطاف المواطن الضحية سواء من داره أو من محل وجوده أو من محل عمله أو من أحد الشوارع بعد رصده ومراقبته بشكل لا يلفت النظر ومن ثم قتله وترك جثته في محلها أو في مكان معين آخر أو وضعه في كيس أو إلقاء جثته المشوهة

أمام داره أو رميمها بعد تقطيع أوصالها في مكان قريب أو في الترع والأنهار والبحيرات .

مثال ذلك اختطاف المواطن الشهيد إلياس علي بك من (دائرته مديرية انحصار تبغ بغداد) وقتله ورمي جثته في مايو سنة 1974 .

وكذلك اختطاف المواطن الشهيد حمه سارو فلاح من محافظة أربيل وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وقتله حيث وجدت جثته ملقاة في منطقة الخالص بمحافظة ديالى في 14 / 4 / 1974 .

والمواطن الشهيد محمد كريم عامل من بغداد الذي كان قد اختطف من أحد شوارع بغداد في 23 / 5 / 1971 ورميت جثته المشوهة بعد قتله قرب داره ، وكذلك اغتيال الشهيد اللواء محمود الحلو مدير الشرطة العام الأسبق ، وإلقاء جثته في نهر دجلة في 1 / 12 / 1982 .

إضافة إلى عمليات القتل والاغتيال الفردية ، فإن السلطة الفاشية لم تتورع عن ارتكاب عمليات القتل الجماعية للمواطنين بحيث لم يسلم منها حتى الشيوخ والنساء والأطفال ، ومن الشواهد على مثل هذه المجازر الدموية الرهيبة حادث إطلاق جلاوزة النظام الفاشي النار « الرصاص » على المهرجان السلمي الذي كان قد أقيم في ساحة السباع ببغداد عام 1968 بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية مما أدى في حينه إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى .

وحادثة رش المتظاهرين بمناسبة وفاة الزعيم جمال عبد الناصر عام 1970 بـ (الأسد — التيزاب — حامض الكبريتيك) مع إبادة قرى ومدن بأكملها عن طريق القصف المدفعي والجوي وإلقاء الأطنان من القنابل المحرقة (النابالم) والفسفورية على المنطقة الكردية خاصة تلك التي استخدمت أثناء تجدد القتال بين السلطة الفاشية وقيادة الحركة الكردية عام 1974 .

وعمليات القتل الجماعية للمقات من المواطنين من سكان قرى تلك المناطق بتهمة
التعاون وإيواء رجال الحركة الكردية .

وكذلك العمل الإجرامي الانتقامي الذي تعرضت إليه منطقة الدجيل التي محيت
عن بكرة أبيها على أثر حادث محاولة اغتيال الطاغية الديكتاتور صدام حسين عام
1982 بالقرب منها .



ملاحقة المواطنين خارج العراق

إن أعمال الإرهاب المنظمة والعمليات الإجرامية من اعتداء وقتل واغتيال قد امتدت إلى خارج العراق لملاحقة المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج من معارضي السلطة الفاشية في بغداد بحيث شملت إضافة إلى هؤلاء المواطنين ، مواطنين عرباً وأجانب ممن يفضحون وينددون ويستنكرون جرائم النظام الفاشي ويتضامنون مع شعبنا في العراق وقواه التقدمية وبلغت حدًا يكاد يكون شبه يومي إذ تجري ملاحقة المواطنين العراقيين في الخارج ورصد تحركاتهم من قبل وكلاء وعناصر أجهزة أمن ومخابرات السلطة الفاشية الملحقين ببعثاتها الدبلوماسية المعتمدة في الخارج ويتحركون تحت غطاء الحصانة الدبلوماسية أو عن طريق استئجار قتلة من عناصر خارجية (عربية أو أجنبية) لقاء إغراءات مالية كبيرة بتعاون ودلالة عناصر تلك الأجهزة أو تلك التي ترسل إلى الخارج لتنفيذ مثل هذه الأعمال .

وذلك إما عن طريق اختطاف الضحايا من المواطنين المقيمين في الخارج من معارضي السلطة الفاشية وتعذيبهم داخل مباني سفاراتها وإعادتهم إلى العراق داخل صناديق أو رزم دبلوماسية بعد أن يتم تخديرهم أو بواسطة إطلاق النار (الرصاص) عليهم أو قتلهم بمسدسات كاتمة الصوت في أماكن وجودهم أو محلات إقامتهم .

وكذلك محاولات الاعتداء عليهم وقتلهم بطعنات السكاكين بعد افتعال حوادث شجار معهم أو الهجوم على دور سكناتهم ومحلات إقامتهم واقتحامها لهذه الغاية إضافة إلى الضغوط والمضايقات العديدة بتحريض السلطات المختصة في بعض البلدان لغرض تسفيرهم إلى العراق أو طردهم منها .

وقد سجلت دوائر الشرطة المختصة في كثير من بلدان العالم وخاصة البلدان الأوربية حوادث وشكاوى ثبت فيها قيام أو اشتراك عناصر من مخبرات وأمن السلطة الفاشية الملحقين بسفاراتها في الخارج أو تورطها أو تدبيرها وتخطيطها مثل هذه الحوادث والأعمال الإجرامية التي كان ضحاياها مواطنين عراقيين أو عرباً أو أجانب والتي أذانتها واستنكرتها وشجبتها المنظمات الاجتماعية والسياسية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية .

ونورد هنا بعضاً من هذه الجرائم كنهاذج على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : محاولات الاغتيال :

1 — محاولة الاغتيال التي تعرض إليها المعارضون للسلطة الفاشية في بغداد من المواطنين العراقيين ممن كانوا يقيمون في القاهرة والتي ألقت السلطات المصرية في حينه القبض على أفراد الزمرة المكلفة بتنفيذها وعرضتهم على شاشة التلفزيون بعد أن اعترفوا أن أجهزة القمع للسلطة الفاشية كانت قد جندتهم لهذا العمل الإجرامي وبإشراف المقدم الركن حامد الورد — الملحق العسكري في سفارة النظام الفاشي بالقاهرة في ذلك الوقت — والتي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والأجنبية .

واستهدفت اغتيال العميد الركن الطيار المتقاعد عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء الأسبق ، والعميد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد وزير الخارجية الأسبق ، والعميد الركن المتقاعد عرفان عبد القادر وجدي قائد الكلية العسكرية

الأسبق ، واللواء الركن المتقاعد سيد حميد سيد حسين الحصونة قائد فرقة عسكرية ومحافظ سابق .

2 — محاولة الاغتيال التي استهدفت المقدم الطيار الشهيد سمير يوسف زينل الذي كان لاجئاً في القاهرة ، ثم التحق بسلاح الجو في القطر العربي السوري واستشهد أثناء المعارك الجوية في حرب تشرين أول — أكتوبر عام 1973 .

3 — محاولة الاغتيال التي تعرض لها السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني — القيادة المؤقتة في العاصمة التمساوية (فيينا) من قبل وكلاء مخبرات النظام الفاشي والتي تناقلتها وكالات الأنباء العالمية عام 1978 .

4 — محاولة اغتيال المواطن إياد علاوي وزوجته بدارهما في لندن ببريطانيا وهو أحد معارضي النظام الفاشي في بغداد .

5 — محاولة اغتيال الدكتور عصمت شريف في لوزان بسويسرا حيث أصيب بجروح خطيرة في رأسه من قبل عملاء مخبرات السلطة الفاشية وهو من الشخصيات الكردية المعروفة .

6 — محاولة الاغتيال التي تعرض لها السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في القطر العربي السوري يوم 25 / 10 / 1977 في مطار (أبو ظبي) والتي ذهب ضحيتها المرحوم سيف الدين غباش وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أيدي جناة كلفوا من نظام القتلة في العراق .

ثانيًا : عمليات الاغتيال :

1 — اغتيال الفريق الركن الطيار المتقاعد حردان عبد الغفار التكريتي نائب

- رئيس الجمهورية السابق أمام المستشفى الأميري في الكويت .
- 2 — اغتيال الدكتور جاسم المشهداني في الكويت أيضًا .
- 3 — اغتيال الفريق الركن المتقاعد عبد الرزاق سعيد الناف (رئيس وزراء انقلاب 17 تموز — يوليو 1968) في لندن ببريطانيا في تموز — يوليو عام 1978 .
- 4 — اغتيال المقدم الركن المتقاعد كامل إسماعيل في باريس بفرنسا .
- 5 — اغتيال الدكتور توفيق رشدي ، الأستاذ بجامعة عدن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .
- 6 — اغتيال الطالب فلاح تقي الصراف الذي كان يدرس في بلغاريا في أحد شوارع العاصمة البلغارية صوفيا .
- 7 — اغتيال المواطن سلام بدروس في ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية يوم 13 تشرين الثاني — نوفمبر عام 1977 .
- 8 — اغتيال الطالب سالم حميد عقراوي في ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية يوم 25 كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 9 — اغتيال المواطن اكوركيس سلمان في ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية يوم 1 نيسان — إبريل عام 1980 .
- 10 — اغتيال السيد حسن الشيرازي في بيروت بلبنان .
- 11 — اغتيال المواطن الإيراني السيد حسن الشريف في يوم 3 / 7 / 1980 في بيروت بلبنان بواسطة مسدس كاتم الصوت من قبل وكلاء مخابرات السلطة الفاشية .
- 12 — اغتيال المواطن الإيراني السيد محمد رمضان يوم 3 / 7 / 1980 في بيروت بلبنان بواسطة مسدس كاتم الصوت من قبل وكلاء مخابرات النظام الفاشي .

13 — اغتيال المواطن الشهيد أسعد لعبي في مساء يوم 19 / 10 / 1980 في بيروت بلبنان بواسطة مسدس كاتم للصوت من قبل عملاء أجهزة القمع الفاشية .

ثالثًا : الاعتداءات والمضايقات والاضغوط التي تعرض ولا يزال يتعرض لها المواطنون العراقيون المقيمون في الخارج من معارضي السلطة الفاشية في بغداد وخصوصًا الطلبة العراقيين الذين يدرسون في الخارج .

1 — إصابة أحد الطلبة العراقيين بجراح في أحد شوارع بروكسل في بلجيكا بعد تعرضه إلى هجوم عناصر من سفارة النظام الفاشي هناك مما أدى إلى نقله للمستشفى وهو بحالة خطيرة .

2 — حادث اختطاف أحد الطلبة العراقيين في بلغراد بيوغوسلافيا واحتجازه وتعذيبه داخل مبنى سفارة النظام الفاشي هناك .

3 — محاولة خنق أحد الطلبة العراقيين التي وقعت في مدينة زغرب اليوغسلافية من قبل وكلاء أجهزة النظام الفاشي .

4 — الهجوم الذي تعرض له اجتماع الطلبة العراقيين في يوغسلافيا والذي عقد في العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) في نيسان — إبريل سنة 1979 مما أدى إلى جرح عدد من المشاركين في الاجتماع .

5 — حادث اقتحام مسكن أحد الطلبة العراقيين من الذين يدرسون في مدينة (بريشتينا) اليوغسلافية والهجوم عليه بالسكاكين ليلاً في محاولة لقتله من قبل عملاء مخبرات السلطة الفاشية حيث هرع الجيران بملابس النوم لنجدته وحاولوا دون تمكين الجناة من تنفيذ جريمتهم .

6 — حادث الاعتداء الذي وقع على الطلبة العراقيين المعارضين للنظام الفاشي والذين قاموا بتوزيع بيان يدين الإرهاب والديكتاتورية في العراق بمدينة

بيروجيا في إيطاليا من قبل وكلاء السلطة الفاشية هناك والذي أدانته الجمعية الإيطالية للتبادل الثقافي .

إضافة إلى قيام الجمعيات والمنظمات الطلابية العربية والأجنبية بإصدار بيان استنكار عن الحادث في شباط — فبراير سنة 1979 .

7 — الاعتداء الذي وقع من قبل بعض عملاء السلطة الفاشية في ظهيرة يوم الثلاثاء 2 آذار — مارس سنة 1982 على اثنين من الطلبة المعارضين للنظام الفاشي في العراق في مطعم جامعة فلورنسا بإيطاليا الذين استخدموا في اعتدائهم السكاكين والهاويات والسلاسل الحديدية حيث أصيب هذان الطالبان بجروح نقلا على إثرها إلى المستشفى وأجريت لأحدهما عملية جراحية في عينه المصابة .

وقد تجمع مساء نفس يوم الحادث عدد آخر من عملاء السلطة الفاشية حاملين السكاكين والهاويات والسلاسل وقاموا بالهجوم على مبنى إقامة الطلبة وأصيب طالب آخر بجروح نتيجة هذا الهجوم .

وقابل الرأي العام الإيطالي وخاصة في فلورنسا هذه التصرفات الهمجية باستياء واستنكار بالغين وأبرزتها بعض الصحف الإيطالية التي طالبت بوضع حد لتصرفات عملاء الزمرة الفاشية في بغداد وممارساتها في الخارج .

8 — الاعتداء المسلح الذي وقع على الطلبة العراقيين الذين يدرسون في مدينتي ريجي و تيميشوارا برومانيا من قبل عملاء السلطة الفاشية بسبب نشر بيان عن 33 منظمة طلابية حول الإرهاب الذي يمارسه النظام الفاشي في العراق وإرسال مذكرة بهذا الخصوص إلى سفارة النظام الفاشي في العاصمة الرومانية (بوخارست) مما أدى إلى إصابة عدد من الطلبة العراقيين بجروح خطيرة نقلوا على إثرها إلى المستشفى نتيجة ذلك الاعتداء .

9 — الهجوم الذي وقع من قبل وكلاء سفارة النظام الفاشي في كوبنهاجن

بالدينبارك على الطلبة العراقيين المشاركين في المهرجان الثقافي الذي أقامته صحيفة الحزب الشيوعي الدينباركي هناك .

10 — الاعتداء الذي وقع على الطلبة العراقيين في المدينة الجامعية في باريس بفرنسا من قبل وكلاء أجهزة السلطة الفاشية الملاحقين بسفارتها هناك في تشرين الثاني — نوفمبر عام 1979 مما سبب جرح عدد من الطلبة أدخل أحدهم إلى المستشفى .

11 — الاعتداء الذي وقع على أحد الطلبة العراقيين في سانت جيرمان أحد شوارع باريس بفرنسا من قبل عملاء سفارة النظام الفاشي هناك .

12 — الهجوم الذي قام به وكلاء سفارة النظام الفاشي في بريطانيا على اجتماعات الطلبة العراقيين في جامعات مانشستر وكارديف وسوانزي البريطانية مما سبب جرح عدد من المشاركين في هذه الاجتماعات التضامنية .

13 — الاعتداء المسلح الذي وقع على المظاهرة الاحتجاجية ضد القمع والإرهاب في العراق التي نظمها الطلبة العراقيون المعارضون أمام سفارة النظام الفاشي في لندن ببريطانيا يوم 20 شباط — فبراير عام 1980 من قبل وكلاء أجهزة مخابرات السلطة الفاشية الملاحقين بسفارتها هناك مما أدى إلى جرح عدد من المتظاهرين كانت جروح أحدهم خطيرة حيث أدخل على أثرها إلى المستشفى نتيجة استخدام المعتدين المهاجمين المراوات والأدوات المعدنية .

14 — المحاولة الإجرامية لنسف قاعة الاجتماع المخصصة لمؤتمر الطلبة الأكراد في أوروبا الذي كان يعقده هؤلاء الطلبة في برلين الغربية في آب — أغسطس عام 1980 والتي اكتشفنها شرطة برلين الغربية إذ أعلن أن السكرتير الأول في سفارة النظام الفاشي في برلين — عاصمة ألمانيا الديمقراطية — كان قد استغل صفته وحصانته الدبلوماسية لنقل المتفجرات بسيارته الدبلوماسية للغرض المذكور .

15 — الاعتداء المسلح الذي وقع من قبل عناصر مخابرات السلطة الفاشية

الملحقين بسفارتها في سويسرا على المظاهرة السلمية التي قام بها المواطنون العراقيون المقيمون في سويسرا بمدينة جنيف السويسرية في حزيران — يونية عام 1983 تعبيراً عن سخطهم واحتجاجهم على العملية العسكرية التركية لغزو الأراضي العراقية مما أدى إلى إصابة وجرح أحد اللاجئين العراقيين من المشاركين في المظاهرة بطلق ناري من مسدس أحد وكلاء مخبرات السلطة الفاشية العاملين ضمن البعثة الدبلوماسية لها هناك نقل على أثرها إلى المستشفى .

16 — حادث اختطاف فتاة إحدى العوائل العراقية المقيمة في أسبانيا هرباً من بطش وإرهاب السلطة الفاشية في بغداد والتي تبلغ الخامسة والعشرين من عمرها في أحد شوارع العاصمة الأسبانية (مدريد) من قبل عناصر سفارة النظام الفاشي هناك بينما كانت متوجهة إلى دارها .

17 — الاعتداء الذي وقع على الطلبة العراقيين في تشيكوسلوفاكيا في أثناء الاحتفال الذي أقيم في براغ بمناسبة الذكرى الـ (25) لثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 المجيدة والذي حضره عدد من الطلبة العرب والأجانب من قبل عناصر من سفارة النظام الفاشي في العاصمة (براغ) حيث استخدم المعتدون أثناء هجومهم القضايا والسلاسل الحديدية وأصيب من جرائه عدد من الطلبة العراقيين والعرب بجرروح ونقلوا إلى المستشفى .

رابعاً : عمليات القتل الجماعي خارج العراق :

لم تقتصر عمليات الإرهاب والقمع داخل العراق فقط إضافة إلى ملاحقة المواطنين العراقيين من معارضي السلطة الفاشية المقيمين في الخارج بل تجاوزت ذلك بحيث شملت مواطنين من رعايا دول أخرى نتيجة الأساليب الدنيئة والأعمال الإجرامية التي لجأت إليها السلطة الفاشية في بغداد إما عن طريق إرسال السيارات

الملغومة والمفخخة أو وضع متفجرات وعبوات ناسفة في الأماكن العامة والمزدحمة بالسكان من قبل عملائها المأجورين الذين قاموا بمثل هذه الجرائم والحوادث كالانفجارات التي وقعت في بيروت ودمشق وطهران التي قام بها وكلاء أجهزة النظام الفاشي وعملاؤها .

وما كشفت عنها السلطات المختصة في القطر العربي السوري في عرض تلفزيوني من اعترافات اثنين من عملاء أجهزة القمع الفاشية حيث ضبطا على الحدود في محاولة إدخال سيارة من نوع (فولفو) ملغومة بأكثر من 250 كجم من مواد شديدة الانفجار لتفجيرها في أي مكان مزدحم من دمشق .

كما كشف عرض تلفزيوني آخر محاولة مماثلة لتفجير سيارة من نوع (أوبل) محملة بـ 265 كجم من مادة الهكسوجين شديدة الانفجار لنفس الأغراض الإجرامية الدنيئة وما حادثة حي الأريكية في دمشق عام 1981 التي أودت بحياة المئات من المواطنين الأبرياء بمن فيهم الشيوخ والنساء والأطفال إلا من تدير وتخطط وتنفيذ عملاء أجهزة القمع الفاشية ودليل على مدى الحسة والانحطاط الخلقي للذين انحدر إليهما النظام الفاشي في العراق .



الفصل الثاني



النفي والتهجير الجماعي للمواطنين

عمليات الترحيل الجماعية للمواطنين من مناطق سكناتهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل العراق وحملات النفي والتهجير الجماعية للمواطنين إلى خارج العراق مع حجز أموالهم ومصادرة ممتلكاتهم .

إن عمليات التهجير الجماعية التي قام ولا يزال يقوم بها النظام الفاشي في العراق تذكرنا بمشاريع هتلر وصنيعته هملر رئيس جهاز الجستابو النازي الذي كان يحاول تهجير سكان هولندا بأكملهم ونقلهم بالقطارات ، وإسكانهم في بولندا في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكذلك بعمليات التهجير الجماعية التي قام بها النازيون بالنسبة لسكان بعض المناطق في البلدان التي غزوها بترحيلهم إلى مناطق أخرى أو نقلهم إلى خارج موطنهم الأصلي وأعمال الفاشيتين التركية والفارسية في اضطهادهما وتهجيرهما لأبناء الشعوب والقوميات الواقعة في كيانهما السياسيين في تاريخهما الحديث .

وتحدث هنا عن حملات التهجير والنفي الجماعية الإجرامية التي ارتكبتها النظام الفاشي في العراق وعلى النحو الآتي :

أولاً : عمليات الترحيل الجماعية للمواطنين الأكراد من مناطق سكناهم الأصلية في كردستان العراق إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق :

كانت القضية الكردية وما تزال في مقدمة أهم القضايا التي تواجه القطر وتتطلب حلاً سلمياً ديمقراطياً عادلاً ينسجم ومصالح جماهير شعبنا في العراق وإنها بحكم طبيعتها الأساسية جزء من الحركة الوطنية وبالتالي جزء أيضاً من حركة التحرر في وطننا العربي وكانت ولا تزال تحظى باهتمام واسع جداً على الصعد الداخلية والعربية والعالمية .

وتلقى القضية الكردية دعم ومساندة وتأييد القوى التقدمية في العراق والوطن العربي والعالم ، وبالرغم من الخصائص الذاتية والموضوعية لحركة القومية الكردية فإنها من حيث الأساس والجوهر والنتيجة حركة تحرر جماهيرية ديمقراطية تقدمية ، وإن الطريق الوحيد لتحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق هو فقط طريق الكفاح المشترك للشعب العراقي كله في سبيل إقامة نظام ديمقراطي تقدمي يتمتع فيه الشعب الكردي بحقوقه القومية وفق طموحاته على أساس الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق ، وبما يعزز التلاحم الكفاحي والنضال المشترك مع الحركة التحررية للأمة العربية .

ولقد أكدت الوقائع والأحداث أن اضطهاد الشعب الكردي وحركته القومية التحررية وشن الحروب العدوانية الظالمة عليه سواء من قبل الحكومات العميلة إبان فترة العهد المباد أو العهود الديكتاتورية الفردية التي تلتها ، أو من قبل السلطة الفاشية الحالية ترافقه.أيضاً مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية كافة لعموم أبناء شعبنا في العراق وقواه التقدمية — الوطنية والقومية والديمقراطية — وبالتالي تعطيل مسيرة القطر باتجاه البناء والتقدم ويضعف من دوره وإمكاناته في المساهمة الحقيقية الجادة في معركته الأساسية ضد الإمبريالية والصهيونية ، وأوجدت إضافة إلى ذلك ظروفًا حافلة بالتناقضات والتعقيدات والثغرات وأرضية صالحة وخصبة تمكنت واستطاعت من خلالها القوى الدولية الاستعمارية من استغلال هذه الظروف والعوامل واستخدامها بأن تكون لها تأثيرات وتداخلات بالغة الخطورة والأهمية وفقًا لمصالحها ومخططاتها في المنطقة .

وقد مارس النظام الديكتاتوري منذ بداية تسلطه على الحكم في العراق القسر والاضطهاد والقهر شأنه شأن جميع الحكومات الرجعية والديكتاتورية التي سبقتها ، بل وأثبت في الواقع أنه أشد عداءً من تلك الحكومات كلها للشعب الكردي وحقوقه القومية العادلة .

وبالرغم من إقدامه على إصدار بيان 11 — آذار — مارس عام 1970 حول الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي في العراق على أساس الحكم الذاتي لكرديستان العراق في ظل ظروف وأوضاع محلية وعربية وعالمية — وبغض النظر عن تقييمنا ووجهة نظرنا فيه — فإنه لا يليق لا من حيث الشكل ولا المضمون مقومات وأسس الحكم الذاتي الحقيقي .

وبالرغم من هذا فإن النظام الفاشي لم يكتف بالانكفاء عليه فقط بل سخر إمكانات وطاقات الدولة واستغل علاقاته الدولية وتحالفاته الخارجية وسعى إلى إحياء التحالف مع الرجعيين التركية والإيرانية وعقد اتفاقات خيانية معها بتقديم تنازلات

جغرافية (أرضية) واقتصادية لهما مقابل محاصرة وتصفية الحركة القومية التحررية الكردية ومن أبرزها اتفاقية 26 آب — أغسطس عام 1973 مع النظام التركي حول مد أنابيب النفط عبر الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط من خلال ميناء الإسكندرونة — اللواء العربي السليب الأمر الذي يعني اعترافاً من النظام الفاشي لتكريس الاحتلال الأجنبي لهذا الجزء من وطننا العربي الذي لا زال شعبنا العربي يعتبره جزءاً من أرضه ويعمل على عودته إلى الوطن الأم ، إضافة إلى وضعه أهم شريان لاقتصادنا الوطني — النفط — تحت رحمة القوى الإمبريالية وسيطرة الرجعية الأجنبية وإبرامه اتفاقية 6 آذار — مارس عام 1975 مع النظام الشاهنشاهي التي فرط بموجبها بالسيادة الوطنية على الأرض والمياه .

وأخذت هذه الممارسات طابعاً خاصاً وشكلاً مروعاً في أعنف حملة شوفينية شرسة تمثلت في عمليات الترحيل الجماعية للمواطنين من أبناء الشعب الكردي من مناطق سكناتهم الأصلية .

وقد بلغت ذروتها على أثر تجدد القتال بين السلطة الفاشية وقيادة الحركة الكردية عام 1974 فقد تم ترحيل آلاف العوائل الكردية بحجة تجنيب هذه العوائل ويلات القتال وعدم تعريضها إلى الأحوال من جرائه تنفيذاً لسياسة حكام بغداد الشوفينية الهوجاء .

واضطرت أعداد كبيرة من العوائل إلى ترك مناطق سكنها والالتجاء إلى المناطق الحدودية وعبرها إلى إيران بسبب الأوضاع الشاذة التي سادت المنطقة الكردية من جراء الهجمة الوحشية الشرسة وأعمال التدمير وسياسة الأرض المحروقة من هدم القرى وحرق البساتين والمزروعات وإبادة المواشي نتيجة لإلقاء القنابل الفسفورية وقنابل النابالم المحرقة والغازات السامة المحرمة والقصف الجوي والمدفعي الثقيل للمدن والقرى التي لم يسلم منها حتى أطفال المدارس الصغار — والمرضى الراقدون في المستشفيات ، وما مجزرة يوم 24 نيسان — إبريل عام 1974 التي تعرضت لها قسبة

قلعة دزة بسبب القصف الجوي المكثف إلا واحدة من الشواهد على همجية ووحشية النظام الفاشي الجاثم على صدر عراقنا الحبيب .

هذا ونتيجة لانهايار قيادة الحركة الكردية وفشلها في الاستمرار بالقتال على إثر اتفاقية الجزائر عام 1975 وصدور ما سمي بـ (قرارات العفو العام) من السلطة الفاشية بخصوص الملتحقين بصفوف الحركة الكردية وعودة اللاجئين من العوائل الكردية الذين شملتهم تلك القرارات فقد اتخذت السلطة الديكتاتورية إجراء انتقامياً بنقل وإسكان هؤلاء المواطنين في المناطق الوسطى والجنوبية إضافة إلى استمرارها بترحيل المزيد من العوائل الكردية ونقلتها من مناطق سكنها الأصلية بسيارات « اللوري » العسكرية وأسكنتها في مجتمعات ومعسكرات سكنية مشيدة من القصب والبردي غاية في السوء لا تصلح إطلاقاً لسكن بني البشر تنعدم فيها أبسط بل وجميع الوسائل الأولية الضرورية لمقومات الحياة المعيشية ؛ والتي كانت دائماً عرضة للخراب والتداعي والسقوط خاصة في مواسم الأمطار .

وفرضت عليهم الإقامة الجبرية في تلك المجتمعات والمعسكرات السكنية التي لا تتوفر فيها أبسط الشروط الصحية ولا يمكنهم مغادرتها إلا في أحوال استثنائية وبموافقات خاصة بعد أن صودرت أموالهم وحجزت ممتلكاتهم وبشكل تعسفي ودون تعويض عادل ، وإن هذه المجتمعات السكنية شبيهة بمجمعات سكن الزنوج في جنوب إفريقيا العنصرية التي تمارس الفصل العنصري المقيت هناك بل إن تلك المجتمعات في بعض جوانبها أفضل وأحسن بكثير من مجتمعات هؤلاء المواطنين الذين كانوا يعانون شظف العيش وقساوة الحياة والتشرد ، إضافة إلى عمليات الإذلال المستمرة والمتعمدة التي كان يمارسها جلاوزة أجهزة القمع الفاشية المكلفون بمحاربة هذه المجتمعات والمعسكرات السكنية .

ومن جهة أخرى قامت السلطة بنقل وإسكان قسم من العشائر العربية في المنطقة الكردية تنفيذاً لسياستها الحمقاء في هذا المجال بغية ضرب طوق من الحزام الأمني على

تلك المنطقة إلا أن بعض هذه العشائر قد عارضت بشدة إجراءات السلطة الفاشية لترك مناطق سكنها وعروضها وإغرائها مما اضطرت معها السلطة الديكتاتورية إلى استخدام القوة لإرغام هذه العشائر بالانتقال من مناطق سكنها الأصلية فقاومت بعضها رغبة السلطة الفاشية مما أدى إلى وقوع مصادمات مسلحة دموية مع أجهزة السلطة القمعية وسقوط عدد من القتلى والجرحى ، وسببت في نزوحها باتجاه الأقطار العربية المجاورة مثال ذلك حالة عشيرة العويلين التي انسحبت باتجاه السعودية والكويت وكذلك الأمر بالنسبة لبعض العشائر العربية التي كانت قاطنة في المناطق المجاورة للحدود العراقية — السورية حيث نزحت إلى القطر السوري من جراء تلك السياسة الهوجاء .

وقامت السلطة الفاشية أيضًا بإخلاء المناطق الحدودية من سكانها الأكراد على طول مئات الكيلو مترات من حدود تركيا وإيران بعمق 15 كيلو مترًا وحشرتهم ضمن مجمعات سكنية شبه عسكرية ، وجردوهم من كل وسيلة للعمل المنتج وذابت على نقل وتعيين الموظفين والعمال الأكراد للعمل في المناطق الوسطى والجنوبية واتخذت قرارات وأصدرت تشريعات جائرة نصت على إنشاء المجمعات السكنية في المناطق الوسطى والجنوبية لتهجير وإسكان هؤلاء المواطنين فيها قسراً بحجة وتحت ستار إيجاد عمل ومأوى للمواطنين العاطلين من سكان مناطق الحكم الذاتي ونورد في أدناه نص قرار التهجير القسري الذي أصدرته السلطة الفاشية بهذا الخصوص من جهازها الأعلى المسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) .

نص القرار رقم 1391

استنادًا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 20 / 10 / 1981 ما يلي :

1 — تشكيل لجنة تنفيذية للإشراف على بناء المجمعات والوحدات السكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية عدا (بغداد — ديالى — صلاح الدين) التي سيعين فيها العاطلون من منطقة الحكم الذاتي وعلى النحو التالي :

أ — وزير الحكم المحلي رئيسًا .

ب — وكيل وزارة الحكم المحلي عضوًا .

ج — رئيس المؤسسة العامة للإسكان في وزارة الإسكان والتعمير عضوًا .

د — رئيس هيئة تخطيط التشييد والخدمات ووزارة التخطيط عضوًا .

2 — تشكل اللجنة التنفيذية لجائاً فرعية لها في المحافظات التي سيشملها بناء المجمعات السكنية برئاسة المحافظ وعضوية الجهات المعنية للإشراف على سير التنفيذ ولها أن تحوّلها بعض صلاحياتها .

3 — يحدد كحد أقصى في المرحلة الأولى بناء 20 ألف وحدة سكنية .

4 — تحدد المحافظات التالية كبداية لبناء الوحدات السكنية المقترحة التي يتم نقل وتعيين العاطلين فيها وإلحاقها وهي :

أ — محافظة القادسية .

ب — محافظة المثنى .

ج — محافظة ذي قار .

د — محافظة الأنبار .

5 — تقوم اللجان الفرعية بتحديد الشواغر المتوافرة لديها ضمن محافظاتها وحسب الدوائر ووفقاً للملاك المصدق مع مراعاة التوسع في الملاك للسنوات الخمس القادمة وتحدد من كل محافظة حاجة كل دائرة من ذلك .

6 — تقوم اللجان الفرعية بتحديد مواقع المجمعات السكنية التي ستبنى على أن تكون ضمن مواقع سكنية قائمة في مراكز المدن والأقضية والنواحي .

7 — تشمل المجمعات المذكورة بالامتيازات والإعفاءات الواردة بالقانون رقم 157 لسنة 1973 لتسهيل مهمة التنفيذ وتخول اللجنة التنفيذية صلاحية التنفيذ بالطريقة التي تراها مناسبة .

8 — تخول اللجنة التنفيذية صلاحية مجلس التخطيط فيما يخص الإحالة والدعوات والغرامات وزيادة الكلف .

9 — تقوم اللجنة التنفيذية بالتنسيق مع لجنة شئون الشمال لاختيار العناصر المطلوب نقلها أو تعيينها من الفائضين إلى المحافظة المعنية عند إنجاز المجموعة السكنية المنقولين أو المعينين فيها .

10 — تملك الوحدات السكنية لشاغليها من العمال الأكراد وفقًا للأسس التالية :

أ — تكون قيمة الدار وفق الكلفة الفعلية .

ب — تملك الأرض مجانًا .

ج — يدفع له كامل سعر الدار قرضًا من المصرف العقاري دون تقديم مقدمة ويسدد خلال مدة 25 سنة دون فائدة .

11 — يكون نقل المعينين أو المنقولين وعوائلهم إلى مناطق عملهم الجديدة على حساب الدولة .

12 — توضع أسس مفصلة لكيفية تعيين أو تأهيل الأشخاص المطلوب نقلهم أو تعيينهم وبالتنسيق مع لجنة شئون الشمال .

13 — شمول بعض الموظفين والعمال من سكنة محافظة التأميم التركان بالدرجة

الأولى والأكراد بالدرجة الثانية .

14 — يكون ارتباط اللجنة التنفيذية بلجنة شئون الشمال لأغراض التوجيه .

15 — تقدم اللجنة التنفيذية تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر ومن خلال لجنة شئون الشمال إلى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية لعرضه على رئيس الجمهورية للاطلاع وتلقي توجيهاته بشأنها .

16 — تتولى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

ونورد هنا أمثلة على عمليات التهجير القسري في المناطق والمحافظات التي شملتها هذه العمليات وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : محافظة السليمانية :

1 — منطقة قضاء رانية .

2 — منطقة ناحية سنسكر .

3 — منطقة قضائي حلبجة وبنجوين .

4 — منطقة ناحية ميدان وهورين شيخان .

ونورد هنا أسماء بعض هذه القرى التي شملتها حملات التهجير في منطقتي ناحية سنسكر وقضاء رانية :

- | | |
|-----------------|---------------------|
| 1 — زاركة لي . | 2 — بوكر سكان . |
| 3 — ليوزة . | 4 — بئر دزة . |
| 5 — سلي . | 6 — خوي بيان . |
| 7 — ريزة دور . | 8 — يشت إشان . |
| 9 — قرناقاو . | 10 — كاسكان . |
| 11 — شاروس . | 12 — سركين . |
| 13 — بولي . | 14 — ئه ستير مكان . |
| 15 — به يوان . | 16 — دولة . |
| 17 — كومتان . | 18 — به يانة . |
| 19 — كووينكة . | 20 — يه ريزان . |
| 21 — سوره دي . | 22 — بيته فيو . |
| 23 — بيريز . | 24 — ئه شغودكه . |
| 25 — وه رته . | 26 — شيخاني سه رو . |
| 27 — يسيولي . | 28 — بي بالاو . |
| 29 — كردة ملك . | |

ومن القرى المحروقة :

- | | |
|----------------|--------------|
| 1 — مسة خرة . | 2 — زه رون . |
| 3 — به ركورد . | |

هذه القرى تابعة لناحية ماوت ضمن قضاء جوارته بمحافظة السليمانية :

- | | |
|---------------|-----------------|
| 4 — شيخان . | 5 — دة شيتوان . |
| 6 — وه رته . | 7 — بي بالان . |
| 8 — قرناقاو . | 9 — بشتاشان . |
| 10 — كاسكان . | 11 — شاروس . |

- | | |
|--------------------|--------------------|
| 12 — سینه موکا . | 13 — ئاش قولکه . |
| 14 — برکه من نیل . | 15 — سوره دي . |
| 16 — به رده فران . | 17 — بي بالان . |
| 18 — بي زیر . | 19 — بره دي . |
| 20 — یرد محکة . | 21 — شنيوي . |
| 22 — کونیکة . | 23 — ره زي کرکري . |
| 24 — به یانة . | 25 — بدله . |
| 26 — نه ستروکان . | 27 — سلة . |
| 28 — دويلة . | 29 — باية وان . |
| 30 — خوي بيان . | 31 — بوکریسکان . |

هذه القرى تابعة لناحية سنسكر ضمن قضاء قلعة دزة بمحافظة السليمانية .

ثانيًا : محافظة أربيل :

- مركز الحكم الذاتي لمنطقة كردستان .
- شملت عمليات التهجير المناطق التالية :
- 1 — منطقة قضاء كويستجق .
 - 2 — منطقة ناحية بارزان .
 - 3 — منطقة ناحية كندونياوة .
 - 4 — منطقة قضاء جومان .
 - 5 — منطقة سكران .
 - 6 — منطقة دوليا لايان .
 - 7 — منطقة قضاء الزيار .
 - 8 — منطقة ناحية ميركه سور .

ونورد هنا أسماء بعض هذه القرى والتي منها :

- | | |
|---------------------|--------------------|
| 1 — الافة . | 2 — كوندۀ زور . |
| 3 — ماوه تان . | 4 — سيوه ره ش . |
| 5 — ئينه . | 6 — مرآن . |
| 7 — قروۀ هينان . | 8 — خوشكان . |
| 9 — ولاش . | 10 — سركان . |
| 11 — بيدازان . | 12 — شيخ وتمان . |
| 13 — مه مي خه لان . | 14 — شيوخان . |
| 15 — شيوئلوك . | 16 — برکه . |
| 17 — سكرى سه كران . | 18 — جومه زنكلين . |
| 19 — ميركه . | 20 — ولزه . |
| 21 — سوريان . | 22 — بولقان . |
| 23 — قه لات . | 24 — وسان . |
| 25 — ره ش بوكه . | 26 — خه زينه . |
| 27 — بستي . | 28 — كويله بورات . |
- هذه القرى تابعة لقضاء جومان ضمن محافظة أربيل .
- | | |
|----------------|--------------|
| 29 — كوله كه . | 30 — كركال . |
| 31 — شيخنوس . | |

إن هذه القرى تابعة لناحية بارزان ضمن محافظة أربيل .

ومن القرى المحروقة والمدمرة بالبلدوزرات :

- | | |
|---------------|--------------------|
| 1 — وه لزي . | 2 — ره زي كه ران . |
| 3 — بئسكاوا . | 4 — بورات . |

- | | |
|------------------|-------------------|
| 5 — دولة بوت . | 6 — ديلزه . |
| 7 — وردة . | 8 — ناوه ند . |
| 9 — كونده رور . | 10 — كه له زير . |
| 11 — شورة . | 12 — ميركه . |
| 13 — ده لاشة . | 14 — ئينه . |
| 15 — قزوانة . | 16 — مه ران . |
| 17 — خوشكان . | 18 — مه مي خلان . |
| 19 — شيخ وتمان . | 20 — كوروني . |
| 21 — سه كران . | 22 — ناويه ركه . |
| 23 — شيولوك . | 24 — ئالانه . |
| 25 — ماوتان . | 26 — شيوه رش . |
| 27 — جومسك . | 28 — وه سان . |
| 29 — قه لات . | 30 — ره زويكه . |
| 31 — ماوه ناف . | 32 — به ستة . |
| 33 — ينوة خان . | 34 — خه زينه . |
| 35 — كويلة . | 36 — جوما . |
| 37 — زه نكه لي . | |

وتقع هذه القرى ضمن مناطق شيوزور — سه كرات — ناوده شت — دولي
باله يات — التابعة لقضاء جومان ضمن محافظة أربيل .

ثالثاً : محافظة دهوك شملت المناطق التالية :

- 1 — منطقة ناحية السليفاني .
- 2 — منطقتي قضائي زاخو والعمارية .

3 — منطقة ناحية سميل .

ونورد هنا أسماء بعض القرى التي شملها التهجير :

- | | |
|---------------|------------------|
| 1 — شين آقا . | 2 — هيتان . |
| 3 — تويان . | 4 — كه ركه ل . |
| 5 — لي بزت . | 6 — خان تور . |
| 7 — كيله سي . | 8 — ميركاسور . |
| 9 — يه رافي . | 10 — يه راقوك . |
| 11 — كولبي . | 12 — كيلك . |
| 13 — إيملكي . | 14 — كافي كركي . |
| 15 — جيميتا . | 16 — خلينجي . |
| 17 — خراب . | |

هذه القرى تابعة لقضاء زاخو ضمن محافظة دهوك .

رابعًا : محافظة نينوى (الموصل) شملت عمليات التهجير المناطق التالية :

- 1 — منطقة قضاء سنجار .
- 2 — منطقة قضاء الشيخان .
- 3 — منطقة قضاء تلعفر .

ونورد هنا أسماء بعض القرى التي شملها التهجير :

- | | |
|---------------|-------------------|
| 1 — بيتار . | 2 — أم رشان . |
| 3 — كندالة . | 4 — مرسكايزيديه . |
| 5 — مقبلة . | 6 — محن رشا . |
| 7 — تس قلعة . | 8 — موسكا . |

9 — سيلكا .	10 — ميكيرس .
11 — تل ديب .	12 — برتون .
13 — نور الدين أغا .	14 — دزي .
15 — اشكفتدوان .	16 — ييري .
17 — ميرسيديا .	18 — ميركيي .
19 — تل جومر .	20 — كله شين .
21 — بلات .	22 — مال كيشان .
23 — بيساط العليا .	24 — بيساط السفلى .
25 —	

قرى منطقة قضاء الشيخان ضمن محافظة نينوى (الموصل) .

25 — كريتك .	26 — جيالي .
27 — خرانوك .	28 — بشاركو .
29 — روزاوا .	30 — هركو .
31 — كهيل .	32 — تاهوز آوا .
33 — روماني .	34 — شوركان .
35 — حاجي جفرا .	36 — يوسف .
37 — كرمس .	38 — يورك .
39 — شرف الدين .	40 — كورماك .
41 — دهولي .	42 — كوهية ل .
43 — قزل كند .	44 — أورقا .
45 — طاني عيدي .	46 — جفروك .
47 — جولات .	48 — باخليف .
49 — تانكا .	50 — عين غزال .
51 — عين فاني .	

قرى منطقة قضاء سنجار ضمن محافظة نينوى (الموصل) :

- | | |
|-----------------|-----------------|
| 52 — سيقبا . | 53 — جفستك . |
| 54 — هداغا . | 55 — خائي . |
| 56 — كرير . | 57 — صيم بقيق . |
| 58 — كوزفيرات . | 59 — شلكية . |
| 60 — ماسكة . | 61 — جفري . |
| 62 — كلهي . | 63 — عليوكا . |
| 64 — طاووسا . | 65 — برويا . |

قرى منطقة ناحية زمار ضمن محافظة نينوى (الموصل) .

خامسًا : محافظة التأميم (كركوك) :

- 1 — مركز المحافظة .
- 2 — منطقة قضاء دبس ومنطقتي وناحيتي داقوق والتون كوبري .
- 3 — منطقة ناحية قرة حسن .

ونورد هنا أسماء بعض القرى التي شملها التهجير :

- | | |
|-------------------|------------------|
| 1 — شيخ بزيني . | 2 — كوك تبة . |
| 3 — بولقاميش . | 4 — حيدر بك . |
| 5 — عسكر . | 6 — سوتكه . |
| 7 — مانية . | 8 — قه لاجوغ . |
| 9 — دالاه روته . | 10 — كوزه بوره . |
| 11 — إسكندر بكى . | 12 — عمشة . |
| 13 — قرة دره . | 14 — قره عربت . |

- 15 — توش قايه .
 16 — قوتاني كوره .
 17 — قوتاني خليفه .
 18 — خانقا .
 19 — هنجيره .
 20 — كركه جال .
 21 — جوبليجه .
 22 — سي كايتان .
 23 — كورميل .
 24 — صونه كولي .
 25 — يارولي .
 26 — قرنه تو .
 27 — شوروا .
 28 — باجوان .
 29 — إسماعيل ئاوا .
 30 — علي ئاوا .
 31 — ملحي .
 32 — بنجه علي .
 33 — عمه ره ث .
 34 — ادريس .
 35 — بابوج .
 36 — دبس الكبرى .
 37 — دبس الصغرى .
 38 — كومبس .
 39 — كريمة .
 40 — سيد وكي سيد علي .
 41 — ملا أومر .
 42 — سبي سرر .
 43 — حسن يرحين .
 44 — تازة شار .
 قرى منطقة محافظة التأميم (كركوك) .

سادسًا : محافظة ديالى :

- 1 — منطقة قضاء خانتقين .
 2 — منطقة قضاء مندلي .
 وفي أدناه أسماء بعض القرى التي شملها التهجير :
 1 — بنكورة .
 2 — سوز بلاغ .

- | | |
|----------------------|---------------------|
| 3 — دورة . | 4 — موسى عثمان . |
| 5 — ده ربنديجق . | 6 — توله فروش . |
| 7 — باغيل . | 8 — محمود فجر . |
| 9 — جيرآوآ . | 10 — بروز يرخان . |
| 11 — مجيد سالار . | 12 — ده كه ي كورة . |
| 13 — ده كه بي بچوك . | 14 — سكنة ري كورة . |
| 15 — سكنة ري يچول . | 16 — كورة شه له . |
| 17 — علي خال . | 18 — كاني كرمانج . |
| 19 — زكله . | 20 — باغة هনার . |
| 21 — يوكه . | 22 — نه يكه نه . |
| 23 — ملا عزيز . | 24 — جوار كلاوة . |

قرى منطقة قضاء خانقين ضمن محافظة ديالى .

- | | |
|-----------------|----------------|
| 25 — قرة ولوس . | 26 — كه برات . |
| 27 — دة مندي . | |

قرى منطقة قضاء مندي ضمن محافظة ديالى .

إن عمليات الترحيل الجماعية هذه داخل العراق والتي اشتدت وبشكل مكثف بعد انتهاء الحركة الكردية المسلحة في ربيع عام 1975 وأعمال القمع المسعورة التي تفاقم في أثناء وبعد انتهاء هذه الحركة إذ كان يتم حجز عوائل كردية برمتها من نساء وأطفال وشيوخ وعجزة بسبب التحاق أحد أبناء العائلة بالحركة الكردية المسلحة لإجبار هؤلاء بالعودة إلى ما كان يسمى (نادما إلى الصف الوطني) وتسليم أنفسهم إلى السلطة الفاشية مقابل إطلاق سراح عوائلهم وذويهم من الحجز ولقد عانت هذه العوائل التي كان يجري حجزها واعتقالها في سجون أجهزة القمع الفاشية في المحافظات الوسطى والجنوبية من القطر الكثير من الحرمان والمعاملة اللاإنسانية

والأساليب الوحشية والهمجية المناهية لأبسط القيم والمفاهيم الإنسانية الحضارية والتي تتعارض ومبدأ « شخصية العقوبة » الذي أقره الدستور المؤقت لعام 1970 وكفلته القوانين الجزائية والعقابية العراقية النافذة ، فضلاً عن قتل وإعدام وسجن عشرات الألوف من المواطنين الأكراد بتهمة الالتحاق والعمل أو التعاون والتعاطف وإيواء رجال الحركة الكردية المسلحة وما نجم من جراء سياستها الشوفينية هذه من قتل الألوف من الأبرياء من أبناء شعبنا في العراق وما لحق المنطقة الكردية من دمار وخراب وما نتج من أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني عموماً والإنتاج المحلي لكردستان العراق خصوصاً وما خلقت من ظروف اجتماعية معقدة وما خلفته من آثار نفسية عميقة لا زالت جماهير شعبنا تعاني منها إلى الآن والتي زادتها مآسي الحرب القائمة منذ ما يزيد على الثلاث سنوات ، إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية نتيجة السياسة الهوجاء التي انتهجتها ولا زالت مستمرة على انتهاجها الطغمة الديكتاتورية الحاكمة في بغداد والتي أخذت تمنع في ممارستها القمعية بكل قسوة وهمجية من أجل بقائها واستمرارها على دست الحكم فضلاً عن مصادرتها وإلغائها الحقوق والحريات العامة للمواطنين .

إن الوقائع والأحداث وتجارب التاريخ قد أثبتت عقم وفشل مثل هذه السياسات والحلول الفاشية السقيمة التي جرت على البشرية دوماً الولايات والدمار والتي سبق ومارستها عهود وأنظمة ديكتاتورية في بلدان عديدة ومختلفة من العالم وبالتالي سقوطها في مزابل التاريخ .

إن ترحيل أعداد هائلة من المواطنين من مناطق سكناهم الأصلية قسراً وبالقوة وبهذا الشكل الجماعي وإجبارهم على السكن في مناطق أخرى وفرض نمط معين من الحياة الاجتماعية والمعيشة اللاإنسانية عليهم بالرغم من كونه يتنافى مع أبسط الحريات العامة وحقوق المواطنة التي كفلها الدستور المؤقت لعام 1970 الذي سنته السلطة الفاشية نفسها ويتعارض مع المبادئ والأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية

واحترام حقوق الإنسان التي أقرتها البشرية المتقدمة هو في الوقت ذاته في بعده الحقيقي خارج نظرة الإطار الوطني محنة أخلاقية ومأساة إنسانية ، يقتربها النظام الفاشي في حق شعبنا في العراق عمومًا على أرض الرافدين المعروف بتقاليده الأخلاقية والثورية والنضالية العالية والعريقة ، بل مأساة خطيرة وجريمة كبرى بحق الإنسان والإنسانية جمعاء والتي لم تجرؤ على ارتكابها حتى أكثر الحكومات رجعية وعمالة التي تعاقبت على السلطة طيلة فترة تاريخ العراق الحديث .

ثانيًا : عمليات النفي والتهجير الجماعية للمواطنين إلى خارج العراق :

لم تترك الزمرة الفاشية من أعمال القمع والاضطهاد في حق شعبنا وقواه التقدمية من ملاحقة واغتيال وإعدام وسجن ، بل ابتدعت عملية تشريد ونفي وتهجير عشرات الألوف من المواطنين الرافضين لأساليبها الإجرامية إلى خارج العراق بحجة كونهم ينحدرون من أصول غير عراقية .

إن السلطة الديكتاتورية في العراق بممارساتها هذه قد أهدرت أهم الحقوق وهو حق المواطنة وذلك بمصادرتها وحجها عراقية المواطن خارقة كل الاعتبارات الدستورية والقانونية . ومنتهكة كل المبادئ والأعراف الدولية بإقدامها على عمليات النفي والتهجير الجماعية المكثفة للمواطنين .

إن حملات التهجير هذه التي شملت أعدادًا كبيرة وقطاعات واسعة من أبناء شعبنا في العراق من عمال وحرفيين ومثقفين وأدباء وفنانين وعلماء وأطباء وصيادلة ومهندسين واقتصاديين ومعلمين وموظفين ورجال دين ممن ساهموا في بناء وخدمة وطنهم العراق جيلًا بعد جيل وشاركوا نضالات أمتهم العربية وأخلصوا لقضيتها العادلة تدل على الطبيعة الإجرامية للسلطة الفاشية التي صادرت أموالهم وحجزت ممتلكاتهم وجردتهم من كل وثائقهم العراقية ، وألقت بهم في ظل ظروف لا إنسانية ودون وازع في العراء على مناطق الحدود العراقية — الإيرانية يفتريهم الجوع والعطش .

إضافة إلى حملات التهجير الواسعة التي شملت عشرات الآلاف من المواطنين في بداية السبعينات إلا أنها أخذت تزداد وتتصاعد في السنوات الأخيرة وبدأت تأخذ طابعاً خاصاً تحت ذرائع وحجج واهية لا يقبلها المنطق وبأبها العقل السليم .

إن نظام المشائق وميادين الرمي بالرصاص ابتدع أسلوب النفي الجماعي للمواطنين بعد مصادرة أموالهم وتجريدتهم من وثائقهم الثبوتية العراقية لا لشيء سوى مجرد الشك فقط ، الشك لولاء أحد أفراد العائلة للسلطة الفاشية أو رفضه الانسحاب إلى تنظيمها ، تنفيذاً لسياسة طاغية القرن العشرين « من لا يريدنا فليرحل » حيث يصار إلى اقتياد عوائل بأكملها وهي محاطة بفوهات مسدسات ورشاشات جلاوزة أجهزة القمع الفاشية دون أن يسمح لها بإخراج وأخذ شيء من أموالها وحتى حوائجها ولوازمها الضرورية ، ومن ثم احتجازها في مراكز ومقرات مديريات أمن المحافظات بالنسبة لسكان المحافظات ، ومديرية أمن بغداد فيما يتعلق بسكنة محافظة بغداد ومن هناك يتم نقلها إلى مديرية جنسية المحافظة أو مديرية الجنسية العامة — مديرية الإقامة التي تقوم بحجزها لفترات مختلفة (أسابيع أو أشهر) بعد أن يجرد الجميع من وثائقهم العراقية وأوراقهم الشخصية الثبوتية (شهادة الجنسية العراقية — دفاتر النفوس — هويات الأحوال المدنية — البطاقات الشخصية للموظفين والعمال — دفاتر الخدمة العسكرية — جوازات السفر — إجازات سياقة السيارات — الوثائق الدراسية ... إلخ) .

ويحشر هؤلاء المواطنون في معتقلات ذات غرف ضيقة وغير صحية تمهيداً لتسفيرهم دون طعام كاف أو رعاية صحية مما سبب في وفاة الكثيرين منهم وخاصة الأطفال الرضع والمسنين والمرضى داخل هذه المعتقلات ويجري تشتيت شمل العوائل بتفريق النساء والفتيات كسبايا ويلقين في معتقلات مخصصة لهن وسط صراخ وبكاء الأطفال الصغار المفزوعين ، كما يستمر حجز الشباب من أفراد العائلة ويلقى بهم في سجون ومعتقلات لا يعرف مصير أغلبهم كرهائن في معسكرات الاعتقال والحجز .

ووسط هذه الإجراءات اللاإنسانية البعيدة جدًا والتي تفتقر إلى أبسط المعايير والقيم الأخلاقية يقوم جلاوزة أجهزة القمع الفاشية بنقلهم في سيارات (باصات) مغلقة وتحت حراسة مشددة والقائهم في العراء على الحدود أو في النقاط التي تنعدم الرقابة عليها في غالب الأحيان ويأمرونهم تحت طائلة التهديد بالموت لإكمال رحلة الآلام والعذاب سيرًا على الأقدام أيامًا ووسط أراضي وعرة وتحت الأمطار وفوق الثلوج أو يمشون فوق حقول الألغام المزروعة دون أن يدركوا فتفتك بهم إضافة إلى الجوع والعطش مما تسبب في وفاة الكثير من الشيوخ والمرضى والأطفال والنساء والحوامل وقد تدهمهم عصابات قطاع الطرق فتسلب وتنهب منهم حوائجهم البسيطة وآخر ما تبقى لديهم (ساعة يدوية — حقيبة ملابس صغيرة — خاتم زواج) .

وتعتدي أحيانًا هذه العصابات المجرمة — دون وازع من ضمير — على الفتيات فقد وقعت خلال عمليات التهجير والمسيرة المضنية عدة حوادث اغتصاب شنيعة لأخواتنا وبناتنا الطاهرات .

إن مأساة مواطنينا تفوق حد الوصف ، نعم لقد جردوا من أموالهم وممتلكاتهم ووظائفهم ومن مستمسكاتهم وأوراقهم الثبوتية حتى وثائقهم الدراسية ومن وطنهم إلا أنهم حملوا العراق في قلوبهم وعقولهم ولم تستطع الزمرة الفاشية من تجريدهم عن حبهم الكبير وإيمانهم العميق .

هذا ولم يكتف النظام في التفريط بالسيادة الوطنية على الأرض والمياه العراقية وتهجير المواطنين العراقيين ، بل فرط في الأراضي العربية وشرذ العديد من المناضلين العرب في العراق . ففي عام 1969 أقدم نظام الشاه على إلغاء اتفاقية الحدود العراقية — الإيرانية المعقودة عام 1937 التي كانت قد عقدتها مع إيران حكومة حكمت سليمان التي شكلت في أعقاب انقلاب 29 تشرين الأول — أكتوبر عام 1937 الذي قاده الفريق بكر صدقي وكيل رئيس أركان الجيش العراقي في ذلك الوقت والتي لقيت معارضة شديدة من العناصر المثقفة والأوساط الوطنية والقومية وعمت المظاهرات

الصاخبة وخاصة في بغداد والبصرة يوم 6 آذار - مارس عام 1938 احتجاجًا على مناقشة مجلس النواب العراقي اللوائح القانونية لإبرام هذه المعاهدة ، وأقفلت الحوانيت والمخازن وعطلت المتاجر والمصانع تأييدًا لهذه المظاهرات بسبب كون هذه الاتفاقية قد جاءت مجحفة بحقوق العراق الوطنية التي تنازل بموجبها المتخاذلون عن أراض عراقية جديدة وفرطوا في مصالح وحقوق شعبنا في سيادته على أراضيه ومياهه الإقليمية لصالح الجانب الإيراني .

هذا وظلت مساعي السلطة الفاشية السرية والعلنية لإعادة علاقاتها مع النظام الشاهنشاهي مستمرة والتي كانت قد قطعت على إثر احتلال قوات الشاه الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عام 1971 إلى أن انتهزت ظروف حرب تشرين الأول - أكتوبر عام 1973 م وكأنها هبة نزلت عليها من السماء فأعدت فورًا علاقاتها الدبلوماسية التي كانت قد قطعتها مع النظام الشاهنشاهي في بيان أذيع من إذاعة بغداد عما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي ننقل نصه في أدناه .

نص بيان مجلس قيادة الثورة

حول إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران

(إن المعركة التي تخوضها الأمة العربية اليوم .. ضد العدو الإمبريالي الصهيوني هي أشرف المعارك . وهي القضية الأولى التي تتقدم بمحتواها التحرري ، وضمن هذه المرحلة كل الاعتبارات الأخرى ، ولما كان العراق يتحمل مسؤولية قومية كبرى في المساهمة الفعالة ، وبكل طاقاته ، في هذه المعركة فإنه يتوجه إلى الجارة إيران بالدعوة إلى إعادة علائق حسن الجوار والتعاون وحل المشكلات القائمة وفق روح الجيرة وروح الروابط الإسلامية التي تجمع بين الشعبين العراقي والإيراني ومصالحهما المستقبلية .

لقد كان للعراق موقفه المبديّ الواضح تجاه المشكلات الناشئة مع الجارة إيران والتي قامت في ظروف خاصة .. وقد استند العراق في ذلك الموقف والاعتبارات الناشئة عنه — إلى أسس السيادة والعلاقات الدولية .

وقد شرح العراق موقفه وأكده للمسؤولين الإيرانيين في اللقاءات المباشرة وفي جميع المناسبات الأخرى .

ويتطلب الطرف الراهن الذي تمر به الأمة العربية اليوم والمهمات الكبيرة التي تقع على عاتق العراق بذل كل الجهود الإيجابية مع الجارة إيران بهدف حل المشكلات القائمة معها والانصراف التام إلى حشد كل طاقات العراق وزجها في المعركة القومية الكبرى .

واستناداً إلى هذه النظرة القومية المبدئية وانطلاقاً من روح العلاقات التاريخية بين شعبنا العراقي والعربي وبين الشعب الإيراني ومن الروابط الإسلامية الوشيعة التي تربطهما قرر مجلس قيادة الثورة :

1 — إعادة العلاقات الدبلوماسية مع حكومة إيران تعبيراً عن حسن النية وعن الرغبة في التوصل إلى حل سريع للمشكلات القائمة بين البلدين .

2 — دعوة الحكومة الإيرانية إلى التفاوض حول المشكلات القائمة بين العراق وإيران بما يضمن مصالح وحقوق وسيادة البلدين الإسلاميين الجارين ويعزز روابط حسن الجوار بينهما وينسجم مع علائقهما التاريخية الوطيدة .

وإن الحكومة العراقية على استعداد لإرسال وفد يمثلها لهذا الغرض إلى طهران كما وأنها على استعداد لاستقبال وفد إيراني في بغداد .

ولإننا نأمل بكل ثقة أن تستجيب الجارة إيران وبشكل سريع لهذه المبادرة

الأخوية .. كما ندعو الأقطار العربية والدول الإسلامية الشقيقة وبخاصة المجاورة للعراق وإيران والدول الصديقة إلى بذل المساعي الحميدة في هذا الاتجاه) .

. 1973 / 10 / 7

التوقيع

مجلس قيادة الثورة

حيث خفت حملات الجفوة المزيفة التي سادت علاقات النظام الفاشي في العراق والتي ظل يتتهجها تحت ذريعة احتلال النظام الشاهنشاهي للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي إلى أن نجحت توسطاته السرية والعلنية في توقيع الجزائر في 6 آذار — مارس عام 1975 مع نظام الشاه والتي تم الاتفاق بموجبها على تعديل الحدود العراقية — الإيرانية البرية والنهرية والتنازل عن أراضي عراقية جديدة لصالح نظام الشاه ، واعتبار خط التالوك (الخط الوهمي الممتد عبر النقاط الأكثر عمقاً في مجرى نهر شط العرب) كخط للحدود النهرية الفاصلة بين العراق وإيران وبالتالي اقتسام الأرباح الناتجة عن الملاحة في شط العرب وتبذلت الزيارات بين مسؤولي النظامين الفاشيين لإتمام توقيع المحاضر (البروتوكولات) الملحقة بالاتفاقية المذكورة بما فيها بروتوكول التعاون الأمني الحدودي السري ، ثم طلب من اللاجئين السياسيين الأحوازيين العربستانيين المقيمين في العراق وخاصة من كانوا يقيمون في محافظة البصرة ، وكذلك من حركة التحرر الوطني الأحوازية بجميع فصائلها ضرورة وقف كل نشاطاتها ضد نظام الشاه المقبور مما أدى إلى رفض هؤلاء الاستسلام إلى إرادة السلطة الفاشية وبالتالي إقدامها على اعتقال وتسليم بعضهم إلى عدوهم اللدود الشاه العميل وهرب بعضهم الآخر خارج العراق عن طريق الكويت .

حيث قامت السلطة الفاشية بحجز عوائلهم وقطع مخصصات لجوئهم والمساعدات المالية المخصصة لهم ، كما طلبت أيضًا من المعارضة الوطنية الإيرانية الكف عن نشاطاتها السياسية المعارضة ضد النظام الشاهنشاهي المقيم وذلك لإبداء حسن نواياها في تطبيق بنود الاتفاقية الخيانية ثم زار الطاغية الديكتاتور طهران في عام 1975 عندما كان نائبًا لما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) ، ثم زارت زوجة الشاه الإمبراطورة السابقة (فرح ديبا) بغداد في نهاية عام 1978 حاملة رسالة خاصة من زوجها الشاه إلى جلال العراق . كما بدأت أجهزة الإعلام الفاشية بالإشارة إلى العلاقات والروابط المتطورة مع إيران الشاه وبلغت الأمور حد أن الصحف الحكومية الرسمية كانت تتجنب ذكر اسم « الخليج العربي » صراحة في معرض إشارتها إلى أحداث المنطقة بل كانت تورد عبارة « الدول الخليجية المنشاططة » وفق توجهات مسؤولي أجهزة الإعلام الفاشية لكي لا تثير حفيظة النظام الشاهنشاهي ، وكان لهذه الاتفاقية الخيانية أثرها البالغ في انهيار قيادة الحركة الكردية وفشلها في الاستمرار في قتال السلطة الفاشية .

وبعد سقوط الشاه العميل تحت ضربات شعوب إيران الثائرة ضد الاستبداد والتخلف جن جنون نظام القتل في بغداد وملأ الرعب قلوبهم خشية من غضبة ماثلة لشعبنا في العراق تقوض النظام الفاشي ، فقام النظام الديكتاتوري باستفزازات ضد إيران ممهدًا سبيل العدوان المسلح تنفيذًا لخطط الدوائر الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة لتبديد طاقات العراق الاقتصادية والعسكرية والبشرية في حرب وضع العراق فيها على حافة الدمار الكامل والشامل ، وبذلك أمكن من إخراجه بإمكاناته وطاقاته الهائلة من معركة المواجهة الحقيقية مع الإمبريالية وصنيعتها « الكيان الصهيوني » .

هذا ومن جهة أخرى كان تهجير أعداد هائلة من المواطنين العراقيين إلى إيران بحجة كونهم من التبعية الإيرانية مع مصادرة أموالهم وحجز ممتلكاتهم والقائهم على الحدود العراقية — الإيرانية في ظروف لا إنسانية قاسية دون أن يكون هؤلاء أي

ذنب سوى الشك في ولائهم أو ولاء أحد أفراد عوائلهم للسلطة الفاشية ، ولقد عانى هؤلاء المواطنون وعوائلهم والذين جرى نفيهم من قبل الطغمة الفاشية خارج وطنهم العراق دون جريرة من ظروف معاشية قاسية وتوفي الكثير منهم ؛ المسنون والمرضى والأطفال الرضع والنساء الحوامل من جراء هذه الحملات الظالمة واللاإنسانية وتحت وطأتها ، ومن هول المأساة التي حلت بهم ولا زالوا يعانون خارج الوطن آثار هذه المحنة القاسية بعد أن جردتهم السلطة الفاشية من جميع مقومات الحياة الضرورية وصادرت أموالهم وممتلكاتهم وسحبت منهم جميع وثائقهم العراقية بما فيها الشهادات الدراسية لحو كل أثر لعراقية هؤلاء المواطنين باعتبارهم مواطنين عراقيين منذ قرون عديدة وأجيال بعيدة وإن الكثيرين بل الغالبية العظمى كانوا يحملون شهادات جنسية عراقية من التبعية العثمانية ؛ حيث عاش آباؤهم وأجدادهم منذ مئات السنين في العراق وبقصد حرمان هؤلاء وخصوصاً الطلبة وذوي المؤهلات والكفاءات العلمية سواء من مواصلة دراستهم أو العمل بسبب عدم حملهم أو حيازتهم ما يثبت كونهم طلاباً أو خريجي المعاهد والكلليات وكذلك حرمانهم من السفر والتنقل لإيجاد مورد رزق لهم ، فضلاً عن المعاناة والآلام التي يقاسون منها نتيجة تلك الإجراءات التعسفية بتهجيرهم ومصادرة وحجز أموالهم وممتلكاتهم وبيعها في مزاد صوري إلى أزلام السلطة الفاشية وجلاوزتها .

وهكذا أصبحت العائلة الواحدة مشتتة بين وجود بعض أفرادها في المنفى خارج العراق وبقاء بعض آخر داخل العراق قيد الحجز والاعتقال وخاصة الشباب منهم ، وإن من بين هؤلاء المواطنين من كان أدى الخدمة الإلزامية العسكرية (خدمة العلم) أو من كانوا موظفين في دوائر ومؤسسات الدولة ولهم خدمات لسنوات طويلة فيها أو كانوا عسكريين يؤدون الخدمة في صفوف القوات المسلحة ، إضافة إلى الكثيرين من حملة الشهادات الجامعية والعليا كأساتذة الجامعات وأطباء وصيدلة ومحامين واقتصاديين ومهندسين ومدرسين ومعلمين وأدباء وصحفيين وغالبية من العمال والحرفيين والكسبة والتجار .

إن تهجير مثل هذا العدد الضخم من المواطنين خارج العراق أمر يتعارض وأحكام الدستور المؤقت لعام 1970 التي تكفل حقوق المواطنة وتحرم تجريد المواطن من حقوقه الأساسية كسحب وإسقاط جنسيته وتسفيره خارج وطنه أو منعه من دخوله كما يتنافى وأحكام قانون الجنسية العراقية رقم 43 لسنة 1963 (المعدل) .

إن هذه الممارسات اللاإنسانية والمخالفة لأحكام الدستور المؤقت والقوانين العراقية النافذة وخاصة قانون الجنسية فإنه في الوقت ذاته خرق فاضح للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 10 كانون الأول — ديسمبر عام 1948 والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1966 وبالأخص المادة 13 من لائحة حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكدت على حق الإنسان في العيش بوطنه وحقه في المواطنة والجنسية وحق مغادرته لوطنه والعودة إليه ، والمادة 17 منها على كون حق الملكية هو حق مقدس . ومنعت مصادرة الأملاك بطريقة تعسفية ويتعارض مع أبسط المفاهيم والقيم الإنسانية والأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .





الرعب والتشريد في كردستان العراق



هكذا دمرت الفاشية مدن وقرى كردستان العراق



عمليات تهجير
المواطنين العراقيين من
أبشع جرائم السلطة
الفاشية

الفصل الثالث



- الإجراءات التعسفية .
- تقييد ومصادرة الحقوق .
- إصدار القوانين والقرارات الجائرة .

إن الأنظمة الديكتاتورية والفاشية المعروفة بعدائها السافر للحريات بحكم طبيعة بنيتها وتركيبها الطبقيّة وتكوينها الأيديولوجي والتي لا يمكنها معه إطلاقاً أن تتعايش والأطر والأجواء الديمقراطية لأنها والأخيرة على نقيض إذ إن حياة إحداهما تعني موت الأخرى .

وشأن النظام الفاشي في العراق شأن مثيله من أنظمة القمع والإرهاب ينطلق من ذهنية التسلط وعقلية الاحتكام لمنطق القوة حيث طبيعة أية سلطة فاشية ديكتاتورية وسمتها الأساسية الملازمة .

ولقد لجأ هذا النظام منذ مجيئه إلى السلطة (في ظل ظروف محلية وعربية ودولية معقدة وعوامل ذاتية وموضوعية مكنت الزمرة الفاشية من القفز إلى السلطة) إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف في اعتقاده بمحصلتها النهائية إلى تثبيت وتقوية سلطته الديكتاتورية وتضمن استمرار بقائه على دست الحكم من خلال تقييده ومصادرته حقوق المواطنين وإلغائه حرياتهم العامة السياسية منها والمدنية وفي مقدمتها إلغاء حرية الفكر والرأي والتعبير وتحريم حقوق الاجتماع والتظاهر والإضراب .. إلخ . وقد حصر جل اهتمامه ونشاطاته بهذا الاتجاه عن طريق استخدام الأساليب الأكثر وقاحة والوسائل الأكثر فاشية ومن خلال بناء مؤسسات قمعية وتوسيع دائرتها على نمط خاص ومعين بحيث يمكنه من إحكام الطوق والسيطرة التامة المطلقة .

واتضح هذا النهج الفاشي للسلطة الديكتاتورية من السلوك الإرهابي المتسم

بالخداع والتضليل والتظاهر تارة والمناورة والابتزاز والغدر تارة أخرى — بالرغم من تشخيصنا السلطة الديكتاتورية والزمرة الفاشية التي تسلمت الحكم في انقلاب 17 تموز — يوليو عام 1968 منذ الوهلة الأولى — والذي طبع جميع نشاطاتها وسلوكياتها في مختلف الأصعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في المجالين الداخلي والخارجي أو في مجال علاقاته الخاصة كنظام وكسلطة وافتضح أمرها وتكشفت حقيقتها أكثر فأكثر وفي نطاق أوسع في الأوساط العربية والدولية من خلال ممارساتها القمعية والوحشية هذه تجاه شعبنا وقواه التقدمية في السنوات التي أعقبت تسلمها للحكم .

إن أهم سمة من سمات السلطة الشعبية هي أن تكون مستندة في جوهرها وأساسها ونهجها إلى الجماهير الشعبية الكادحة لتحقيق أهدافها وطموحاتها وتطلعاتها من حيث منظماتها الشعبية أو من حيث مؤسساتها الرسمية (الدستورية والقانونية) .

وتفتقر السلطة الفاشية والديكتاتورية بداهة إلى مثل هذه السمة وذلك السند الجماهيري وهي والحالة هذه لا تركز أصلاً إلى قاعدة جماهيرية وإنما إلى مؤسسات القمعية وبالتالي فإنها لا تمتلك أيضاً منظمات شعبية شرعية ومنتخبة أو مؤسسات رسمية دستورية وقانونية ديمقراطية وبالمعنى الحقيقي ولهذا فإنها تشعر بالضعف والخوف وعدم القدرة على الاستمرار والبقاء أمام سياق التطور الزمني للمستقبل ومجريات الأحداث وهنا تكمن أزمته العامة التي تشتد يوماً بعد آخر ومجاولاتها اليائسة للتغلب عليها دون جدوى وفق نزعة الهيمنة والتسلط ولهذا الأسباب فإنها تقوم باتخاذ سلسلة من الإجراءات التعسفية واللامركزية تجاه الشعب إضافة إلى ممارساتها القمعية الدموية ومثل هذا القول ينطبق تماماً على طبيعة وواقع السلطة الفاشية في قطرنا والتي سنتناولها في هذا الفصل وعلى النحو المبين تالياً :

أولاً : على صعيد المنظمات الشعبية :

إن تقييد وإلغاء الحريات العامة في العراق قد شمل بالأساس حرية وديمقراطية العمل النقابي والمهني والتي كانت من نتاج منجزات ثورة 14 تموز — يوليو عام 1958 وكان لنضج العمل النقابي في الأعوام التي سبقت ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 أثره وأهميته في السنوات التي أعقبت تلك الثورة فكان له دور بارز وثقل أساسي في نضال جماهير شعبنا وفي الالتزام بالموقف التقدمي على الصعيد القطري والقومي والعالمي رغم الظروف والأوضاع السياسية الصعبة واختلاف الأنظمة الفردية ذات الطبيعة غير الديمقراطية التي توالى على السلطة سواء في المؤتمرات العربية أم العالمية وكان للوفود النقابية والمهنية العراقية دور كبير في اتخاذ كثير من التوصيات والقرارات في تلك المؤتمرات باتجاه خدمة قضايا أمتنا العربية ومناصرة القوى التقدمية حيث كان للعمال والفلاحين والطلبة والنساء والعلمين والأطباء والسيادلة والأدباء والصحفيين والمحامين والمهندسين العراقيين من خلال منظماتهم النقابية والمهنية دور مشرف في ردف النضال النقابي العربي والمساهمة فيه .

إلا أن السلطة الفاشية في العراق قد استطاعت منذ مجيئها إلى دست الحكم إفراغ هذه المنظمات الجماهيرية النقابية من محتواها النضالي وحولتها إلى مجرد مؤسسات مزيفة وواجهات دعائية ، لا بل إلى مراكز لعمل أجهزتها القمعية ونقاط تجمع للعناصر الانتهازية والنفعية والوصولية المتساقطة التي جعلت منها أدوات لتلك الأجهزة من خلال مطاردتها لأخلص الكوادر النقابية التقدمية المتمرس في العمل النضالي النقابي والمهني سواء بزجهم في السجون والمعتقلات أو تصفيتهم بقتلهم واغتيالهم بحيث أصبحت هذه المنظمات الشعبية مشلولة عن القيام بدورها الأساسي الفاعل باتجاه تعبئة طاقات وقدرات الجماهير الشعبية من أجل حماية مصالح وحقوق هذه الجماهير والدفاع عنها ورفد النضال السياسي لأمتنا العربية بالعمل مع المنظمات النقابية والمهنية العربية الرديفة والتضامن مع المنظمات النقابية والمهنية التقدمية العالمية

للتصدي والوقوف بوجه المحاولات الإمبريالية والصهيونية والرجعية وإحباط وإفشال مخططاتها الرامية إلى فرض الهيمنة والاستسلام على أمتنا العربية ومن أجل نصره قضايانا المصرية وتحقيق أهدافنا العادلة .

لقد نصبت السلطة الفاشية على رأس كل نقابة أو اتحاد مهني زمرة من العناصر الساقطة والمدانة ورسمت لها أن تؤدي أدواراً مخجلة وكارتونية شوهت معالم وسمعة العمل النقابي والمهني الشعبي في القطر وأساعت إليها وأسندت إلى هذه العناصر مهام تخريبية قدرة ضمن المخطط العام للدور التأمري والتخريبي للسلطة الديكتاتورية في العراق وبواسطة هذه المؤسسات الهزيلة والكسيحة وعن طريقها في المنظمات والاتحادات المهنية والنقابية والمؤتمرات العربية منها والدولية في محاولة لشق وحدة الحركة النقابية والمهنية العربية في كل مناسبة واتخاذ مواقف صريحة ومتطابقة مع مواقف الرجعية العربية في تلك المؤتمرات بهدف تحجيم النضال الجماهيري العربي النقابي والمهني والسياسي وشل قدراتها وتعطيل دورها وإضعاف فاعليتها .

إن ما يؤكد الدور التأمري والتخريبي للسلطة الديكتاتورية في العراق ضمن مجال المنظمات الشعبية العراقية من خلال الابتلاع والقضاء على أحد مكاسب ومنجزات ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 هو مهازل الانتخابات الشكلية والصورية التي جرت ولا زالت تجري في الاتحادات والنقابات في القطر وفوز مرشحي وممثلي القائمة الحكومية بالتركية في هذه الانتخابات إضافة إلى ملاحقة ومطاردة عناصر الحركة النقابية (الوطنية والقومية والديمقراطية) التقدمية المناضلة وبهذا فإنها تمكنت من شل وتعطيل بعض فاعلية قدراتها المتاحة مما اضطرها إلى دخول طور النضال السري بسبب محاربتها لهذه المنظمات الجماهيرية بهدف إلغاء دورها والقضاء على وجودها من خلال مصادرتها للحقوق والحريات الديمقراطية النقابية والمهنية للمواطنين وتحريم نشاطاتهم في هذا المجال وبشكل يتعارض وما كفلته المادة 26 من الباب الثالث من الدستور المؤقت لعام 1970 ، الأمر الذي يؤكد أيضاً من

ناحية أخرى أن مؤسسات السلطة الفاشية النقابية والمهنية ليست بمنظمات نقابية حقيقية ذات مغزى نضالي أو حتى ذات أهداف مهنية حرفية وإنما هي في حقيقتها واجهات فارغة ودعائية للتطويل بمواقف السلطة الفاشية في جميع الأصعدة وبعيدة كل البعد عن أي مضمون نقابي ومهني ديمقراطي سليم وتفتقر في ذات الوقت إلى الشرعية الجماهيرية والأرضية وأسس العمل النقابي والمهني وتقاليده وأعرافه وصيغته النضالية فضلاً عن كونها مفرغة من المحتوى النضالي الاجتماعي — السياسي وإنما بالتالي تفتقد شرعية تمثيل القطاعات الشعبية الواسعة وبالنتيجة عدم صحة حق الادعاء في التحدث باسمها .

ثانياً : على صعيد المؤسسات الرسمية :

تتضمن دساتير أغلب البلدان عادة أحكاماً تحدد شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها وبنين الأسس والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الرئيسية للمجتمع والدولة ووضوح اختصاصات المؤسسات والهيئات الدستورية العليا في الدولة أحادية السلطة وترسم حدود اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية — التنفيذية — القضائية) في غير نوعها من الدول وتنظم علاقات هذه السلطات بعضها ببعض وتكفل الحقوق والحريات العامة للمواطنين وواجباتهم الأساسية .

وبصدد الحقوق والحريات العامة فإن العبرة ليست بالاعتراف والإقرار بهذه الحقوق والحريات في النصوص الدستورية والقانونية فقط وإنما في التطبيق العملي لها نصاً وروحاً ودون النيل من جوهر هذه الحقوق والحريات أو تحديدها تحت ذريعة التنظيم القانوني لها أو التضييق عليها بل وحتى مصادرتها وإلغائها من الناحية الفعلية .

إن الدستور المؤقت بأبوابه الخمسة الصادر في 16 تموز — يوليو عام 1970 بالرغم من اختلاف نظرنا إليه وملاحظاتنا العديدة بشأنه فإنه لا يعدو من حيث

كونه يعبر أساساً وفي جوهره عن طبيعة ومصالح وأفكار السلطة الفاشية ونظرتها المتخلفة والسقيمة للمجتمع وأساسه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية ، فإنه — ومن نافلة القول — يكفل وبصورة ما ومن الناحية النظرية القانونية الحد الأدنى لبعض الحقوق والحريات العامة للمواطنين .

فلقد نص هذا الدستور على بعض الحقوق والحريات العامة للمواطنين وسكت بل أغفل بعضها الآخر كحق الإضراب مثلاً ، ولكن السلطة الديكتاتورية بحكم طبيعتها الرجعية ونهجها الفاشي وسلوكها الإرهابي وممارستها القمعية وإجراءاتها التعسفية قد خرقت نصوص هذا الدستور الذي سنته بنفسها وأهدرت كل هذه الحقوق وصادت وألغت جميع تلك الحريات باتخاذها الإجراءات الفاشية والديكتاتورية تجاه شعبنا وقواه المختلفة والمناقضة لأبسط المفاهيم والقيم والمثل الإنسانية والاعتبارات الأخلاقية والأعراف والمبادئ والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان .

وستتناول وبشيء من الإيجاز مؤسسات الدولة التي تضمنها الدستور المؤقت لعام 1970 وبنفس الترتيب الوارد في فصول الباب الرابع منه وعلى النحو الآتي :

1 — ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) :

ويتولى من الناحية الفعلية السلطتين التشريعية والتنفيذية في القطر وقد تضمن الفصل الأول من الباب الرابع من الدستور المؤقت طبيعة وتركيبه واختصاصات وصلاحيه هذا المجلس المواد (37 - 45) من الدستور ويستأثر بقراراته التي لها قوة القانون رئيسه الممثل في الطاغية الديكتاتور الذي يكون حكماً في ذات الوقت رئيساً للجمهورية وفقاً للمادة (38 / 1) من الدستور المؤقت ، ويتكون أعضاؤه ممن يسمون بـ (أعضاء القيادة القطرية لتنظيم السلطة) الذين ليست لهم من الناحية

الفعلية أية صلاحية أو سلطة حقيقية داخل المجلس سوى التوقيع على القرارات التي يتخذها رئيسه الطاغية ودون أن تكون لهم أية حصانة خلافاً لما نصت عليه المادة (40) من الدستور نفسه ، هذا ويتم اختيار وتعيين أو طرد وإقصاء أعضائه من قبل الطاغية الدكتاتور وحسب مزاجه وتصدر قرارات المجلس باسمه وله نائب واحد ، أما المراسلات الرسمية فتكون بتوقيع من يسمى بـ (أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة) ولهذا المجلس عدة مكاتب من أهمها ما يسمى بـ (مكتب أمانة السر) .

2 — ما يسمى بـ (المجلس الوطني) :

تضمن الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور المؤقت اختصاصات هذا المجلس التي تقتصر فقط على النظر في مشروعات القوانين التي تحال إليه مما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) أو من رئيس الجمهورية في غير الأمور العسكرية والمالية وشئون الأمن العام !!!

كما وينظم القانون الخاص به والمسمى بـ (قانون المجلس الوطني) كيفية تشكيله وطريقة الترشيح لعضويته والشروط التي يجب توافرها وسير العمل فيه إضافة إلى صلاحياته .

هذا وفي الحقيقة لا يتولى هذا المجلس من الناحية العملية أي نوع من مهام السلطة التشريعية سوى مجرد الموافقة فقط لا غير على مشروعات القوانين في غير الأمور العسكرية والمالية وشئون الأمن العام المحالة إليه من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) أو رئيس الجمهورية حسب الحال وإنه في الواقع مجلس مسرحي مزيف لا يعبر بأي حال من الأحوال عن إرادة شعبنا في العراق ويراد به تضليل وخداع الرأي العام العربي والعالمي حيث إن أعضائه يتم اختيارهم وترشيحهم وفوزهم بـ (طريقة التزكية السيئة الصيت المعروفة والتي كانت تمارسها الحكومات الرجعية والعملية في

الانتخابات النيابية المزيّفة) وعلى أساس مبدأ المفاضلة في الاختيار فيما بين مرشحي القائمة الحكومية دون أن يقابلها منافسة حرة حقيقية خارج هذه القائمة الحكومية الوحيدة ومما يؤيد هذا القول المهزلة التي سميت بـ « انتخابات المجلس الوطني » والتي أجرتها السلطة الفاشية عام 1980 لانتخاب مرشحي قائمتها ضمن الدوائر الانتخابية لمقاعد هذا المجلس البالغ عددها 250 مقعدًا لعموم العراق .

3 - رئيس الجمهورية :

تضمن الفصل الثالث من الباب الرابع من الدستور المؤقت لعام 1970 اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية الذي هو في ذات الوقت رئيس ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) وبما أن الدستور المؤقت يأخذ بما يسمى وفق القواعد والأعراف الدستورية بالنظام الرئاسي فإنه أيضًا يترأس مجلس الوزراء وبالتالي يمارس اختصاصاته وصلاحياته كما ينظم قانون السلطة التنفيذية اختصاصات وصلاحيات الوزراء الذين هم حاليًا في الحقيقة وبالفعل وفي ظل السلطة الفاشية بمثابة موظفين فقط ليس غير دون أن تكون لهم الصفة السياسية خلاف ما هو متعارف عليه كما أنهم ينفذون مشيئة ورغبات الطاغية الديكتاتور وتوجهاته في مختلف الأمور والمسائل والقضايا حتى وإن كانت مخالفة لأحكام الدستور والقوانين النافذة ودون أي اعتبار حتى لآراء هؤلاء أنفسهم إزاء تلك الأمور والقضايا .

4 - القضاء :

تناول الفصل الرابع من الباب الرابع من الدستور المؤقت موضوع السلطة القضائية بعنوان (القضاء) الذي جاء فيه أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وإن حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين ، كما نص أيضًا على أن طريقة

تشكيل المحاكم ودرجاتها واختصاصاتها وشروط تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم ومقاضاتهم وإحالتهم إلى التقاعد ووظائف الادعاء العام وأجهزته وشروط تعيين المدعين العامين ونوابهم وأصول نقلهم وترفيعهم ومقاضاتهم وإحالتهم إلى التقاعد يحددها القانون .

كان القضاء العراقي في السابق وبالرغم من الظروف والأوضاع السياسية العامة وتسلسل أنظمة رجعية وديكتاتورية فردية باختلاف درجاتها على السلطة في القطر يتمتع بقسط واسع وقدر كبير من الاستقلالية وسمعة حسنة في استقرار القرارات في المعاملات المتعلقة بالحقوق الشخصية مما أكسبه ثقة المواطنين رغم المآخذ عليه بسبب سلسلة طويلة من الإجراءات المعقدة والروتينية التي كان يعاني منها بالدرجة الأولى القضاء العراقي نفسه نتيجة القوانين والأعراف والصيغ المتخلفة للنظام القانوني في العراق بشكل عام من جهة وتراكمات وتركات الجهاز القضائي بالذات من جهة أخرى إلا أن المواطن كان يمكنه الحصول على حقوقه هذه في النهاية وبجهد المضي وبالطرق التي رسمتها القوانين المرعية في غالب الأحيان والأوقات .

وكان لرجال القضاء والقانون في قطرنا مواقف متزنة وجليلة في هذا المجال على عكس ما كانت تتصف به باقي أجهزة الدولة الأخرى وما كانت تمارسه من إجراءات تعسفية في هدر حقوق المواطنين وغمطها من خلال حركتها وتعاملها اليوميين ، إضافة إلى ما كان لأغلب هؤلاء الرجال من مواقف وطنية وقومية مشهودة ، فضلاً عما كان يتمتع به القضاء العراقي إجمالاً من سمعة واحترام في الأوساط القضائية والقانونية العربية منها والدولية ، إلا أن ممارسات السلطة الفاشية منذ مجيئها إلى الحكم وتدخلاتها المستمرة في شئون القضاء خلافاً لما نصت عليه المادة 60 / 1 من الدستور المؤقت بأن (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون) سواء بتصفيتها ملاكات الجهاز القضائي ذات الخبرة العالية عن طريق إحالتها إلى التقاعد أو نقلها أو انتدابها خارج هذا الجهاز إلى مؤسسات ودوائر الدولة الأخرى أو قيامها بإلغاء قرارات المحاكم وحتى

بعض قرارات محكمة التمييز أو إيقاف وتأجيل نفاذ تلك القرارات أو بواسطة نقلها أو سحبها للدعوى والقضايا التي هي من اختصاص محكمة معينة والتي كانت تنظر فيها وإيداعها إلى محكمة أخرى وكذلك قيامها بغلق هذه الدعوى والقضايا التي هي في دور التحقيق أو سحبها وإيداعها في أثناء التحقيق إلى جهات أخرى غير قضائية أو قيامها أيضاً بإلغاء الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المختصة والتي اكتسبت درجتها القطعية (البتات) إضافة إلى تدخلات أجهزتها القمعية ومنتفذي السلطة الفاشية وأزلامها ومرزقتها في شئون القضاء باستخدام نفوذهم الشخصي وصفتهم الرسمية للتأثير على أحكامه وقراراته وفق أهوائهم ومصالحهم خلافاً لأحكام القوانين النافذة الأمر الذي أفقد القضاء استقلاله كلياً وبالكامل وسلب سلطته وعطل أحكامه وأضعف هيئته وأساء إلى سمعته مما زعزع ثقة المواطنين في استقرار قرارات المحاكم بصورة عامة وعدم مراجعتها بصدد حقوقهم الشخصية واللجوء إلى البدائل الأخرى غير المشروعة للحصول عليها .

هذا وقد طرحت السلطة الفاشية في أواسط السبعينات ما أسمتها بـ (ورقة عمل إصلاح النظام القانوني) صاحبها حملة إعلامية دعائية واسعة وضجة مفتعلة مزيفة ومغالطة للحقيقة من أن السلطة الفاشية ترمي إلى إصدار تشريعات وقوانين متطورة وحديثة وديمقراطية في شتى المجالات وبما يتلاءم والتحولات!! وفي محاولة منها لامتصاص نقمة وتذمر المواطنين وصرف أنظارهم من أن وضع الجهاز القضائي المتردي والسيئ وما وصلت إليه حالته إنما هو فقط بسبب تخلف النظام القانوني وحده وليس بالدرجة الأولى — كما هي الحقيقة — نتيجة ممارسات وتدخلات السلطة نفسها في شئون القضاء وهدمها استقلاله وتنفيذاً لهذه ولما سمي بـ (قانون إصلاح النظام القانوني) فقد أصدرت السلطة الفاشية وفي السنوات الأخيرة الماضية عدة قوانين شكلية لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن تلك القوانين الملغاة ، ومن هذه القوانين ما أسمته بـ (قانون تنظيم السلطة القضائية) وبهذه الطريقة تحاول السلطة الفاشية التستر على عملية إقدامها باغتيال العدالة في قطرنا .

يتضح مما تقدم ذكره أن جميع السلطات منكرة في يد مؤسسة واحدة فقط لا غيرها وهي ما أسماه الدستور المؤقت في الفصل الأول من بابه الرابع بـ (مجلس قيادة الثورة) الذي يمارس السلطة الفعلية على جميع مناحي الحياة ونشاطاتها في قطرنا من خلال الصلاحيات المطلقة والواسعة بلا حدود ودون رقابة دستورية لرئيسه المتمثل بالطاغية الديكتاتور وفق المادة 42 من هذا الدستور والقرارات التي يصدرها والتي لها قوة القانون وهي واجبة التنفيذ في جميع الأحوال حتى ولو كانت مخالفة صراحة أو ضمناً لأحكام الدستور المؤقت لعام 1970 والقوانين النافذة وما ينجم عنها في هذه الحالات من هدر لحقوق المواطنين وغمطها وما يلحقهم من تعسف في حرياتهم دون إمكانية التظلم بأي شكل من الأشكال وقد أصدر هذا المجلس في السنوات الماضية ولا زال يصدر قوانين وقرارات جائرة في أمور وقضايا حيوية هامة تمس المواطنين في حياتهم اليومية وأحياناً بأثر رجعي مخالفاً بذلك أبسط القواعد والأعراف الدستورية ، وقد شمل سريان تلك القرارات المجحفة مواضيع وقضايا وقعت في سنوات سابقة مما زعزع ثقة المواطن في المستقبل وممس استقرار المعاملات ونورد هنا بعضاً من سلسلة القوانين والقرارات الجائرة والإجراءات التعسفية التي أصدرتها أو اتخذتها السلطة الديكتاتورية في تقييد ومصادرة حقوق المواطنين وإلغاء حرياتهم في مختلف المجالات والأصعدة مما ألحق بهم أضراراً بالغة وما أصابهم من إجحاف من جراء تلك القوانين والقرارات والإجراءات إضافة إلى التجاوزات غير المشروعة واللامسؤولة لأجهزة السلطة الفاشية بحرقها وانتهاكها اليومي للقوانين والأنظمة النافذة ووفق الترتيب الوارد لمواد الباب الثالث من الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات العامة ، وكنازج على سبيل المثال لا الحصر وعلى النحو المين أدناه :

أولاً : نصت المادة 19 من الدستور المؤقت على :

أ — المواطنون سواسية أمام القانون ، دون تفريق بسبب الجنس أو العرق

أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين .

ب — تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون .

ونقول إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون دون تفریق إضافة إلى ضمان تكافؤ الفرص لجميعهم ، أمر غير مطبق في العراق إطلاقاً في ظل السلطة الفاشية ، بل إن سياستها في هذا المجال تنطلق من مبدأ « من ليس معنا فهو ضدنا » بل وفي السنوات الأخيرة من معيار « الولاء المطلق التام لشخص الطاغية الديكتاتور » وعلى هذا الأساس مارست ولا تزال تمارس هذه السلطة سياسة تمييز وتفریق للمواطنين في مختلف الأصعدة وشتى المجالات والحقول كلها بحيث انحصر تبوء المناصب القيادية العليا والمراكز الحساسة في الدولة على عناصر ذات مواصفات خاصة تدين بالولاء الشخصي المطلق للطاغية الديكتاتور ، كما اقتصر تولي الوظائف العامة الأخرى على العناصر الموالية والمؤيدة للسلطة الفاشية بشكل عام وأصبحت بعض أجهزة الدولة مغلقة على تلك العناصر كما حرمت القبول في بعض الكليات والمعاهد الخاصة على الطلبة من غير تنظيمات السلطة الفاشية إضافة إلى الامتيازات التي يتمتع بها المواليون للسلطة الفاشية دون سواهم من المواطنين من عموم الشعب .

ثانيًا : كما نصت المادة 20 من الدستور المؤقت على :

أ — المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية .

ب — حق الدفاع مقدس ، في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفق أحكام القانون .

ج — جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية .

ونقول إن السلطة الفاشية في العراق تسير على القاعدة الفاشية « المواطن متهم

حتى يثبت للسلطة عكس ذلك » حيث إن الإعدامات بالجملة بدون محاكمات أو بمحاكمات صورية أمام محاكم خاصة واستثنائية أو من قبل الهيئات أو اللجان التحقيقية الخاصة والمحاكم الميدانية هي محاكم غير قانونية وباطلة ومخالفة للمعنى الذي قصده المادة 1 / 20 من الدستور . كما أن حق الدفاع عن النفس في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة غير متوافر لجميع المتهمين الذين سيقوا إلى المحاكم الاستثنائية أو الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة وما المحاكمات التي تجري أمام ما تسمى بـ (محكمة الثورة) السيئة الصيت إلا دليل على ذلك وفي الحالات النادرة التي يسمح فيها بتوكيل محام وهي عادة في غير القضايا الأمنية — السياسية تقوم المحكمة باختيار أحد المحامين المسموح لهم بالتوكل وتكليفه بذلك ، وإن دوره في الدفاع لا يتجاوز سوى تقديم طلب الرحمة (العفو — تخفيف العقوبة) فقط دون مناقشة المحكمة وهيئة الادعاء العام في موضوع الاتهام فضلاً عن أن أغلب المحامين يتجنبون أو ليس في مقدورهم التزام القضايا السياسية أمام المحكمة المذكورة وقرارات هذه المحكمة ومثلها قرارات المحاكم الخاصة والاستثنائية والمحاكم الميدانية ذات درجة واحدة قطعية أي باتة لا تقبل الطعن أو التمييز بأي حال من الأحوال ، الأمر الذي يؤكد أن حق الدفاع عن النفس بالنسبة للمحاليين إلى مثل هذه المحاكم التي شكلت وتشكل استثناء غير متوافر أصلاً وكذلك الحال فيما يتعلق بمراحل التحقيق خلافاً لنص المادة (20 / ب) ، أما بالنسبة لجلسات هذه المحاكم فهي سرية دائماً وفي جميع الأحوال ودون تسييب رسمي والدليل على ذلك أن المحاكم الخاصة التي شكلت من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) في حوادث كانون الثاني — يناير سنة 1970 وفي حزيران — يونيو سنة 1973 وشباط — فبراير سنة 1977 وتموز — يوليو سنة 1979 قد أعلنت فقط رسمياً قرارات تشكيلها والأحكام التي أصدرتها بحق المحاليين إليها دون إعلان تفاصيل أخرى ، إضافة إلى جلسات المحاكم الاستثنائية الأخرى خلافاً للقاعدة أن تكون جلسات المحاكم علنية والاستثناء أن تكون سرية وحسباً ترتبها المحكمة كما جاء في نص المادة (20 / ج) من الدستور المؤقت .

ولكن نعود فنقول : إن السبب الحقيقي الذي لا يدعو السلطة الفاشية أن تجعل مثل هذه المحاكمات علنية هو خشيتها من اطلاق قطاعات واسعة من شعبنا على تفاصيل فضائح السلطة الديكتاتورية وممارساتها وأساليبها الفاشية وبالتالي أن تتحول مثل هذه المحاكمات إلى محاكمة السلطة الفاشية نفسها وإدانتها من قبل الرأي العام المحلي والعربي والعالمي وإلا فإنها لا تتواني عن ذلك فيما لو رأت أن مثل هذه الأمور يخدم مصلحتها .

ثالثاً : نصت المادة 21 من الدستور المؤقت على :

أ — العقوبة شخصية .

ب — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا تجوز العقوبة إلا على الفعل الذي يعتبره القانون جريمة أثناء اقترافه . ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجرم .

فيما يتعلق بمبدأ شخصية العقوبة فإن السلطة الفاشية قد خرقت هذا المبدأ من خلال ممارساتها الفاشية كما يلي :

1 — اعتقال عوائل وذوي الممارسين من بطش وإرهاب السلطة الفاشية (الزوجة — الأطفال — الوالدين — الشقيقات — الأشقاء — وحتى بعض الأقارب إلى الدرجة الرابعة) وحجزهم دون جريمة أو ذنب أو تهمة معينة والاستمرار على حجز هذه الأسر والعوائل كرهائن لإجبار هؤلاء المواطنين الممارسين على تسليم أنفسهم إلى السلطة الفاشية إن كانوا محتفين وموجودين داخل العراق أو العودة إليه وتسليم أنفسهم إن كانوا خارجه ، وقد جرت ولا تزال تجري عمليات اعتقال وحجز واسعة للأسر والعوائل الكردية بأكملها التي كان يلتحق أحد أفرادها بالحركة الكردية المسلحة التي كانت قائمة وخاصة أثناء تجدد القتال في كردستان العراق عام

1974 - 1975 أو الذي يلتحق بإحدى الفصائل الكردية المسلحة في الوقت الحاضر وكذلك الحال لمعظم عوائل وذوي المواطنين الهاربين إلى خارج القطر من المنتمين إلى الأحزاب والقوى والحركات السياسية المعارضة للسلطة رغم أن أغلب هذه العوائل والأسر كانت تفاجأ في أكثر الأحيان بهروب واختفاء أحد أبنائها وأفرادها من بطش وإرهاب السلطة الديكتاتورية كما يجري حاليًا حجز عوائل العسكريين (متمسبي القوات المسلحة) الهاربين والمكلفين المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية والمشمولين بدعوات الاحتياط الذين لم يلتحقوا بالقوات المسلحة لرفضهم الحرب بغية إجبارهم على تسليم أنفسهم إلى السلطة الفاشية ، هذا وقد توفي الكثير من المعتقلين من أفراد عوائل وأسرة وذوي الهاربين من بطش وإرهاب السلطة بسبب ظروف اعتقالهم الصعبة خاصة الظروف الصحية المدومة كليًا في سجون الفاشية ومنعتلاتها أو لأوضاعهم الصحية كالمرضى والشيخوخة والمسنين والأطفال أو نتيجة لتعرضهم إلى التعذيب الوحشي لغرض إرغامهم للإفصاح والإدلاء عن محل وجود المواطن الهارب من أفراد هذه العوائل والأسر أو بغية معرفة المكان أو البلد الذي هرب أو اتجه إليه ، مثال ذلك استشهاد المواطن محمد يونس رضا من أهالي قضاء تلعفر الذي كان قد اعتقل في حزيران عام 1974 وصودرت ممتلكاته نتيجة تعرضه أثناء اعتقاله إلى تعذيب وحشي بسبب التحاق شقيقه بالحركة الكردية المسلحة أثناء تجدد القتال في كردستان العراق عام 1974 - 1975 وكذلك استشهاد المواطن حسين السميط وابنه عدنان السميط في تموز عام 1974 اللذين كانا قد اعتقلا في سجن الرمادي نتيجة تعرضهما إلى التعذيب الوحشي بسبب أن اثنين من أبنائه ممن كانا يؤيدان الحركة الاشتراكية العربية قد اضطرهما ظروف الإرهاب إلى مغادرة القطر واستشهاد المواطن محمد سلطان من محافظة نينوى الذي كان قد اعتقل في منتصف آب — أغسطس عام 1974 نتيجة تعرضه إلى قسوة متناهية غاية في الوحشية رغم حالته الصحية السيئة مما أدى إلى وفاته في 24 / 8 / 1974 وسلمت جثته المشوهة إلى أهله لغرض إجبار شقيقه الذي كان قد التجأ إلى القطر السوري بعد ملاحقته

ومطاردته من قبل السلطة الفاشية للتخلي عن عقيدته لكونه أحد أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي / قيادة قطر العراق .

2 — التهديد بإعدام عدد من أفراد عوائل وأسر وذوي المعارضين للسلطة الفاشية من المقيمين خارج العراق لإجبارهم بالكف والتخلي عن ممارسة النضال السياسي من هناك وتنفيذ هذه التهديدات فعلاً في حال رفض هؤلاء مثل هذا التهديد مثال ذلك إقدام السلطة الفاشية على اعتقال وإعدام ستة مواطنين من عائلة السيد الحكيم .

3 — اتخاذ إجراءات تعسفية من قبل السلطة الفاشية تجاه أشخاص من ذوي وأقارب المواطنين الذين جرت عمليات إعدامهم من المنتمين إلى الأحزاب والقوى والحركات السياسية المعارضة كفصلهم وإحالتهم إلى التقاعد من وظائفهم أو إبعادهم إلى وظائف غير أساسية أو حجز ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وبضمنها دور سكنهم وكذلك التقييد على تنقلهم داخل القطر ومنعهم من السفر إلى خارج العراق ، إضافة إلى مراقبتهم ورصد حركاتهم ... إلخ .

إن هذه الممارسات الإرهابية والإجراءات التعسفية التي تقوم بها وتتخذها السلطة الفاشية ضد مواطنين أبرياء دون أن يرتكبوا أية جريمة أو ذنب أو أية تهمة معينة أو جريمة سوى كونهم يمتون بصلة الدم والقرابة لمواطنين آخرين متهمين من قبل هذه السلطة أو نفذت بحقهم أحكام أمر يخالف مبدأ شخصية العقوبة المنصوص عليها بالمادة (21 / أ) من الدستور المؤقت .

أما بصدد مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . وعدم جواز المعاقبة على فعل لم يعتبره القانون جريمة أثناء اقترافه إضافة إلى عدم جواز إيقاع عقوبة أشد من تلك التي كانت نافذة أثناء ارتكاب الجرم . فإن السلطة الفاشية قد أدخلت عدة تعديلات على قانون العقوبات النافذ بإدخال أفعال ضمن دائرة الجرائم المعاقب عليها في القانون المذكور وبسببها القوانين الإرهابية الجائرة التي تنص على حالات عقوبة الإعدام في أعمال

وقضايا سياسية لا تتناسب مع وقائع تلك الأعمال أو القضايا بل وحتى عقوبة السجن لها ...

مثال الحالات المعاقب عليها بعقوبة الإعدام والتي أدخلت على المادة (200 / أ) من قانون العقوبات النافذ والقرارات الصادرة من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) منها القرار الذي يقضي بإعدام الهاربين من الخدمة العسكرية فوراً أو الذين تقتنع القيادة بعدم أدائهم دورهم القتالي كما يجب .

إضافة إلى أن مثل هذه القوانين والقرارات قد وسعت من دائرة الأفعال المعاقب عليها بالإعدام في الحالات المنصوص عليها في المادة أعلاه حيث طبقت على أفعال وأعمال سياسية وقعت أو جرت في وقت سابق من تاريخ صدور هذه القوانين والقرارات وكانت دوافع إصدار مثل هذه القوانين والقرارات سياسية ولأغراض انتقامية من فئات سياسية معينة .

فضلاً عن استغلالها كوسيلة للإرهاب والقمع بهدف إلغاء حرية الفكر والرأي أما فيما يتعلق بالقرار الخاص بإعدام العسكريين الهاربين من الخدمة العسكرية أو الذين تقتنع القيادة بعدم أدائهم دورهم القتالي فإنه قد استغل استغلالاً مشيناً كقيام البعض بتصفية الخصومات والعداوات والخلافات والمنازعات والأحقاد الشخصية والعشائرية والثأر من المواطن الضحية بحجة الهروب والتخلف عن أداء الخدمة العسكرية بينما استغلته أجهزة القمع الفاشية في تصفية بعض العناصر السياسية المطلوب تصفيتيها بحجة القرار من أداء هذه الخدمة .

وقد تم استخدامه من قبل السلطة الفاشية لتصفية العشرات من الضباط ممن شكت في ولائهم لها نتيجة الوشايات لأنهم كانوا يطرحون بين زملائهم من الضباط تساؤلات مشروعة حول غاية الحرب الأساسية أو بسبب انتقادهم لأسلوب وطريقة إدارة المعارك في جبهات القتال .

إن الغاية من مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) هي التمييز بين الأفعال المجرمة والأفعال المباحة وهي أحد المبادئ التي أقرت في نطاق القوانين العقابية والجنائية منعاً للتعسف وهي من الضمانات الفعالة لحماية واحترام حقوق الإنسان ، وإن العبرة من سن القوانين هي مدى مشروعيتها بمقدار عدالتها وفق المعايير الإنسانية والأخلاقية العامة ، وبالتالي مدى حمايتها للحقوق والحريات دون الانتقاص أو المساس بجوهرها بحجة التنظيم القانوني لهذه الحقوق والحريات وكذلك مدى التطبيق العملي لها .

أما مسألة إصدار تشريعات وقوانين جائرة وتعسفية فإنه أمر مرفوض ومخالف لروحية هذا المبدأ . كما أن مبدأ رجعية القوانين غير مقبول بشكل عام لدى فقهاء القانون وخصوصاً في التشريعات العقابية والجزائية أو المالية . إلا أن السلطة الديكتاتورية قد أصدرت عدة قوانين عقابية وتشريعات أخرى تقضي بتجريم أفعال ونشاطات سياسية كانت غير محرمة وقت صدورها ونفاذها . وتسري بأثر رجعي على الأفعال الواقعة قبل صدور ونفاذ تلك القوانين .

مثال ذلك قرار ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) المتخذ بجلسته المنعقدة في 31 / 3 / 1980 والقاضي بتطبيق أحكام المادة 156 من قانون العقوبات التي تنص على (يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) بحق متسبي حزب الدعوة الإسلامية أو العاملين لتحقيق أهدافه وبأثر رجعي على أن يشمل ما أسماه القرار بـ (الجرائم) المرتكبة قبل صدوره والتي لم يصدر قرار بإحالتها إلى المحكمة المختصة ، كما أصدرت عدة تعديلات على القوانين العقابية والجزائية النافذة تتضمن تشديد العقوبة على أفعال محرمة قانوناً وقعت قبل صدور مثل هذه التعديلات وقامت المحاكم الخاصة والاستثنائية بتطبيقها .

يتضح مما تقدم أن ممارسات السلطة الفاشية تتناقض وأحكام المادة (21 / ب) من الدستور المؤقت .

رابعاً : ونصت المادة 22 من الدستور المؤقت :

أ — كرامة الإنسان مصونة ، وتحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي .

ب — لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا وفق أحكام القانون .

ج — للمنازل حرمة ، لا يجوز دخولها أو تفتيشها ، إلا وفق الأصول المحددة بالقانون .

إن السلطة الفاشية بالرغم من نفيها وإنكارها ممارساتها القمعية الدموية ، من حملات المdahمات المستيرية والاعتقالات الكيفية وعمليات الإعدام والقتل بالجملة بدون محاكمات قانونية عادلة أو في محاكمات صورية سرية لا تتوافر فيها أبسط ضمانات حق الدفاع عن النفس وعمليات الاغتيال والتعذيب الوحشي الممجي الجسدي والنفسي للمعتقلين السياسيين وبأساليب ووسائل لا أخلاقية قدرة والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من أبناء شعبنا وقلما شهد العالم مثيلاً لها ، إضافة إلى اعتقال الشيوخ والمرضى والمسنين والنساء والحوامل والأطفال وممارساتها المذلة والمخطة للكرامة الإنسانية وعمليات البحث والتفتيش المستمرة التي يقوم بها جلاوزة أجهزتها القمعية لدور ومنازل المواطنين للقبض عليهم واعتقالهم وسط إجراءات إرهابية وفي أثناء الليل أو في ساعات متأخرة منه ودون أوامر صادرة من جهات قضائية مختصة فإن تقارير منظمة العفو الدولية أكدت وقوع واستمرار مثل هذه الممارسات القمعية والإرهابية من قبل أجهزة القمع الفاشية في العراق والتي تذيبها وتنقلها وكالات الأنباء العالمية والصحف العربية والأجنبية بشكل مستمر ونورد هنا مقتطفات مما نشرته بعض هذه الصحف بصدد تقارير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات السلطة الفاشية لحقوق الإنسان في العراق .

1 — نشرت مجلة النهار العربي والدولي بتاريخ 18 / 4 / 1980 ما يلي (استوكهلم — و . ص . ف) أكدت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته في استوكهلم أمس أن ما يزيد على 100 شخص أعدموا في العراق منذ بداية آذار الماضي وقد وجهت المنظمة برقية إلى الرئيس صدام حسين أعربت فيها عن قلقها العميق من هذه الموجة من الإعدامات .

2 — أوردت وكالة رويتر في تقرير لها بتاريخ 29 / 4 / 1980 جاء فيه (تحظر التصريحات والمواثيق الدولية والتي وقعت عليها معظم حكومات العالم وإن كان البعض يتجاهلها ، تحظر التعذيب وفي حالة العراق فقد قالت منظمة العفو الدولية إنها تتسلم بانتظام ادعاءات التعذيب لقوات الأمن بشكل روتيني للأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجرائم سياسية وإن كانت السلطات العراقية تنفي هذا على الدوام ، ولكن تقول منظمة العفو الدولية إنها تمكنت من استجواب 15 شخصاً وفحصهم طبيًا ادعوا أنهم تعرضوا للتعذيب وأن جميع المعلومات المتوافرة تعطي أدلة دامغة على أن التعذيب واسع الانتشار في العراق وقد وصف الخمسة عشر شخصاً « اثنا عشر رجلاً وثلاث نساء » وضعوا تحت ألوان التعذيب المختلفة التي تعرضوا لها ، وقال رجل في الحادية والخمسين من العمر إنه وضع في صندوق مليء بالبخار ولم يكن يرتدي إلا ملابسه الداخلية ثم خفضت درجة الحرارة إلى أن تجمدت ملابسه على جلده ، وتحت منظمة العفو الدولية صدام حسين أن يصدر أمراً يمنع التعذيب وتقرح عدة إجراءات لحماية المسجونين من بينها إمكانات اتصالحهم بالمحامين والأطباء وأفراد عائلاتهم ، كما تحث كذلك على تقديم المعتقلين إلى المحاكمة بسرعة وتدعو العراق إلى الالتزام بتعهداته حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي صادق عليها العراق في عام 1971) .

3 — كما نشرت جريدة صوت الشغيلة البيروتية بتاريخ 12 / 6 / 1980 (لندن — و . ص . ف) شنت منظمة العفو الدولية أمس حملة دولية تهدف إلى التوصل

مع السلطات العراقية إلى وضع حد للجوء المتزايد إلى أحكام الإعدام التي كثيراً ما تفرضها المحاكم الاستثنائية على ذوي الأنشطة السياسية غير العنيفة .

وجاء في تقرير المنظمة الدولية أن تكثيف تنفيذ أحكام الإعدام في العراق خلال الأشهر الماضية والمحاکمات التي تتم في جلسات مغلقة ويتقرر من خلالها تنفيذ أحكام الإعدام هذه عملية تتنافى والتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان .

وذكرت منظمة العفو الدولية أنه منذ عام 1974 يصلها سنوياً مائة اسم من المسجونين السياسيين المحكوم عليهم بالإعدام في العراق .

وذكرت أيضاً أن عدد قرارات تنفيذ حكم الإعدام أكثر من مائة خلال الأسابيع الستة التي تلت بداية شهر آذار الماضي .

وأكدت منظمة العفو الدولية أنها كانت قد تلقت خلال نفس الفترة تقارير تضمنت المسجونين .

وجاء في التقرير أن معظم أحكام الإعدام أصدرتها محاكم استثنائية خلال قضايا بلا محاكمة تمت في جلسات مغلقة .

وأضافت المنظمة أن أحكام تنفيذ الإعدام أصدرها ممثلون عن الحكومة وليس قضاة وأن المتهمين تم التحفظ عليهم سراً قبل إعلامهم بالدعوى وأن حق الدفاع تتجاهله السلطات العراقية ولا توجد دعوى استئناف وغالباً ما تقوم قرارات الاتهام على أساس اعترافات يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب .

كما ذكرت صوت الشغيلة أيضاً في 12 / 6 / 1980 .

(إن المنظمة لاحظت تزايداً متصاعداً في تطبيق أحكام الإعدام في العراق التي تفرضها محاكم خاصة بسبب نشاطات سياسية متزايدة عن العنف ، وأوردت منظمة العفو في تقريرها أنه في الفترة بين عامي 1974 - 1979 بلغ المتوسط السنوي لأحكام الإعدام التي نفذت في العراق 100 حكم سنوياً ، وفي هذه السنة أبلغ عن إعدام

100 شخص خلال ستة أسابيع فقط ابتداء من أول آذار — مارس الفائت) .

4 — كما نشرت جريدة (السفير) البيروتية بتاريخ 29 / 9 / 1980 حول بيان منظمة العفو الدولية الذي طالب العراق بفتح تحقيق عن المعتقلين السياسيين ما يلي :
طالبت « منظمة العفو الدولية » اليوم ، الرئيس العراقي صدام حسين بفتح تحقيق فوري للتأكد من صحة الأنباء التي ذكرت أن عدداً من المعتقلين السياسيين أعطوا جرعات السم البطيء خلال فترة اعتقالهم في السجون العراقية .

وقالت المنظمة في بيان تنشره الصحف اليوم انها وجهت نداءها هذا بعد تلقيها دلائل تفصيلية حول ثلاث حالات من هذا النوع : اثنتان منها تخصان شخصين فحصهما أطباء بريطانيون في لندن بعد مغادرتهم للعراق ، وتوفي أحدهما في بريطانيا ، في حين أكدت مصادر طبية أن الآخر شفي . أما الحالة الثالثة فذكر أنها امرأة توفيت في العراق .

وأضافت المنظمة أنها نظرت إلى هذه الحالات في ضوء التقارير الواردة من العراق منذ آيار الماضي والتي تتحدث عن تسميم المتهمين خلال فترة اعتقالهم . واستناداً إلى هذه التقارير فإن عدداً من الأشخاص الذين أوقفوا بتهمة المعارضة السياسية ، أصبحوا معتلين بعد إطلاق سراحهم والبعض الآخر منهم توفي ، وقد صرح هؤلاء أن بعض السوائل مثل عصير الفاكهة أو اللبن قدمت إليهم قبل فترة قصيرة من إطلاق سراحهم .

وأردف بيان منظمة العفو يقول إن المريضين اللذين خضعا لفحوص مخبرية في بريطانيا تبين أنهما كانا يعانيان من آثار سم الثاليوم (عنصر فلزي يشبه الرصاص) ذي الفاعلية البطيئة والذي يستعمل كسم للجردان ، وبالنسبة للبشر ، يسبب هذا السم في بداية تأثيره مشاكل هضمية كالإسهال والغثيان ومن مظاهره أيضاً تساقط شعر الضحية .

وذكر البيان أن المريض الذي توفي في بريطانيا هو العراقي (مجدي جهاد) الذي وصل إلى بريطانيا في أيار الماضي لزيارة عائلته . وقد صرح قبل وفاته إنه احتجز في السجون العراقية لالتهمه بالعمل مع المعارضة لنظام الحكم القائم وأنه أعطي كأسًا من عصير البرتقال قبل مغادرته السجن .

وصرح المريض العراقي الذي تماثل للشفاء بأنه جاء بريطانيا في نيسان الماضي للمعالجة بعد أن قضى عدة أشهر في السجون العراقية .

وأضاف البيان أن الحالة الثالثة هي لامرأة عراقية كانت قد سجنّت بسبب موافقها السياسية . وقالت إنها كانت مضربة عن الطعام خلال الأيام الثلاثة لاعتقالها . ثم قبلت أن تشرب لبنًا قبل إطلاق سراحها مباشرة . وقد سبب هذا اللبن إحداث التقيؤ كما أخذ شعرها في التساقط قبل أن تتوفى وتلت شكوى عديدة عن حالات تسمم مشابهة بلغت حوالي المائة شكوى في السنة الأخيرة .

5 — كما نشرت جريدة البعث الدمشقية بتاريخ 29 / 3 / 1981 ما يلي (تقرير موثق عن التعذيب الوحشي للمعتقلين في سجون صدام) :

لندن — سانا — أكدت منظمة حقوق الإنسان الدولية وجود براهين قاطعة على استخدام عمليات التعذيب على نطاق واسع ضد المعتقلين السياسيين في العراق .

وذكرت (رويتر) أن تقريرًا مدعّمًا بالوثائق أصدرته المنظمة الدولية من مركزها في لندن أمس بعنوان « العراق دلائل وجود التعذيب » تعرض إلى أوضاع خمسة عشر معتقلًا سياسيًا تعرضوا للتعذيب خلال الفترة الممتدة من أيلول سنة 1976 وحتى آب سنة 1979 .

وقال التقرير إن استجواب المعتقلين الخمسة عشر والفحوص الطبية التي أجريت لهم من قبل المنظمة الدولية أكدت تعرضهم لصنوف التعذيب جميعها بدءًا من اللكمات بالأيدي وبالأقدام مرورًا بالضرب والجلد المبرح على باطن القدمين وانتهاء بالصدمات الكهربائية ومسرّحات الإعدام الكاذب .

وكشف التقرير أيضًا تعرض المعتقلين الخمسة عشر بينهم ثلاث نساء إلى اعتداءات وإساءات جنسية .

وأضاف أن اتهامات سابقة وجهت إلى السلطات العراقية لاستخدامها التعذيب ضد المعتقلين السياسيين في سجونها وعلى الأخص انتزاع المعلومات منهم بالقوة لاستخدامها ضدهم خلال محاكمتهم وإجبارهم على إعلان التنصل من نشاطاتهم وأفكارهم السياسية والانضمام تحت لواء السلطة .

وأشار التقرير إلى أن المعتقلين الذين جرى التحقق من أحوالهم يضمون ثلاثة صحفيين وثلاثة طلبة ، وطبيبًا وموظفة مستشفى وعامل مصنع وكاتبًا وعامل مقسم وحماميًا متقاعدًا وموظفًا شابًا يؤدي الخدمة العسكرية .

وأفاد أن أعمار هؤلاء تتراوح ما بين 20 إلى 50 عامًا وأن فترات التعذيب التي تعرضوا لها تتراوح من يوم واحد إلى خمسين .

وقد طلب جميع المعتقلين باستثناء شخص واحد الإبقاء على سرية أسمائهم خشية تعرض أقاربهم وعائلاتهم إلى بطش السلطات العراقية .

وقال الصحفي برهان الشاوي ابن الرابعة والعشرين عامًا أنه تعرض إلى ضرب مبرح لفترة طويلة وتعرض لاعتداء وإهانات جنسية كما أحرقت بعض أعضاء جسمه . وأشارت المنظمة الدولية إلى أن الشاوي ما يزال يعاني من آثار التعذيب بعد مضي عام على ذلك ويشتمل ذلك على حالات الكآبة الشديدة والكوابيس وأوجاع حادة في الظهر وبتشوش في آلية السمع .

وقد دعت المنظمة الدولية التي واجهت إنكارًا دائمًا لمثل هذه الإدانات من النظام العراقي دعت الرئيس العراقي صدام حسين لإصدار تصريح موجه إلى أجهزةته الأمنية يعلن فيه إدانته للتعذيب وإيقاف ذلك ، بما يتناسب ومضامين الدستور العراقي .

ونشرت جريدة « البعث » الدمشقية بتاريخ 24 / 4 / 1981 خبراً جاء فيه :
(احتل متظاهرون عراقيون المقر الباريسي لمنظمة العفو الدولية احتجاجاً على
الممارسات القمعية لسلطات صدام حسين ضد المواطنين العراقيين ونقل عن
متحدث باسم المتظاهرين قوله : يوجد حالياً في العراق نحو 70 ألفاً من السجناء
السياسيين ، كما تم اغتيال مائة ألف شخص لأسباب سياسية وطرد حوالي 250
ألفاً آخرين خارج العراق منذ شهر نيسان عام 1980 ، وعلق رئيس المكتب
التنفيذي — القسم الفرنسي — لمنظمة العفو الدولية على عملية الاحتلال بقوله :
إن منظمة العفو الدولية كانت قد نددت في تقريرها السنوي الأخير بالموقف في
العراق) . ١

6 — كما نشرت جريدة « نداء الشغيلة » في تشرين أول — نوفمبر عام 1983
جزءاً من التقرير الدوري لمنظمة الحقوقين الديمقراطيين العالمية الصادرة في جنيف
بسويسرة في أيلول سبتمبر عام 1983 فيما يلي مقتطفات منه :

« قدرت الإحصاءات شبه الدقيقة عدد ضحايا القتل (غير الرسمي) في العراق
من قبل أجهزة النظام المتخصصة بالتحقيق والاستخبارات والأمن بثلاثمائة وأربعين
ضحية ، إضافة إلى حوالي أربعة آلاف من القتلى الذين ماتوا بسبب القصف العشوائي
للقرى في كردستان العراق وأهوار الجنوب » .

— يجري التخلص من جنث الضحايا الذين يتم قتلهم في الدوائر الرسمية
المتخصصة بالحرق في أفران كهربائية مستوردة من الغرب ويدفن بعضهم في مقابر
جماعية أو تقطع أجساد الآخرين منهم لترمى في النهر .

— وقتل عدد كبير من الجنود الهاربين من الحرب بعد أن سلموا أنفسهم للسلطة
التي تعهدت لهم بالسلامة إن سلموا أنفسهم فنككت بعدها حال وضعها اليد عليهم .

— قتلت مديرية الأمن المواطن سليم الهادي وهو معلم مدرسة ابتدائية من
جنوب العراق مع زوجته وأولاده الأربعة كلهم وأحرقت جثثهم وذلك بعد عملية تعذيب

استمرت ثلاثة أيام بلياليها .

— تم قتل عدد من الرهائن الأكراد لدى النظام ومن بينهم ستة من عائلة البارزاني القائد الكردي المعروف .

— يمارس النظام العراقي عمليات تعذيب رهبية بوسائل بدائية وأخرى إلكترونية حديثة بحق الأسرى الذين يقعون في أيدي القوات الحكومية من بين الأنصار المسلحين المعارضين قبل أن تعتمد على قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية .

— أثار النواب التابعون لجماعة الخضر في البرلمان الاتحادي لألمانيا الغربية مسألة قيام بون ببيع أجهزة تعذيب متطورة ووسائل تكنولوجية للتخلص من جثث القتلى إلى النظام العراقي في الشهر الماضي وقد حاولت الحكومة إنكار هذه الواقعة غير أن النواب المعارضين قدموا أدلة لا تقبل الدحض من بينها صور للأجهزة المبيعة ونسخ من اتفاقية الصفقة السوداء التي بلغت قيمتها أربعة ملايين مارك ألماني .

— لا تزال دوائر التحقيق والاستخبارات العراقية تستخدم المواد السامة للقضاء على معارضي النظام ، وقد أدلى طبيب نمساوي هو السيد هوبرت فولدا بعد أن عاد إلى فيينا من العراق أنه عالج حالتين من حالات التسمم العمدي لطالب جامعي وعامل عمره أربعة وخمسون عامًا في بغداد بصورة شخصية وأنه فشل في إنقاذهما من الموت بعد أن ظهرت عليهما أعراض تسمم شديد وعجز عن الحركة وتساقط شعر الجسم كله وكذلك الأسنان والعجز عن الرؤية .

« وذلك ضمن شهادة موثقة قدمها لفرع جمعيتنا في النمسا » .

7 — نشرت جريدة الثورة الدمشقية بتاريخ 22 / 11 / 1983 ما يلي :

كشفت منظمة العفو الدولية في تقرير لها نشر في لندن الثلاثاء الماضي حقائق أخرى مذهلة عن ممارسات النظام العراقي الإجرامية خلال السنوات السبع الأخيرة حيث أوردت كدليل آخر على ولوغ حاكم بغداد بدماء الشعب العربي في العراق ،

أنه منذ عام 1978 تم إعدام 520 سجينًا سياسيًا .. كما أقدمت زبانية صدام منذ عام 1976 على عمليات تعذيب حتى الموت راح ضحيتها ثلاثة وعشرون آخرون .

وعدد التقرير أيضًا أسماء 114 شخصًا اعتبروا في عداد المفقودين منذ اعتقالهم ما بين عامي 1979 - 1982 حيث تم التحقق من اختفائهم تمامًا ولم يظهر لهم أي أثر منذ ذلك الحين .

وقد توصلت إلى هذه الحقائق الجديدة مجموعة من المحققين التابعين للمنظمة برئاسة « توماس هيم ريرغ » السكرتير العام للمنظمة الذي زار العراق في الفترة ما بين 22 و 28 كانون الثاني من هذا العام .

وأظهر التقرير أيضًا استمرار الممارسات اللاإنسانية بحق مواطني العراق السياسيين وغير السياسيين ، والتي بدأها صدام منذ استيلائه على السلطة عام 1979 حيث وجهت منظمة العفو الدولية — من خلال تقريرها هذا — دعوة إلى النظام العراقي لوقف مسلسل الإعدامات على الأقل لغير السياسيين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف .

وكرر — على ما يبدو — لما يتوقع أن يصدر من تكذيب لهذه الحقائق من قبل النظام العراقي دعت المنظمة حكام بغداد إلى إجراء التحقيق الفوري في عمليات التعذيب المتواصلة حتى الموت .. كما أكدت على حق السجناء في الحماية ..

ووصفت المنظمة الأحكام التي تصدرها المحاكم الخاصة التي تعالج مسائل سياسية بأنها أحكام غير عادلة .. ودعت النظام الفاشي في العراق إلى التخلي عن إجراء مثل هذه المحاكمات الصورية . كما أكدت أن عملية الإدلاء بالشهادة تتم بشكل مختصر وسري وأن حقوق الدفاع محدودة للغاية .

ويعتبر المراقبون السياسيون هذه الفترة بدءًا لحلقة جديدة من مسلسل ممارسات صدام اللاأخلاقية في العراق والتي بدأها منذ عام 1979 حين أقدم على تصفية

22 قيادياً من الوزراء والجهاز الحزبي ... وأتبع قائمة الإعدام هذه بقائمة أخرى في تشرين أول من العام الماضي 1982 ضمت العديد من كبار المسؤولين العسكريين والوزراء السابقين .. وكان قد أقدم قبل ذلك على تصفية المعارضة العسكرية من أصحاب الرتب العالية .

كما لجأ صدام كذلك إلى زج أعداد كبيرة من العسكريين المعارضين لنظامه في طائرات أرسلها تحت ستار مهمات استطلاعية ودير تفجيرها في الجو ..

وقد اتخذ جلاد العراق منذ عامين حملة من الإجراءات لتسهيل مهام الإعدام وتسريع عملياته بمنح صلاحية الإعدام إلى لجان التحقيق الصوري في المخابرات العامة .. والأمن العام .. ولم تعد هناك حاجة إلى إرسال المحكوم عليهم بالإعدام إلى مقاصل السجون على الرغم من أن الحكم في بغداد قد استورد عدة أجهزة خاصة بالإعدام الجماعي وضعها في القبة الزرقاء بسجن أبو غريب تتسع (الطاقة الإنتاجية) لكل جهاز لإعدام 15 مواطناً في وقت واحد وذلك ما حصل تجريبه فعلاً في حزيران من العام الماضي بحق 38 مواطناً عراقياً إثر صدور قرار إعدامهم في دفعة واحدة .

وكانت مجلة « واشنطن بوست » قد نشرت في بداية عام 1981 أن لجنة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان قد توصلتا إلى إثباتات وحقائق حول استخدام سلطات صدام في بغداد لسموم الثاليوم ضد المعتقلين السياسيين في سجون بغداد أو الذين تتمكن منهم أجهزة النظام العراقي خارج العراق .

واعتمدت اللجنتان في تأكيداتهما على شهادات ب وفاة بعض العراقيين في مستشفيات بريطانية تثبت تناولهم لهذا النوع من السم الذي يؤدي حتماً إلى الموت بعد أيام قلائل من تناوله .

وأوضح تقرير اللجنة الدولية أن زبانية النظام العراقي كانوا يضعون السم في كأس من الحليب أو من البرتقال .. ويجبرون السجناء المراد التخلص منهم على الشرب عنوة .

وفي حينه ذكرت مصادر موثوقة في بغداد أن السجناء السياسيين في سجون دائرة الأمن العام والفضيلية وأبو غريب قد تعرضوا للقتل بالأسلوب نفسه .

وقد فضحت مجموعة من القوى الوطنية والتقدمية العراقية ممارسات الحكم الفاشي في العراق في ندوة صحفية عقدتها في مقر محكمة العفو الدولية التي احتلتها بطريقة سلمية في 25 / 4 / 1981 حيث أكدت هذه القوى أن النظام العراقي أعدم 100 ألف مواطن عراقي بالإضافة إلى سبعين ألفاً آخرين معتقلين في السجون العراقية .

إن الممارسات الإرهابية والقمعية الدموية التي انتهجتها السلطة الفاشية منذ تسلمها الحكم في العراق والتي أثبتتها الوقائع اليومية وأكدتها تقارير منظمة العفو الدولية رغم نداءاتها المتكررة والمستمرة بوجوب منع وقوع واستمرار حملات المداومة الهستيرية التي يقوم بها جلاوزة أجهزة القمع الفاشية لمنازل المواطنين ودور سكناتهم وحملات الاعتقال الكيفية وعمليات التعذيب الوحشي الجسدي والنفسي التي يتعرض لها المعتقلون والسجناء السياسيون في أقبية معتقلات السلطة الديكتاتورية وزنانات سجونها وجرائم القتل والاعتقال التي تمارسها تجاه القوى الوطنية والقومية والديمقراطية التقدمية وحمامات الدم نتيجة الإعدامات الجماعية والفردية بلا محاكمات أو محاكمات صورية سرية من قبل جهات غير قضائية تضم ممثلين من السلطة الفاشية دون أن تتوافر فيها أبسط الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع .

وقد جرت ولا تزال بصورة تتناقض وأبسط المفاهيم والقيم والمثل الإنسانية والمعايير الأخلاقية وتحالف أحكام الدستور المؤقت لعام 1970 خصوصاً المادة 22 منه ، وكذلك المادة 127 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 وتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان والمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول — ديسمبر عام 1948 التي تضمنت (حق كل إنسان في الحياة

والحرية والسلامة الشخصية) .

وكذلك المادة الخامسة منه التي حرمت (تعريض أي إنسان للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية أو المذلة بالكرامة الإنسانية ، كما ومنعت القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً ، ومنعت أيضاً التدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو الحملات على شرفه وسمعته ... إلخ) . وكذلك المادتان (7 ، 9) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الذي صادق عليه في 25 / 1 / 1971 مما يدل على خرق السلطة الفاشية في العراق الفاضح وانتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في قطرنا خلافاً لالتزاماتها بهذا الشأن من خلال المواثيق والاتفاقات الدولية التي كانت قد وقعت وصادقت عليها .

خامساً : نصت المادة 23 من الدستور المؤقت لعام 1970 على ما يلي (سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكفولة ، ولا يجوز كشفها إلا لضرورات العدالة والأمن ، وفق العدالة والأصول التي يقررها القانون) :

غير خاف على أحد من المواطنين العراقيين أن هناك رقابة على المراسلات البريدية والهاتفية والبرقية سواء الداخلية منها أم الخارجية ، ومنذ أمد بعيد إلا أن هذه الرقابة قد ازدادت يوماً بعد آخر منذ مجيء السلطة الفاشية إلى الحكم ، وأصبح هناك جهاز متخصص لرقابة المراسلات جميعها يضم إضافة إلى طواقمه الإدارية والفنية من العاملين (مترجمين في مختلف اللغات المحلية والعالمية وفنيين) وكذلك من أجهزة فنية للتنصت على المكالمات الهاتفية وفتح وقراءة الرسائل والبرقيات والطرود والزم البريدية ، وكم من كثيرين استدعوا للتحقيق في أقبية أجهزة الاستخبارات والمخابرات والأمن الفاشية وقضوا أوقافاً وفترات عصيبة للإجابة عن استفسارات وأسئلة وتأويلات وتفسيرات جلاوزة أجهزة القمع الفاشية بسبب رسالة تبادلها مع صديق مقیم في الخارج سواء كان عراقياً أم من رعايا أحد الأقطار العربية أو من الرعايا الأجانب . أو مكالمة هاتفية أجراها معه أو بسبب « كلمة » خان التعبير مرسلها أو بسبب هدية بسيطة تسلمها أو تبادلها مع صديق أو صديقة له كان قد تعرف عليها في أحد البلدان وكم من الطلبة الذين يدرسون في الخارج استقدموا إلى التحقيق في مراكز ومقرات تلك

الأجهزة القمعية ممن عادوا إلى القطر لقضاء عطلتهم الصيفية لدى عائلاتهم أو بعد أن أنهوا دراساتهم في الخارج بسبب رسائل كانوا يرسلونها إلى أهلهم وذريهم وأبرزت إليهم صورها وطلب منهم بيان القصد من « كلمة » أو « جملة » وردت في رسائلهم تلك ووجهت إليهم اتهامات شتى ثم يصار إلى إجبارهم وتكليفهم تحت طائلة التهديد بالعقاب للعمل كوكلاء لتلك الأجهزة في البلدان التي يقيمون فيها أو التي يعودون إليها لغرض متابعة دراساتهم فيها لتقصي أخبار الطلبة الموجودين أو المواطنين العراقيين المقيمين هناك .

أما فيما يتعلق بالرقابة المفروضة على المراسلات الداخلية فإن هناك رقابة شديدة على هواتف المواطنين والاتصالات الهاتفية التي يجرونها وخصوصاً هواتف الأشخاص الذين تراقبهم أجهزة القمع الفاشية أو من تشك بوضعهم السياسي ، إضافة إلى الرقابة المفروضة بشكل عام على خطوط هواتف الدوائر ومؤسسات الدولة الرسمية لرصد المكالمات الهاتفية لبعض متسببيها .

إن مثل هذه الإجراءات التي تمارسها الأنظمة الديكتاتورية على نطاق واسع وبشكل مكثف وبصورة تعسفية عادة وبالضرورة بحكم طبيعة الأنظمة الفاشية والديكتاتورية ومنها السلطة الفاشية في العراق والتي تتناقض مع أحد أهم مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو مبدأ « منع التدخل التعسفي في حياة الإنسان الخاصة الشخصية أو العائلية أو شعور مسكنه أو مراسلاته أو الحملة على شرفه وسمعته » وتتعارض والمعنى الذي قصده المادة 23 من الدستور المؤقت .

سادساً : ونصت المادة 24 من الدستور المؤقت على :

لا يجوز منع المواطن من السفر خارج البلاد ، أو من العودة إليها ، ولا تقييد تنقله وإقامته داخل البلاد ، إلا في الحالات التي يحددها القانون .

أولاً : فيما يخص سفر المواطنين إلى خارج العراق فينظمه قانون جوازات السفر وتعديلاته ونظام جوازات السفر والتعليمات الصادرة بموجبه . وتتضمن كيفية وشروط إصدار جوازات السفر للمواطنين وتبين النقاط الحدودية المعينة للخروج من القطر والدخول إليه وحالات سحب جوازات السفر والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة فقدان تلك الجوازات ، إضافة إلى الأحوال التي يتقرر فيها منع سفر المواطنين إلى الخارج وأنواع جوازات السفر العراقية كجوازات الخدمة التي تمنح لكبار متسبي الدولة وجوازات السفر العادية وجوازات المرور الصالحة للعودة وجوازات المرور غير الصالحة للعودة والعقوبات على الخروج والدخول غير المشروع إلى القطر وغير المتقنة بموافقة السلطات المختصة فيما يتعلق بالمواطنين العراقيين ...

ومن أخطر الإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطة الفاشية في العراق منع سفر المواطنين إلى خارج القطر إذ إن صلاحية منع السفر منوطة وفق القانون لمدير الجنسية العام وفي حالتين إحداها الضرورات الأمنية وهي الغالبة دائماً أو بطلب من القضاء وهذا الأمر نادر الوقوع وإن قرار مدير الجنسية العام في هذا الخصوص غير خاضع للإلغاء أو التعديل إلا من قبل وزير الداخلية كما أن إلغاء قرارات المنع هذه لا يتم إلا بعد توصية الجهة الأمنية طالبة المنع بعد زوال الأسباب التي دعت إلى طلب المنع ، وهذا نادر الحصول أيضاً .. أو الجهة القضائية التي طلبت ذلك ضمناً لحقوق الأشخاص الذين رفعوا دعاوى مدنية أو جزائية أمامها .

هذا ويحرم من حق السفر إلى خارج القطر أعداد كبيرة من المواطنين بسبب الإجراءات التي تتخذها السلطة الفاشية بمنعهم من مغادرة القطر ، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات قد توسعت في السنوات الأخيرة بحيث شملت عوائل وذوي الذين أعدمتهم أو سجنتهم أو اعتقلتهم أو حجزتهم السلطة الفاشية أو الهاربين والمتخلفين من أداء الخدمة العسكرية بسبب ظروف الحرب أو المقيمين خارج العراق من معارضي السلطة الفاشية . إضافة إلى أن سفارات النظام في الخارج كانت ولا تزال

تتولى القيام بسحب أو بمحاولات سحب جوازات سفر المواطنين العراقيين في بلدان مناطق أعمال تلك السفارات والذين كانوا قد غادروا العراق تحت ظروف وعوامل مختلفة كالدراسة أو العمل أو بسبب الأوضاع العامة السيئة السائدة في القطر لتجريدتهم من الوثائق العراقية التي يحملونها بطلب من أجهزة القمع الفاشية عن طريق وزارة الخارجية لإجبارهم على العودة إلى العراق وذلك عند مراجعة هؤلاء المواطنين لهذه السفارات دون أن يعلموا بنيتها بغرض تمديد جوازات سفرهم المنتهية أصوليًا أو لتصديق الوثائق العراقية التي بحوزتهم والتي يحتاجون إلى تقديمها أو إبرازها إلى السلطات المعنية في تلك البلدان فتقوم تلك السفارات بسحب جوازات سفرهم بحجة دراسة وإكمال معاملات تمديدتها أو بحجج أخرى ... إلخ . ومن ثم تحاول أن تمنحهم جوازات مرور صالحة للعودة إلى العراق بدلاً عنها بغية العودة إلى العراق لمراجعة الجهات المختصة هناك لهذا الغرض أو ذاك وتمارس هذه السفارات مثل هذا الأسلوب وبشكل مكثف وخاصة في السنوات الأخيرة مع الطلبة العراقيين الذين يدرسون في الخارج أو المواطنين العراقيين المقيمين هناك ممن تركوا العراق بسبب ظروف شتى . فضلاً عن قيام السلطة الفاشية بإصدار قرارات بمنع سفر النساء والقاصرين إلى الخارج بدون مصاحبة أولياء أمورهم من الآباء والإخوة والأزواج كما أن الرجال بين 18 - 45 ممنوعون من السفر أيضاً .

ثانياً : هذا وأما فيما يتعلق بعودة المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج وحتى بالنسبة للطلبة الذين ينهون دراستهم فإنهم يفضلون البقاء خارج نطاق سلطة النظام الفاشي في العراق لأن الإجراءات الإرهابية والقمعية الدموية والأوضاع العامة السيئة السائدة في القطر والإجراءات الاستثنائية التي دفعتهم إلى الخروج من العراق بأساليب ووسائل شتى هي نفسها لا زالت قائمة بل قد تصاعدت بشكل مخيف إضافة إلى الإجراءات التعسفية التي تنتظرهم لحظة عودتهم ودخولهم العراق دون استثناء كما أن سجون ومعتقلات أجهزة القمع الفاشية مفتوحة لاستقبالهم . إن هذه الممارسات الإرهابية القمعية الدموية وتلك الإجراءات التعسفية هي التي تمنعهم بالدرجة الأولى والأخيرة

من العودة إلى وطنهم .

إضافة إلى أن السلطات الفاشية قد أصدرت قرارات بإبعاد أعداد كبيرة من العوائل العراقية وأبلغتهم بمنعهم من دخول وطنهم أو العودة إليه .

ثالثاً : أما بصدد تنقل المواطنين وإقامتهم داخل القطر فقد اتخذت ولا تزال سلسلة من الإجراءات التعسفية في هذا المجال وفي فترات مختلفة نذكر منها :

1 — ترحيل أعداد واسعة من المواطنين الأكراد من كردستان العراق من مناطق سكناتهم الأصلية وإسكانهم قسراً في المناطق الوسطى والجنوبية في مجتمعات ومعسكرات سكنية لا تتوافر فيها أبسط الشروط الحياتية مع فرض نمط معين من الحياة المعاشية عليهم ومنعهم من مغادرة أو ترك محلات سكناتهم هذه في تلك المجتمعات والمعسكرات بأي شكل من الأشكال إلا بإذن خاص مؤقت من قبل أجهزة القمع الفاشية وضمن المنطقة نفسها دون خارجها .

2 — إخلاء قرى المناطق الحدودية المتاخمة للحدود الإيرانية والتركية من سكانها من المواطنين وحشرهم وحصرهم وإجبارهم بالعيش في مجتمعات سكنية أعدت لهم خصيصاً لهذا الغرض شبيهة بمعسكرات الجيش المؤقتة والقرب منها دون السماح لهم بمغادرة هذه المجتمعات السكنية بأي حال من الأحوال .

3 — نقل منتسبي الدولة من موظفين وعمال وعلى اختلاف صنفهم من سكان المحافظات الشمالية من المواطنين (الأكراد والتركمان) وتعيين الجدد منهم وإجبارهم بالعيش مع عوائلهم وذويهم والمكلفين شرعاً بإعالتهم في مجتمعات سكنية أعدت لهم خصيصاً لهذا الغرض في المحافظات الوسطى والجنوبية مع العمل على نقل منتسبي الدولة من موظفين وعمال من سكان المحافظات الوسطى والجنوبية وتعيين الجدد منهم وإجبارهم على العيش مع عوائلهم وذويهم والمكلفين شرعاً بإعالتهم في المنطقة الشمالية من القطر .

4 — فرض الإقامة الجبرية على المواطنين ضمن المحافظة الواحدة أو فرض الإقامة على المواطنين من سكان إحدى المحافظات الشمالية بإبعادهم إلى إحدى المحافظات الوسطى أو الجنوبية وبالعكس إبعاد وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين من سكان إحدى المحافظات الوسطى والجنوبية في إحدى المحافظات الشمالية .

5 — تقييد تنقلات وإقامة المواطنين بإصدارها ما يسمى بـ (قانون تنظيم محلات الإقامة والسكن) للحصول على معلومات إحصائية عن المواطنين لأغراض أجهزة القمع الفاشية .

إن هذه الإجراءات الجائرة والتعسفية التي اتخذتها والتي لا تزال تتخذها السلطة الفاشية في العراق ، إضافة إلى كونها مناقضة لأحكام المادة 24 من الدستور المؤقت فإنها تتنافى وأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية وتتعارض والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يخص عدم جواز إبعاد أو نفي أي إنسان تعسفًا .

سابقاً : ونصت المادة 25 من الدستور المؤقت على :

(حرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ، على ألا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين ، وألا ينافي الآداب والنظام العام) .

فيما يتعلق بمجال حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية قامت السلطة الفاشية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الجائرة والتعسفية من شأنها المساس بالوحدة الوطنية والشعور الديني العام للمواطنين نورد منها هنا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أ — إثارة وتغذية النعرات الطائفية والخلافات المذهبية بين مختلف الأديان والمذاهب وممارسة سياسة التمييز الديني مع المواطنين المسيحيين التي من أحد مظاهرها هجرة الألوف منهم إلى بعض الأقطار العربية أو الدول الأوروبية والأمريكية وترك وطنهم

العراق تحت وطأة هذه السياسة المقيتة طلباً للعيش والعمل والطمأنينة .

ب — منع أداء وممارسة الفرائض والشعائر في الأعياد والمناسبات الدينية .

ج — ممارسة الضغوط والمضايقات على رجال الدين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم بغية إصدار ما يؤيد سياسة وإجراءات السلطة الفاشية ولخدمة أغراضها في شتى المجالات والأصعدة كمحاولاتها إصدار فتاوى لتأييد الحرب القذرة التي شنتها عام 1974 على الحركة الكردية المسلحة ولتكفير منتسبي الحزب الشيوعي العراقي وبالتالي تبرير حملات المطاردة والاعتقال والسجن والقتل والاغتيال والإعدام ضدهم .

د — إجبار أئمة وخطباء المساجد والجوامع بإلقاء الخطب والمواعظ الدينية للتأثير على المواطنين وحثهم على الولاء مع الشئ على المواقف السياسية المختلفة للسلطة الفاشية مع التمجيد والشكر والدعاء للطاغية الديكتاتور خلافاً للأعراف والتقاليد الدينية الحقيقية كما يجري حالياً في خطب صلاة الجمعة في المساجد والجوامع في جميع محافظات قطرنا .

هـ — اعتقال وسجن وتعذيب وإعدام رجال الدين من الذين يعارضون سياسة . وممارسات السلطة الفاشية الإرهابية والقمعية الدموية وعلى الأخص إعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر وشقيقته الشهيذة الفاضلة السيدة (بنت الهدى) وكذلك اغتيال الشهيد الشيخ ناظم العاصي ومئات من العلماء الأعلام ورجال الدين الأفاضل الذين جرى اعتقالهم وسجنهم وتعذيبهم وإعدامهم من قبل السلطة الفاشية في قطرنا .

إن هذه الممارسات الإرهابية والإجراءات التعسفية تتعارض مع أبسط القيم والمفاهيم الإنسانية والمثل والاعتبارات الأخلاقية ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية اعتناق المعتقدات وتتناقض والمادة 25 من الدستور .

ثامناً : ونصت المادة 26 من الدستور المؤقت على :

يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون ، وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات ...

أدخلت السلطة الفاشية عدة تعديلات على قانون العقوبات النافذ الصادر عام 1969 تهدف في محصلتها النهائية إلى مصادرة حرية الفكر والرأي والتعبير التي كفلها الدستور المؤقت في مادته 26 وبالتالي إلى إلغاء العمل السياسي واحتكاره لصالح السلطة الديكتاتورية بحيث أصبحت المادة (1 / 200) من قانون العقوبات النافذ تنص على إنزال عقوبة الإعدام على الحالات الآتية :

1 — كل من ينتمي إلى تنظيم السلطة ، إذا أخفى عمداً انتهاء وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة .

2 — كل من انتمى أو ينتمي إلى تنظيم السلطة ، إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبي بأية جهة حزبية أو سياسية أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها .

3 — كل من انتمى لتنظيم السلطة إذا ثبت أنه ارتبط بأية جهة حزبية أو سياسية أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها بعد انتهاء علاقته مع تنظيم السلطة .

4 — كل من كسب لحزب أو اتجاه سياسي آخر شخصاً له علاقة تنظيمية مع تنظيم السلطة أو كسب مثل هذا الشخص بعد انتهاء علاقته مع تنظيم السلطة — رغم معرفته المسبقة بذلك .

إن ما ورد بالحاالتين المذكورتين بالفقرتين (1 و 2) أعلاه قد أضيفتا إلى المادة (1 / 200) من قانون العقوبات في سنة 1974 أما ما جاء بالفقرتين (3 و 4) أعلاه فقد أضيفت إلى المادة نفسها من القانون الآنف الذكر في عام 1976 .

كما أضافت السلطة الديكتاتورية في عام 1978 إلى المادة المذكورة أعلاه من القانون المشار إليه أنه « يعاقب بالموت منتسبو القوات المسلحة ومن ضمنهم منتسبو قوى الأمن الداخلي (مديرية الشرطة العامة — مديرية الأمن العامة — مديرية الجنسية العامة — مديرية المرور العامة — قيادة قوات الحدود) ممن يمارسون نشاطاً سياسياً في غير صفوف تنظيم السلطة بمن فيهم أولئك الذين إنتهت خدمتهم لأي سبب كان بعد السابع عشر من تموز — يوليو عام 1968 وتنطبق هذه الحالة على العاملين في رئاسة ديوان الجمهورية ورئاسة الخابرات العامة أو المتقاعدين منهم أو الذين إنتهت خدمتهم لأي سبب كان » .

كما أصدرت السلطة الفاشية في عام 1980 قراراً يقضي بتطبيق أحكام المادة 156 من قانون العقوبات التي تتضمن على (يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) بحق منتسبي حزب الدعوة الإسلامية أو العاملين لتحقيق أهدافه وبأثر رجعي يشمل الحالات السابقة لصدوره والتي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة .

إن قانون العقوبات الصادر عام 1969 كان يتضمن عقوبة الإعدام على عدد من الحالات المتعلقة بما يسميها بـ (الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي) وبـ (الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي) وبـ (الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامته بدنه) جرائم القتل العمد) وعند ثبوت الاتهام .

إلا أن التعديلات التي أدخلتها السلطة الفاشية على هذا القانون في السنوات الماضية قد وسعت من دائرة النصوص القانونية التي تعاقب بالإعدام في نطاق القانون المذكور إضافة إلى القوانين الخاصة الأخرى التي أصدرتها كلقانون رقم 141 لسنة 1974 بحيث يجري استغلال هذه النصوص من قبل السلطة الفاشية وتطبيقها على أفعال ونشاطات سياسية محضة ليس لها طابع الأعمال الإجرامية وشمول هذه الأفعال

والنشاطات السياسية بتلك النصوص القانونية المضافة التي أوقعت ممارستها تحت طائلة عقوبة الموت دون مبرر منطقي سليم وبصيغة لا ديمقراطية وبشكل تعسفي وجائر عن طريق تكيف هذه الأفعال والنشاطات السياسية التي يمارسها المواطنون كأفعال جرمية وبما ينطبق وأحكام هذه النصوص القانونية الجائرة لمقاضاتهم بموجبها وإدانتهم بمقتضاها وبدوافع فاشية لإلغاء حرية الفكر والرأي والتعبير للمواطنين باستخدام أسلوب القسوة والعنف بهذه الصورة الظلمة وبما يتنافى وأحكام الدستور المؤقت ويتعارض مع المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن السلطة الفاشية بممارستها الإرهابية والقمعية تجاه شعبنا وقواه التقدمية من حملات الاعتقال والسجن والتعذيب والاغتيال والقتل والإعدامات بلا محاكمات أو بمحاكمات صورية سرية ومصادرتها وإلغائها جميع الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين بما فيها حرية الفكر والرأي والنشر وحق الاجتماع والتظاهر والإضراب ... إلخ . فلا حقوق مصونة ولا حريات مكفولة ولا نقابات أو جمعيات حرة ونشاطات الأحزاب والحركات السياسية محرمة سوى تنظيم السلطة وواجهاتها مما تسمى بـ (اتحادات نقابات العمال والجمعيات الفلاحية والنساء والطلبة والشبيبة ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين وغيرها من المنظمات المهنية الأخرى) التي هي جزء من أجهزة ومؤسسات السلطة الفاشية ، فلا صحف ولا جرائد ولا مجلات حرة غير صحف وجرائد ومجلات السلطة الفاشية .

أما ما يسمى بـ (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) فإنها لم تكن سوى واجهة من الواجهات التي حاولت السلطة الفاشية التستر بها فهي لا تضم الآن سوى مجموعة من الأشخاص وبعض التنظيمات الكسيحة التي هي من ضمن السلطة الفاشية نفسها .

وخلاصة القول أنه لا حقوق ولا حريات ديمقراطية فإن جميعها مصادرة الأمر الذي يتناقض وما جاء بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أكدت على أن

« لكل شخص الحق في حرية إبداء الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة دون التقييد بالحدود الجغرافية ولكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما » وهو يتعارض أيضاً مع كل ما أقرته المادة 26 من الدستور المؤقت .

تاسعاً : نصت المادة (1 / 27) من الدستور لعام 1970 على (أ — تلتزم الدولة بمكافحة الأمية ، وتكفل حق التعليم بالجنان في مختلف مراحلها الابتدائية والثانوية والجامعية ، للمواطنين كافة) .

وبالرغم مما جاء في المادة (1 / 27) من الدستور المؤقت ومصادقة النظام الفاشي في العراق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعهده بالالتزام بتطبيقها ، فإن ممارسات السلطة الديكتاتورية تجاه الطلبة وتنظيماتهم الطلابية أو تجاه الهيئات التدريسية والتعليمية في مراحل التعليم الثانوي أو الجامعي تؤكد خرق سلطة القمع والدمار في العراق لكل الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية ليس في مجال الحقوق والحريات السياسية فقط وإنما تجاوزتها إلى أهم المجالات ، ألا وهو مجال حق التعليم باتخاذها سلسلة من الإجراءات التعسفية المخالفة للدستور المؤقت الذي كفل مثل هذا الحق وبما يتعارض وتعهداتها والتزاماتها وفق الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص وعلى النحو الذي نورد أدناه :

أ — على الصعيد الطلابي :

لقد عانت الحركة الطلابية في قطرنا عبر تاريخها النضالي الطويل صنوف الملاحقة

والتكثيف في ظل الأنظمة الرجعية العميلة والديكتاتورية الفردية وكانت في طليعة الفصائل المناضلة في فضح ومقاومة سياسات تلك الأنظمة ، وقد شاركت نضالات جماهير شعبنا في الوقوف والتصدي للمخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية الرامية إلى فرض الهيمنة والسيطرة وإخضاع أمتنا العربية وفضحت دور وسياسات تلك الأنظمة الرجعية العميلة الضالعة في التآمر على أمتنا ، كما لعبت دورًا بارزًا ومشرفًا وسجلت صفحات مشرقة وقدمت قوافل من الشهداء البواسل في الدفاع عن مصالح شعبنا وجماهير أمتنا عبر نضالها البطولي الشاق ، باعتبارها رافدًا مهما من روافد الحركة الوطنية في قطرنا .

ولقد مارست ولا تزال تمارس السلطة الديكتاتورية ومنذ تسلمها للحكم في قطرنا وضمن مسلسل الإرهاب والقمع تجاه الطلبة بشكل عام والحركة الطلابية بشكل خاص سياسة التتكيل والملاحقة والتشريد في محاولة لترويض الطلبة وحركتهم الطلابية وإخضاعها أو لفرض صيغة مشوهة عليها واحتوائها ثم ربطها بمؤسسات الفاشية .

ولقد تعرض الطلبة في قطرنا في ظل السلطة الديكتاتورية إلى أبشع أنواع حملات الإرهاب من فصل من المدارس والكلليات واعتقال وتعذيب وتصفيات جسدية ذهب ضحيتها المئات من الطلبة البواسل نتيجة رفضهم لسياسة القسر والاضطهاد والخنوع والانصياع لهذه السياسة المقيتة .

ولقد لجأت السلطة الفاشية إضافة إلى حملات الملاحقة والتشريد تجاه الطلبة داخل القطر وإلى ملاحقتهم في خارجه عن طريق الاعتداء عليهم في البلدان التي يدرسون فيها من قبل وكلاء وعملاء سفاراتها في تلك البلدان إلى سلسلة من الإجراءات التعسفية نورد بعضًا منها كنماذج وعلى سبيل المثال لا الحصر :

1 - اعتبار عدد من الكلليات والمعاهد مغلقة بوجه الطلبة من غير تنظيم السلطة ككلليات التربية (كلية التربية الرياضية - الجامعة التكنولوجية - أكاديمية الفنون الجميلة - معاهد ودور المعلمين والمعلمات) ، إضافة إلى كلليات ومعاهد القوات

المسلحة وقوى الأمن الداخلي (كالكلية العسكرية — الكلية الفنية العسكرية — كلية القوة الجوية — كلية الأمن القومي — كلية الشرطة — المعاهد الفنية العسكرية الأخرى) ، وبالتالي قبول أعداد من الطلبة من تنظيم السلطة أو مرشحها من الطلبة دون توافر شروط القبول العامة والخاصة فيهم للالتحاق بالجامعات وبغض النظر عن عدم إحرازهم الدرجات (العلامات) والمعدلات المطلوبة في الامتحانات العامة واستثنائهم من تلك الشروط .

2 — اعتماد شرط « مبدأ التزكية من تنظيم السلطة أو التنظيم الطلابي للسلطة » ضمن الشروط التي تتضمنها الوثائق والاستمارات الخاصة بالقبول والالتحاق في الجامعات الأمر الذي يؤدي إلى حرمان عدد واسع من الطلبة سنوياً من الالتحاق بالجامعات وتلقي تعليمهم العالي بالرغم من إحرازهم الدرجات العالية في الامتحانات العامة وتوافر جميع الشروط اللازمة الأخرى فيهم للقبول بالجامعات لعدم استطاعتهم الحصول على تزكية من تنظيم السلطة أو تنظيمها الطلابي .

3 — اقتصار البعثات والزمالات والمنح الدراسية على الطلبة من تنظيم السلطة دون غيرهم وبدون مراعاة الشروط الخاصة المقررة في مثل هذه الحالات وعلى أساس مبدأ الكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص واستثنائهم وإعفاؤهم من تلك الشروط .

4 — تعذر حصول الطلبة الذين يرغبون في إكمال دراستهم الجامعية في الخارج وعلى نفقتهم الخاصة من غير تنظيم السلطة والذين لا يتم قبولهم في الجامعات داخل القطر بسبب عدم استطاعتهم الحصول على شرط التزكية من تنظيم السلطة أو تنظيمها الطلابي رغم توافر الشروط الأخرى اللازمة فيهم للقبول في تلك الجامعات من تأييد اتحاد طلبة السلطة حول عدم مناعته من تزويدهم بوثيقة تأهيلهم العلمي أو بوثيقة تثبت لإنهاءهم المرحلة الدراسية الثانوية لغرض استكمال موافقة منحهم جوازات سفر أصولية للسفر إلى الخارج بقصد الدراسة ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى حرمانهم من إكمال دراستهم الجامعية حتى على نفقة عوائلهم الخاصة .

5 — إجبار طلبة الجامعات بوجود الانتساب إلى تنظيم السلطة الطلابي وبالتالي تنظيم السلطة عن طريق فرض الضغوط والمضايقات أو التهديد بالفصل من الكلية أو المعهد الذي يدرسون فيه وفصلهم وطردهم من تلك الكليات والمعاهد فعلاً وبالتالي العمل على اعتقالهم من قبل الأجهزة القمعية بتهمة مناهضة السلطة . وكذلك إجبار طلبة الثانويات في القطر على الانضمام إلى تنظيم السلطة عن طريق ومن خلال انتسابهم إلى تنظيمها الطلابي .

6 — اتباع الترسيب المتعمد للطلبة بقصد سوقهم كجنود لأداء الخدمة الإلزامية في جبهات القتال وقوداً للحرب القائمة بين إيران والنظام الفاشي في العراق .

7 — اتخاذ مقرات التنظيم الطلابي للسلطة في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية كمراكز ونقاط لوكلاء أجهزة القمع الفاشية أو المتعاونين معها بهدف رصد ومراقبة تحركات ونشاطات الطلبة بالتنسيق مع اتحاد طلبة السلطة في تلك الكليات والمعاهد والثانويات ورفع التقارير عنهم في حالة الشك بأوضاعهم لغرض اعتقالهم بتهمة مناهضة السلطة الفاشية .

8 — منع التحويل الخارجي عن طريق المصارف للمبالغ التي ترسل من قبل ذوي الطلبة الدارسين خارج العراق على نفقتهم الخاصة إلى هؤلاء الطلبة لتدارك نفقات معيشتهم وتكاليف دراستهم وسحب إشراف السفارات عنهم مع فصل وإلغاء البعثة أو المنحة الدراسية وطلب سحب وإيقاف الزمالة الدراسية عن الطلبة الذين يدرسون خارج القطر وقطع المخصصات والمساعدات المالية اللازمة عنهم من ترد بحققهم تقارير غير مرضية من السفارات أو المالحقيات الثقافية في البلدان التي يدرسون فيها أو من فروع تنظيمات السلطة الطلابية الموجودة في تلك البلدان أو تقارير من وكلاء وعملاء أجهزة القمع الفاشية وعناصرها المالحقين بسفاراتها هناك مع العمل على إجبارهم على العودة إلى العراق ومحاولة سحب جوازات سفرهم تحت ذريعة تمييزه أو أية حجة أخرى .

9 — ملاحقة الطلبة العراقيين من المعارضين للسلطة الفاشية ممن يدرسون خارج العراق لغرض قتلهم أو اغتيالهم عن طريق وكلاء أجهزتها القمعية الملحقين بسفاراتها في الخارج أو الاعتداء عليهم أو مضايقتهم أو الضغط عليهم أو تحريض السلطات المختصة عليهم لطردهم من تلك البلدان أو تسفيرهم إلى العراق فضلاً عن محاولات اختطافهم واحتجازهم داخل مباني سفارات السلطة الفاشية في بعض البلدان الأجنبية .

10 — منع الطلبة من الانتماء إلى أية منظمة مهنية طلابية أخرى خارج إطار تنظيم السلطة الطلابية ومعاينة المخالفين بتطبيق القرار الصادر عام 1973 عما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) عليهم والقاضي بإعدام أي طالب يعمل خارج اتحاد طلبة السلطة .

11 — عدم الاعتراف بالشهادة التي يحصل عليها كل طالب يتمتع بزمالة أو منحة دراسية خارج العراق دون موافقة السلطة الفاشية وتطبيق قرار ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) الصادر عام 1975 والقاضي بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة والذي نصه في أدناه .

قرار

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 / 10 / 1975 ما يلي :

1 — لا يعترف بالشهادة التي يحصل عليها الطالب العراقي عن طريق التمتع بزمالة أو منحة من جهة أجنبية ، أيًا كانت ، ما لم يكن التمتع بتلك الزمالة أو المنحة قد تم بموافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

2 — يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة كل عراقي قبل زمالة أو منحة دراسية من دولة أو جهة أجنبية دون موافقة السلطات العراقية المختصة .

3 — أ — على جميع الطلبة الذين سبق لهم الحصول على زمالات أو منح من جهات أجنبية مراجعة الملحقيات الثقافية أو السفارات العراقية خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القرار ، لتقديم ما يطلب إليهم من معلومات عن دراستهم وعن الجهة الأجنبية التي حصلوا منها على الزمالة أو المنحة الدراسية . وتقوم الملحقيات الثقافية أو السفارات بعرض تلك المعلومات على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغية تنظيم دراستهم والإشراف عليهم .

ب — تقرر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، على ضوء ما يقدم إليها من معلومات ، اختيار الطلاب الذين توافق على استمرارهم بالدراسة أو الذين لا ترى مبرراً لاستمرارهم فيها .

4 — تطبيق أحكام الفقرة — 2 — من هذا القرار على الطلبة الذين يتخلفون عن مراجعة الملحقيات الثقافية أو السفارات خلال المدة المحددة في الفقرة 3 منه ، وتطبق كذلك على الطلبة الذين لا توافق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على استمرارهم في الدراسة .

5 — يلغى قرار مجلس قيادة الثورة رقم 651 بتاريخ 31 / 8 / 1972 وتعديلاته .

6 — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحتر نافذاً من تاريخ

. 1975 / 11 / 1

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

إضافة إلى ما يعانيه طلبتنا البواسل في ظل السلطة الفاشية ، فإن الطلبة العرب من أبناء الأقطار العربية الأخرى الذين يدرسون في جامعات القطر يعانون أيضاً من ظروف صعبة ويتعرضون إلى شتى أنواع الضغوط والمضايقات من ممارسات السلطة الديكتاتورية بهدف إجبارهم على الانتساب إلى تنظيماتها كما أن هذه الممارسات قد تجاوزت ذلك واتخذت أشكالاً من القمع والإرهاب عندما رأت السلطة الفاشية عدم جدوى وسائل وأساليب الترغيب ومحاولات شراء الذمم لدى بعض الطلبة العرب حيث تعرض هؤلاء إلى عمليات الاعتقال والتعذيب تحت ذرائع شتى وأبعد المثلث منهم إلى الأقطار العربية دون السماح لهم بمتابعة دراستهم الجامعية أو بعد فصلهم من الجامعات العراقية التي كانوا يدرسون فيها فضلاً عن محاولات السلطة الفاشية في شق وحدة المنظمات العربية الموجودة في القطر التي تتخذ مواقف مستقلة ولا تتبنى وجهات نظر هذه السلطة ومواقفها وذلك عن طريق خلق بدائل لهذه المنظمات .

ب — على صعيد الهيئات التعليمية والتدريسية :

لقد كان لقطاع المعلمين دور أساسي في تربية وتوجيه النشء باتجاه وطني وقومي وكان له أيضاً دور بارز وكبير في المساهمة بنضالات جماهير شعبنا عبر السنوات الطويلة في العهود الرجعية العميلة والديكتاتورية ، ولقد تعرض هؤلاء وشملتهم الإجراءات القمعية والتعسفية التي كانت تمارسها تلك الأنظمة تجاه عموم جماهير شعبنا وقواه الوطنية والقومية والديمقراطية التقدمية من فصل وتشريد وملاحقة واعتقال وسجن بسبب مواقفهم الوطنية والقومية المشهودة إزاء السياسات الرجعية وأشكال القمع التي كانت تنتهجها تلك الأنظمة ومواقفها الخيانية والمتخاذلة تجاه القضايا الوطنية والقومية المصرية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

ولقد تعرض هذا القطاع الواسع ومنذ تسلم الزمرة الفاشية للسلطة في قطرنا شأنه شأن باقي قطاعات شعبنا إلى الحملات الملاحقة والتنكيل من اعتقال وسجن

وتعذيب وعملیات قتل وإعدام كما تعرض الألوف من المعلمين للإجراءات التعسفية إضافة إلى تلك الممارسات القمعية بسبب مواقفهم من السلطة الفاشية وفضحهم لسياساتها ودورها التآمرى وباعتبارهم رافداً من روافد الحركة الوطنية التي تتصدى لطغيان السلطة وأدواتها القمعية .

إن الهيئات التعليمية والتدريسية في مختلف المراحل الدراسية الابتدائية والثانوية والجامعية أخذت تعاني وخصوصاً الهيئات التعليمية والتدريسية في الكليات والمعاهد في جامعات القطر الكبت والعنف الشديدين وبما يتعارض وحرية البحث العلمى مما أدى إلى تدنى المستوى العلمى في المراحل الدراسية المختلفة وبالتالي انخفاض المستوى العلمى لطلبتنا بسبب الممارسات القمعية للسلطة الفاشية تجاه الأسرة التعليمية والطلبة ومواقفها منهما بشكل عام والهيئات التعليمية والتدريسية في جامعات القطر بشكل خاص من جهة وتدخلاها المستمرة في شئون الإدارات والهيئات التعليمية والتدريسية ، إضافة إلى تدخلات تنظيمها الطلابى في الأمور التعليمية الصرفة في المراحل الثانوية والجامعية من جهة أخرى وبصورة شلت معها قدرة هذه الإدارات والهيئات التعليمية وفعاليتها في تسيير شئون هذه المؤسسات التعليمية الحيوية بشكل علمى وسلم ودون تأثيرات سلبية على أوجه نشاطاتها العلمية والإدارية .

لقد تعرضت جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية الأخرى ولا تزال تتعرض إلى مدامات مستمرة من قبل جلاوزة أجهزة القمع الفاشية واعتداءاتها الدائمة على أعضاء الهيئات التدريسية والطلبة واعتقالها لهم وبما يتناقى وكون هذه الجامعات منبراً حراً وحرماً آمناً ومصوناً لا يجوز الاعتداء عليها أو دخولها من قبل جلاوزة تلك الأجهزة بأي حال من الأحوال ونحت أية ذريعة من الذرائع .

هذا ولقد اتخذت السلطة الفاشية منذ مجيئها إلى السلطة جملة من الإجراءات التعسفية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية ، نورد هنا على سبيل المثال لا الحصر ما اتخذته السلطة الديكتاتورية منها على صعيد الهيئات التدريسية والتعليمية في مراحل

التعليم المختلفة وعلى النحو الآتي :

1 — إيجاب أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية على الانتساب إلى تنظيم السلطة تنفيذًا لقرارها بوجوب انتساب جميع العاملين في حقل التعليم وبمرحلة الثلاث الابتدائية والثانوية والجامعية إلى تنظيم السلطة ونقل غير المتزمين بهذا القرار إلى وظائف خارج سلك التعليم .

2 — إسناد إدارات المؤسسات التعليمية والأقسام العلمية فيها كإدارات المدارس الثانوية وعمداء ورؤساء الأقسام العلمية في كليات ومعاهد الجامعات إلى عناصر من تنظيم السلطة لا يتصفون لا بالكفاءة العلمية ولا بالمقدرة الإدارية دون مراعاة المواصفات المتعارف عليها أو الشروط المقررة لإشغال مثل هذه المراكز خاصة في إدارات المدارس الثانوية أو في الجامعات ناهيك عن الأجهزة الإدارية الأخرى كالإدارات في مديريات التربية في المحافظات .

3 — منح الامتيازات كالإيفادات الرسمية والتمتع بالزمالات والبعثات والإجازات الدراسية لعناصر غير كفؤة وانتهازية ومصليحية دون غيرهم من الآخرين من منتسبي المؤسسات التعليمية من العناصر الكفؤة والمخلصة أو حتى داخل تنظيم السلطة ضمن تلك المؤسسات .

4 — فصل وإحالة عمداء وأساتذة كليات ومعاهد جامعات القطر ، وكذلك أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية من العناصر المشهود لهم بالإخلاص والكفاءة العلمية والخبرة الطويلة والمواقف الوطنية والقومية المشرفة إلى التقاعد بدرجة أدنى من الدرجات التي كانوا عليها إمعانًا في التنكيل بهم وغمط حقوقهم التقاعدية التي يستحقونها قانونًا ، إضافة إلى اضطهادهم بمراقبتهم واعتقالهم وسجنهم وتعذيبهم أو إعدامهم وتصفيتهم جسدًا .

إن ما وصلت إليه حالة مؤسساتنا التعليمية في القطر من تدهور وتدن وانخفاض

في المستوى العلمي نتيجة ممارسات السلطة الديكتاتورية وسياستها في حقول التعليم والتربية ، الأمر الذي أدى إلى تسرب عدد كبير من الكوادر الأكاديمية العلمية ذات الكفاءة والمقدرة العاليتين والمخلصة خارج هذه المؤسسات التعليمية بسبب نقلها أو تنسيبها إلى مجالات في غير اختصاصها واضطرار الكثير من هذه الكوادر العلمية الكفوة إلى الهجرة والهروب خارج قطرنا رغمًا عنها تخلصًا من إرهاب السلطة الفاشية وممارساتها القمعية وبالتالي أصبحت مؤسساتنا هذه تشكو من نقص خطير بملاكاتها في عدد الأساتذة المتخصصين في شتى الفروع والأقسام العلمية والإنسانية .

إن ممارسات السلطة الفاشية في هذا المجال إضافة إلى كونها تؤكد نظرتها واستهتارها بالعلم والتربية والثقافة وسعيها الدائم إلى هدم الأسس الثقافية ومحاولة فرض هيمنة الثقافة الفاشية في مجتمعنا فإنها في الوقت ذاته استهانة بمستقبل طلبتنا البواسل وأجيالنا وجريمة كبرى بحق قطرنا ومناقضة لما تضمنته المادة (1 / 26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن « يتيسر الحصول على التعليم العالي للجميع على قدم المساواة وعلى أساس الكفاءة » وما أكدته المادة (1 / 13) من الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من (أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تعترف بحق كل شخص في التعليم وهي تتفق على أن يوجه التعليم لتطوير الشخصية الإنسانية تطويرًا كاملاً وباتجاه كرامة الإنسان ، وينبغي أن يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية) وتعارض وما جاءت به المادة (1 / 27) من الدستور المؤقت .

عاشراً : في مجال العلاقات الأسرية والحياة العائلية :

مارست السلطة الفاشية ولا تزال تمارس إضافة إلى كل أشكال القمع والإرهاب من حملات الاعتقال وأعمال التعذيب الوحشي والقتل والاعتقال وعمليات الإعدام بدون محاكمات وحجز العوائل بأكملها بمن فيهم الأطفال والنساء وتشريد وتهجير

المواطنين خارج العراق ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وحجب كل الحقوق المدنية والسياسية وإلغاء الحريات العامة والديمقراطية — سياسة تخريب الأسس الاجتماعية بصورة قادرة ومنافية لكل التقاليد الاجتماعية وبعيدة عن كل القيم والمفاهيم والأعراف الإنسانية والمعايير والاعتبارات الأخلاقية بحيث لم تترك كل ما هو شاذ وغير مألوف من الطرق والوسائل والأساليب إلا وسلكتها واستخدمتها بهدف هدم أسس المجتمع وقيمه ومثله وبما يخدم أغراضها وغاياتها الخبيثة ، ومن هذه الوسائل والأساليب الرهيبة في تدمير وتخريب الروابط الاجتماعية ، خاصة العلاقات الأسرية والوشائج العائلية دعوتها إلى بناء حياة عائلية وزوجية على أساس دوافع ومنافع أنانية ومصصلحة مما يشجع على تفكك الحياة الأسرية والزوجية التي تقام على مثل هذا الأساس وكذلك تحريضها على تحطيم العلاقات الزوجية القائمة وفي سلسلة من القرارات والإجراءات الفاشية المتسمة بالنزعة الفاشية التي أصدرتها واتخذتها السلطة الديكتاتورية بهذا الاتجاه والتي لا مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم ومنها ما نوردته أدناه :

1 — القرار الخاص بمنح ألفي دينار عراقي لكل مواطن عراقي عربي يتزوج من فتاة عراقية كردية ولكل مواطن عراقي كردي يتزوج من فتاة عراقية عربية !!!

2 — القرار الخاص بمنح ألف دينار عراقي لكل طالب عراقي وسبعمئة وخمسين ديناراً عراقياً لكل شاب عراقي من غير الطلبة إذا تزوج قبل أن يتجاوز الثاني والعشرين من عمره .

3 — القرار الخاص بمنح ألفي دينار عراقي لمن يتزوج من أرملة أحد ضحايا الحرب .

4 — القرار الخاص الذي ننقل نصه تالياً ، والصادر مما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) بتشجيع الأزواج على طلاق زوجاتهم اللاتي وصفتهن السلطة الفاشية بـ (التبعية الإيرانية) !!

قرار

استنادًا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت . قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 / 4 / 1981 ما يلي :

1 — يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعة الإيرانية مبلغ قدره أربعة آلاف دينار إذا كان عسكريًا ، وألفان وخمسمائة دينار إذا كان مدنيًا في حالة طلاق زوجته أو في حالة تسفيرها إلى خارج القطر .

2 — يشترط في منح المبلغ المشار إليه في الفقرة 1 من هذا القرار ثبوت حالة الطلاق أو التسفير بتأييد من الجهات الرسمية المختصة وإجراء عقد زواج جديد من عراقية .

3 — يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

هذا وكانت السلطة الفاشية في العراق قد أصدرت في السنوات الماضية عددًا من القرارات منعت بموجبها بقاء موظفي الدولة من المتزوجين بأجنبيات في وظائفهم وأعمالهم مما اضطر بعض المشمولين بتلك القرارات من إجراء طلاق صوري لزوجته الأجنبية مبقيًا إياها مع أطفالها في بيته أو في منزل أهله وذويه أو أقاربه محاولاً بطريقة أو بأخرى تعديد إقامتها بصورة مشروعة وترك بعضهم الآخر الخدمة في دوائر الدولة ومؤسساتها للانصراف إلى العمل الحر للبحث عن مصدر رزق آخر للعيش مع زوجته الأجنبية وأطفالهما ، وفضل آخرون وأغلبهم من أصحاب الكفاءات العلمية العالية

مغادرة العراق بصحبة زوجاتهم الأجنبيات وأطفالهم إلى بلدان زوجاتهم للإقامة والاستقرار نهائياً والعمل فيها أو التوجه إلى جهة أخرى خارج العراق للغرض نفسه . وكان أغلب هؤلاء قد تزوجوا من أجنبيات من بلدان أوروبا المختلفة منذ سنوات وأثناء دراستهم فيها ، وكانت بعض من الأجنبيات المتزوجات من مواطنين عراقيين قد تخلين عن جنسيتهن الأصلية واكتسبن عن طريق التجنس الجنسية العراقية .

إن هذه القرارات إضافة إلى كونها قرارات مجحفة تعسفية ومنافية لروح المادة 11 من الدستور المؤقت التي نصت على أن (الأمرة نواة المجتمع ، وتكفل الدولة حمايتها ودعمها ، وترعى الأمومة والطفولة) فإنها في الوقت ذاته مخالفة لتعاليم الشرائع السماوية وأبسط المفاهيم والمثل والقيم الإنسانية والمعايير والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن كونها اعتداء واضحاً على حقوق الإنسان وانتهاكاً صارخاً لحريته .



ملاحق الكتاب

أولاً : قوائم ما توافر من أسماء ضحايا الإرهاب في العراق متضمنة أساليب التصفية (الإعدامات — الموت تحت التعذيب الوحشي — الاغتيالات — التسميم بواسطة المواد الكيماوية ... إلخ) .

ثانياً : ما توافر من صور بعض شهداء الحركة الوطنية العراقية من مختلف الانتماءات السياسية .

ثالثاً : صور بعض التقارير الطبية التي تؤكد حالات التعذيب مع المعتقلين السياسيين من قبل أجهزة القمع الصدامية واستخدامها للمواد الكيماوية السامة والقاتلة ضد هؤلاء المعتقلين السياسيين .

رابعاً : قائمة بأسماء السجون والمعتقلات العلنية والسرية في العراق .

خامساً : نداء المكتب المركزي للمنظمات الشعبية العراقية إلى أحرار وشرفاء العالم ودعوتهم للتضامن مع شعبنا في العراق .

سادساً : نداء جمعية الحقوقيين العراقيين إلى القوى والحركات والأحزاب والمنظمات والهيئات الاجتماعية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية حول انتهاكات السلطة الصدامية لحقوق الإنسان في العراق .

سابعاً : صور لكراسات ووثائق تدين الإرهاب في العراق .

ملحق رقم 1

يتضمن ما يتوافر من أسماء المواطنين من ضحايا الإرهاب الفاشي في العراق مبيّنًا فيه أساليب التصفية المتعددة (الإعدامات — الموت تحت التعذيب — الاغتيالات — التسميم بالمواد الكيميائية السامة والقاتلة ... إطلاق العيارات النارية وحوادث الاصطدام والدهس المتعمد بواسطة السيارات ... إلخ) .

ما توافر من أسماء المواطنين من ضحايا الإرهاب الفاشي في العراق

للفترة من عام 1968 حتى عام 1983

ممسلسل	الاسم	أسلوب التصفية
1	محسن فنجان	عامل — بغداد — اغتالته السلطة الفاشية أمام جبهة من عمال معمل سجاير بغداد ظهر يوم 5 أيلول — سبتمبر عام 1968 .

- 2 جبار لفته عامل — بغداد — اغتالته السلطة
الديكتاتورية أثناء الهجوم الذي قامت به
لكسر الإضراب الشهير لعمال معمل
الزيوت في بغداد في تشرين الأول — أكتوبر
عام 1968 .
- 3 عبد الزهرة مزبان عامل — بغداد — اغتيل على أيدي جلاوزة
السلطة الفاشية .
- 4 أزهر صالح الجعفري طالب جامعي — بغداد أهوار — الناصرية
- 5 عماد عبد الجبار طالب جامعي — بغداد — تشرين أول
أكتوبر عام
- 6 سامر الحلبي مهندس — بابل (الحلة) 1968
- 7 مطشر حواس طالب جامعي — بغداد (المحمودية) أعدم
في 5 / 1 / 1969 بعد محاكمة صورية .
- 8 نصيف الحاج صبري عسكري (نائب ضابط) أعدم في
5 / 1 / 1969 .
- 9 أحمد محمود الحلاق عامل — السليمانية — اختطف في بغداد
بتاريخ 16 / 1 / 1969 وتوفي تحت التعذيب
في معتقل قصر النهاية الرهيب .
- 10 متي الهندو عامل — بغداد — اختطف في بغداد بتاريخ
16 / 1 / 1969 وتوفي تحت التعذيب في
معتقل قصر النهاية الرهيب .

- 11 عبد الكريم مصطفى نصرت ضابط (عميد ركن مظلي) — بغداد —
اغتيال في 27 / 1 / 1969 في داره ومثل
بجسده .
- 12 سامي محمد علي الجصاني موظف — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط
— فبراير عام 1969 .
- 13 هاشم شمس الألوسي معلم — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط
— فبراير عام 1969 .
- 14 نوري كمال العاني عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط
— فبراير عام 1969 .
- 15 جبار محمد علي الربيعة موظف (محاسب) — ديالى —
(خائفين) اعتقل وتوفي تحت التعذيب
في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام
1969 .
- 16 شعبان كريم عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط
— فبراير عام 1969 .
- 17 مام عبد الله عامل — السليمانية — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط
— فبراير عام 1969 .

- 18 كشاش مكور عامل — النجف — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 19 صبري موسى عطية طالب جامعي — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 20 فائق إلياس عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 21 وردة داود طالب ثانوي — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 22 عادل كريم التميمي مهندس — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 23 عزيز فعل ضمد عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في شباط — فبراير عام 1969 .
- 24 صالح رضا العسكري معلم — التأميم (كركوك) — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في نيسان — إبريل — عام 1969 ورميت جثته الممثل بها في نهر دجلة .

- 25 عبد العزيز البدرى رجل دين — بغداد — (سامراء)
— اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل
قصر النهاية عام 1969 .
- 26 كمال نامق عامل — السليمانية — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في نيسان
— إبريل عام 1969 .
- 27 محسن الكعبي فلاح — واسط (الكويت) — الحني
— اغتيل في ناحية المنارة بتاريخ
9 / 5 / 1969 .
- 28 لطيف محمد مراد طالب ثانوي — السليمانية — اعتقل وتوفي
تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في
حزيران — يونيو عام 1969 .
- 29 حاتم سرحان عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في تموز
— يوليو عام 1969 .
- 30 وليد الخالدي عامل — بغداد — اغتيل في ساحة السباع
ببغداد في تشرين الثاني — نوفمبر عام
1969 .
- 31 إدور عبد النور عامل — بغداد — اغتيل في ساحة السباع
ببغداد في تشرين الثاني — نوفمبر عام
1969 .

32	عبد الودود عبد الجبار	ضابط (ملازم) — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في عام 1969 .
33	حسين علي	عامل — اغتيل في 7 / 11 / 1969 .
34	عبد الرزاق مطلق	أستاذ جامعي بجامعة الموصل — الموصل — اغتيل في جامعة الموصل عام 1969 .
35	محمد الحضري	مدرس — القادسية (الديوانية) — الشامية — اغتيل في 21 / 3 / 1970 ورميت جثته المشوهة قرب قناة الجيش ببغداد .
36	عزيز أبو نجم	فلاح — واسط (الكوت) — اغتيل في ريف الكوت في نيسان — إبريل — عام 1970 .
37	ناجي عبود العقابي	معلم — واسط (الكوت) — اغتيل في ريف العمارة في نيسان — إبريل — عام 1970 .
38	موسى عطية	فلاح — واسط (الكوت) — اغتيل في ريف العمارة في نيسان — إبريل عام 1970 .
39	ستار خضير	معلم — بغداد — اغتيل عام 1970 .
40	عبد الأمير سعيد	عامل — بغداد — اغتيل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1970 .

41	مصطفى ظاهر	فلاح — ذي قار (الناصرية) — اغتيل في ريف الناصرية عام 1970 .
42	كاظم الجاسم	فلاح — بابل (الحلة) اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1970 .
43	عزيز حميد	عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1970 .
44	ماجد العبايجي	ضابط — بغداد — توفي تحت التعذيب عام 1970 .
45	مشكور مطرود	عامل — بغداد — توفي تحت التعذيب عام 1970 .
46	جواد عطية	كاسب — بابل (الحلة) — توفي تحت التعذيب عام 1970 .
47	يوسف خليفة المندلاوي	موظف — ديالى — مندلي — اغتيل في قسبة مندلي ليلة 14 / 1 / 1971 .
48	عدنان طه الكاكا يحي	عامل — التأميم (كركوك) — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية — كانون الثاني — يناير عام 1971 .
49	سعيد بجاي	فلاح — ذي قار (الناصرية) — اغتيل في ريف الناصرية في 10 / 2 / 1971 .
50	محمود ناصر الخفاجي	عامل — القادسية (الديوانية) — اغتيل في الديوانية بتاريخ 28 / 4 / 1971 .

- 51 معين حسن النهر طالب — بغداد — اغتيل على أيدي جلاوزة السلطة الفاشية في أثناء محاولة اعتقاله بتاريخ 22 / 5 / 1971 .
- 52 محمد كريم عامل — بغداد — اختطف من أحد شوارع بغداد في 23 / 5 / 1971 ورميت جثته المشوهة قرب داره .
- 53 نصر الدين مجيد مدرس — ديالى — خانقين — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية ورميت جثته المشوهة أمام داره بتاريخ 23 / 5 / 1971 .
- 54 رافع نافع الكبيسي عامل — بغداد — اغتيل في ريف الكوت بتاريخ 3 / 6 / 1971 .
- 55 عادل مردان الساعدي طالب ثانوي — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية ورميت جثته المشوهة في مدينة الحلة بتاريخ 5 / 6 / 1971 .
- 56 جعفر نجم العبود طالب — بابل (الحلة) — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية ورميت جثته في الحلة بتاريخ 7 / 6 / 1971 .
- 57 محمد الحميري موظف — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1971 .
- 58 صالح مهدي المشهداني عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1971 .

- 59 عبد الإله محسن دخیل عامل — نینوی (الموصل) — اغتیل عام 1971 .
- 60 زهیر علاوی خریج کلیة التجارة بجامعة بغداد — بغداد — اغتیل فی ریف الدیوانیة بتاريخ 8 / 6 / 1971 .
- 61 معن رحیم مهندس — بابل (الحلة) — اعتقل وتوفی تحت التعذیب فی معتقل قصر النهایة بتاريخ 15 / 6 / 1971 ورمیت جثته المشوهة فی الحلة .
- 62 عدنان محمد محسن العزاوی طالب ثانوی — بغداد — اغتیل علی أیدی جلاوزة السلطة الفاشیة فی ریف الشطرة بتاريخ 14 / 7 / 1971 .
- 63 محمد صالح الجبوری مدرس ثانویة زراعة الموصل — نینوی (الموصل) — اعتقل فی تموز — یولیو عام 1971 وتوفی بعد اعتقال وتعذیب طویل .
- 64 ولید الخیرو ضابط (ملازم) — نینوی (الموصل) — اعتقل وتوفی تحت التعذیب فی معتقل قصر النهایة فی آب — أغسطس — عام 1971 .
- 65 داخی عبید فلاح — بابل (الحلة) — اغتیل فی ریف الحلة فی آب — أغسطس عام 1971 .

- 66 مدلول السيد جابر فلاح — بابل (الحلة) — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في آب — أغسطس — عام 1971 .
- 67 علي حسين البرزنجي موظف — السليمانية — برزنجية — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في آب — أغسطس — عام 1971 .
- 68 حسن نوري عبد الشريفي طالب ثانوي — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في آب — أغسطس عام 1971 .
- 69 رضا حاذور فلاح — بابل (الحلة) — اغتيل في ريف الحلة في 13 / 8 / 1971 .
- 70 كمال خورشيد عامل — أربيل — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية بتاريخ 31 / 8 / 1971 ورميت جثته المشوهة قرب منطقة قضاء الطوز بمحافظة صلاح الدين .
- 71 خالد الأمين شاعر و مترجم — ذي قار الناصرية — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية عام 1971 .
- 72 صاحب ملا علي فلاح — ذي قار .
- 73 عبد الأمير رشاد فلاح — واسط (الكوت) .
- 74 كاظم العناني فلاح — واسط (الكوت) .
- 75 أبو عليوي فلاح — واسط (الكوت) .
- اغتيلوا بتاريخ 7 / 9 / 1971 في قضاء الحلي على أيدي جلاوزة السلطة الفاشية ثم قاموا بسحل جثثهم بالخليل .

خيري جاهل شريف	76	فلاح .
جواد ثجيل حمود	77	فلاح .
ماهر عليوي سعدون	78	فلاح .
مطشر منشد	79	فلاح .
صاحب علي حسين	80	عسكري متقاعد
اغتيالهم السلطة الفاشية في 7 / 9 / 1971 .		
محمد حسون الدجيلي	81	موظف — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في عام 1971 .
طارق علي السهبان	82	طالب — اغتيل في عام 1971 .
صالح أحمد العبيدي	83	اغتيال عام 1971 .
صابر خلف	84	توفي تحت التعذيب عام 1971 .
حسن علي عناد	85	توفي تحت التعذيب عام 1971 .
عبد علي لعبيبي	86	معلم — البصرة — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في قصر النهاية في 9 / 9 / 1971 ورميت جثته المشوهة في القرنة .
سوادي ضاحي بطي	87	فلاح اغتيل في 11 / 9 / 1971 .
سعدون عبيد الجنابي	88	عامل — بابل (الحلقة) — اغتيل في ريف الحلقة بتاريخ 11 / 10 / 1971 .
جبار قمبر الفيلي	89	طالب ثانوي — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية بتاريخ

12 / 11 / 1971 ورميت جثته المشوهة قرب
معسكر الرشيد ببغداد .

90 سالم صادق الفيلي طالب ثانوي — بغداد — اعتقل وتوفي
تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية بتاريخ
21 / 11 / 1971 ورميت جثته المشوهة قرب
داره ببغداد .

91 كريم خماس القصاب قصاب — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في كانون
الأول — ديسمبر — عام 1971 .

92 حسين علي المحسن موظف — بابل (الحلة) — الإسكندرية
— اغتيل في عام 1971 .

93 ماجد حامد حسين الخالدي معلم — كرمة بني سعيد ذي قار
(الناصرية) .

94 رهيف آل خزيعل الساعدي صياد — كرمة بني سعيد

95 مجيد مناظير عامل — كرمة بني سعيد .

96 كاظم محمد عمار فلاح — كرمة بني سعيد .

اعتقلوا في منتصف كانون الأول — ديسمبر عام 1971 وتوفوا بعد أشهر تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية .

97 فؤاد الركابي وزير سابق — قائد سياسي معروف

— اغتيل في بداية عام 1972 داخل سجنه

من قبل أحد مأجوري السلطة الفاشية الذي

كان قد أدخلته لغرض قتل المواطن المذكور

حيث طعنه بسكين في رقبته أمام أنظار
المستولين والحراس والسجناء في سجن بعقوبة
وتوفي هذا المواطن متأثراً بجراحه .

- | | | |
|-----|-------------------|---|
| 98 | كريم جبار الفيلي | عامل — بغداد — اعتقل وتوفي تحت
التعذيب في معتقل قصر النهاية في كانون
الثاني — يناير — عام 1972 ورميت جثته
في منطقة حي جميلة بمدينة بغداد . |
| 99 | حميد سعيد الصكر | مدرس — بابل (الحلة) — اعتقل وتوفي
تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في
كانون الثاني — يناير عام 1972 . |
| 100 | فتح الله عزت | عمام — لتأميم (كركوك) — اختطف في
26 / 1 / 1972 وتوفي تحت التعذيب في
معتقل قصر النهاية . |
| 101 | مظفر ميران الفيلي | طالب — بغداد — أعدم في سجن أبي
غربي بغداد بتاريخ 1 / 2 / 1972 . |
| 102 | علي حسن الغزي | عامل — بغداد — أعدم في سجن أبي غربي
بيغداد بتاريخ 1 / 2 / 1972 . |
| 103 | فائق يعقوب الأصفر | طالب — بغداد — أعدم في سجن أبي غربي
بيغداد بتاريخ 1 / 2 / 1972 وكان عمره 16
عاماً فقط . |
| 104 | شاكر النعماني | عامل — واسط (الكوت) — أعدم في
سجن أبي غربي بيغداد بتاريخ
1 / 2 / 1972 . |

- 105 ريجان كريم عسكري (نائب ضابط) — بغداد — اعتقل عام 1972 وأعدم بنفس العام .
- 106 محسن ناجي بصبوص عامل — بابل (الحلة) — اعتقل وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في 1 / 2 / 1973 .
- 107 علي البناء عامل — التأميم (كركوك) — أعدم في تموز — يوليو عام 1972 .
- 108 شاكر محمود عامل — البصرة — اغتيل بتاريخ 7 تشرين الثاني — نوفمبر عام 1972 عن طريق دهسه مع ابنته في أحد شوارع بغداد بسيارة تابعة لأجهزة أمن السلطة الفاشية .
- 109 سعدون البيرماني موظف (مدير حسابات) — بغداد — كان قد اعتقل عام 1972 وأطلق سراحه وطلب إليه بمراجعة مديرية أمن محافظة واسط وفي الطريق العام بغداد — واسط صدمت سيارته بسيارة كبيرة تابعة لأجهزة القمع الفاشية فقتل غيلة هو وعائلته .
- 110 محمد رشيد عامل — نينوى (الموصل) — اغتالته جلاوزة أجهزة أمن السلطة الفاشية بإطلاق النار (الرصاص) عليه عام 1972 .
- 111 جميل جزاع الخطيب ضابط (ملازم أول) — بغداد — كان قد اعتقل وتعرض إلى تعذيب وحشي حيث

توفي بعد أيام من إطلاق سراحه عام 1972
تحت تأثير الزرنيخ ونترات الذهب .

112 خاشع عبد الجبار ضابط (ملازم أول) — بغداد — اعتقل
وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية
في عام 1972 .

113 حسين شيرواني ضابط شرطة (عقيد شرطة) — أربيل
— شيروان — اعتقل وتوفي في معتقل قصر
النهاية تحت التعذيب وتأثير التسمم بالزرنيخ
عام 1972 .

114 مجيد أحمد حميد عسكري (عريف) — أربيل — اعتقل
وتوفي تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية
عام 1972 .

115 أمين الحيون خريج كلية اللغات — ذي قار (الناصرية)
— سوق الشيوخ — اغتيل في بغداد في
صيف عام 1972 .

116 طلال سعدي حليم طالب جامعي — بغداد — اعتقل وتوفي
تحت التعذيب في معتقل قصر النهاية في آذار
— مارس عام 1973 .

117 خلف جاسم الخفاجي ضابط (ملازم أول) — بغداد — اعتقل
وتوفي في آيار — مايو عام 1973 في معتقل
قصر النهاية على إثر حقه بمادة سامة .

- 118 سليم مجول المعيني ضابط (رائد) — بغداد — اعتقل وتوفي تحت التعذيب وعلى إثر إعطائه مادة سامة في معتقل قصر النهاية عام 1973 .
- 119 عبد الله الكربولي ضابط شرطة — أعدم في 20 / 5 / 1975 .
- 120 دريد الطائي عامل — نينوى (الموصل) — كان قد اعتقل منذ أوائل عام 1971 ونفذ به حكم الإعدام في 15 / 8 / 1973 .
- 121 عبد الرحمن كريم المشهدي ضابط (ملازم) — أعدم رميًا بالرصاص في معسكر الرشيد ببغداد بتاريخ 26 / 12 / 1973 .
- 122 جوهـر قادر فلاح
- 123 حمد محمد أمين فلاح
- 124 فؤاد عبد الله كاتب
- 125 صابر حمة عبد الله أربيل
- 126 محسن حمة رش أربيل
- 127 إحسان حمة رش أربيل
- 128 ملا حيدر محمد قضاء الطور — محافظة صلاح الدين .
- أعدموا في آذار — مارس عام 1974 .
- 129 أحمد عباس كاكا أربيل
- 130 حسـيب قادر أربيل
- 131 عبد الواحد جوامير أربيل
- اعتقلوا في أربيل ثم نقلوا إلى بغداد حيث نفذ بهم حكم الإعدام جميعًا في بداية نيسان — إبريل عام 1974 .

أربيل	حميد محمد رشيد	132
أربيل	خديدة سبيل	133
أربيل	تحسين حاج أحمد	134
أربيل	إحسان جمعة حسين	135
أربيل	محمد فيض عبد الله	136
طالب جامعي — أعدمته السلطة الفاشية في 1974 / 4 / 24 .	سرور علي قادر	137
طالب جامعي بغداد .	جواد مراد الهماوندي	138
طالبة جامعية — بغداد .	ليلى قاسم حسن	139
طالب جامعي — أربيل .	نريمان فؤاد مستي	140
طالب جامعي — أربيل .	إزاد سليمان بايزيدان	141
طالب جامعي — أربيل .	حسن حمة رشيد	142
اعتقلوا في بغداد ثم نفذ بهم حكم الإعدام مساء يوم 4 / 5 / 1974 .		
مهندس .	محمود نوري القراداغي	143
طالب جامعي	آزاد حسين	144
طالب جامعي	برهان عبد الله	145
طالب جامعي	محمد صالح سلام	146
طالب جامعي	هيو عبد الغفور	147
طالب ثانوي	سوزان محمد صالح	148
طالب ثانوي	آزاد نوري حمة علي	149
طالب ثانوي	عبد الغني غريب	150
طالب ثانوي	صلاح عبد الكريم الفيلي	151

طالب ثانوي — تجارة .	غريب محمود	152
طالب معهد المعلمين	محمد محمود زيتل	153
طالب متوسطة .	سلمان حمة أغا	154
أعدمتهن السلطة الفاشية في نيسان — إبريل 1974 .		
فلاح — محافظة ذي قار (الناصرية) اغتيل أمام داره في عام 1974 .	ناصر شفي	155
فلاح — أربيل — اختطف ووجدت جثته ملقاة في منطقة قضاء الخالص بمحافظة ديالى بتاريخ 14 / 4 / 1974 .	حمة سارو	155
طالب — بغداد — اعتقل في أواسط عام 1973 وأعدم في بغداد بتاريخ 25 / 4 / 1974 .	ظافر حسن النهر	157
طالب — بغداد — أعدم في بغداد بتاريخ 25 / 4 / 1974 .	عماد هاشم الصالحي	158
عامل — بغداد — أعدم في بغداد بتاريخ 25 / 4 / 1974 .	خالص عبد المجيد	159
معلم — البصرة — أعدم في بغداد بتاريخ 25 / 4 / 1974 .	ناظم كاظم	160
طالب — ميسان (العمارة) — أعدم في بغداد بتاريخ 24 / 4 / 1974 .	جعفر هادي	161
رجل دين — دهوك — اعتقل في مائس — مايو عام 1974 وتوفي تحت التعذيب في سجون السلطة الفاشية .	ملا علي الشمساني	162

- 163 عبد النبي عبد المجيد شاعر — واسط (الكوت) .
- 164 حسن عواد عامل — واسط (الكوت) .
- اختطفوا من واسط (الكوت) وأعدموا في بغداد في مايس — مايو عام 1974 .
- 165 حبيب إلياس عل بك موظف — أربيل — عينكاوة — اختطف مع مواطن آخر من دائرتيها مديرية انحصار تبغ بغداد ووجدت جثثهما في مايس — مايو عام 1974 .
- 166 أنور درويش عامل — محافظة التأميم (كركوك) .
- 167 رشيد جعفر عامل — محافظة التأميم (كركوك) .
- أعدمتهما السلطة الفاشية بتاريخ 21 / 7 / 1974 .
- 168 سليم خلف الديلمى طالب جامعي — بغداد — أعدمته السلطة الفاشية في آب — أغسطس عام 1974 .
- 169 ملا رؤوف علي عامل — التأميم (كركوك) — أعدم في 30 / 10 / 1974 .
- 170 ولي مام عباس عامل — التأميم (كركوك) — داقوق .
- 171 لطيف عبد الله الكاكائي عامل — التأميم (كركوك) — داقوق .
- أعدمتهما السلطة الفاشية بتاريخ 12 / 11 / 1974 .
- 172 شيرزاد إسماعيل معلم — أربيل — اختطف من ناحية تل الخيم في أربيل وأعدم في الموصل في كانون أول — ديسمبر عام 1974 .

عارف البصري	رجل دين — النجف	173
عز الدين القبانجي	رجل دين — النجف	174
عماد الدين التبريزي	رجل دين — النجف	175
نوري طعمة	رجل دين — النجف	176
حسين محمد علي جلوخان	رجل دين — النجف	177

أعدمتهم السلطة الفاشية في كانون الأول — ديسمبر عام 1974 .

عبد الله علي	عامل — أربيل — اغتيل على أيدي جلاوزة السلطة الفاشية في كانون الثاني — يناير عام	178
--------------	---	-----

. 1975

حسين السميّط	فلاح — كان قد اعتقل وابنه عدنان حسين السميّط بسبب مغادرة اثنين من أبنائه العراق لظروف الإرهاب السائدة وتوفي تحت التعذيب في سجن الرمادي بتاريخ	179
--------------	---	-----

. 1974 / 7 / 1

عدنان حسين السميّط	فلاح — كان قد اعتقل مع والده حسين السميّط بسبب مغادرة اثنين من أشقائه لظروف الإرهاب السائدة وتوفي تحت التعذيب في سجن الرمادي بتاريخ	180
--------------------	---	-----

. 1974 / 7 / 1

محمد سلطان	سائق سيارة — نينوى (الموصل) — اعتقل في منتصف آب — أغسطس عام 1974 (بغية إجبار شقيقه الذي كان قد التجأ إلى القطر العربي السوري للعودة	181
------------	---	-----

وتسليم نفسه إلى السلطة الفاشية (وتعرض إلى تعذيب وحشي رغم حالته الصحية المتدهورة وتوفي على أثره بتاريخ 24 / 8 / 1974 وسلمت جثته المشوهة إلى أهله .

- | | | |
|---|--------------------|-----|
| اعتقل في حزيران — يونيو عام 1974 بسبب التحاق شقيقه بالحركة الكردية المسلحة أثناء تجدد القتال بينها وبين السلطة الفاشية لإرغام شقيق المواطن المذكور بتسليم نفسه إلى السلطة الديكتاتورية وتوفي هذا المواطن نتيجة تعرضه لتعذيب وحشي وهو من سكنة قضاء تلعفر بمحافظة نينوى . | محمد يونس رضا | 182 |
| طالبة — توفيت تحت التعذيب في مايس — مايو عام 1974 . | جاكول عبد الله | 183 |
| طالب — توفي تحت التعذيب في حزيران — يونيو عام 1974 . | حسين بيروز عبدو | 184 |
| طالب — توفي تحت التعذيب في تموز — يوليو عام 1974 . | محمد علي | 185 |
| | عبد الله محمد عزيز | 186 |
| | الحاج حمه سعيد | 187 |
| | محمد حاشوش | 188 |
| | غازي خضير العطار | 189 |

محمد موسى	190
الحاج أحمد قادر القصاب	191
الحاج حمة جان	192
حسيية كريم	193
عادل محمود	194
محمود معروف	195
مصطفى فقي	196
عبدو عقيدى	197
مصطفى شكرخان	198
رشو شروفت	199
بركات رشو	200
توفوا تحت التعذيب عام 1974 .	
رفو داود	201
حسن قاسم عرب	202
قمبر قاسم عرب	203
صبيحي حسين شامو	204
علي خلف تامر	205
خلف سيد	206
خدادا فولو	207
درويش داود إلياس	208
سيمو دبلوس إلياس	209
عثمان دبلوس إلياس	210
إلياس إلياس	211
عبد الله عبد الله	212
مراد إدوارد	213

مرزا قاسم عبد	214
إلياس حسو	215
السيد علي إبراهيم	216
هدايت ياسين	217
حميد مولود	218
جبار عمر	219
معلم — أعدم عام 1974 .	220
أعدم في مايو عام 1974 .	221
أعدم في مايس — مايو عام 1974 .	222
أعدم في حزيران — يونيو عام 1974 .	223
أعدم في حزيران — يونيو عام 1974 .	224
أعدم في تموز — يوليو عام 1974 .	225
أعدم في تموز — يوليو عام 1974 .	226
عبد الرحمن بيروزخان	227
عدنان سمين	228
رضا أحمد	229
أمين عليوي	230
عادل أمين رفيق	231
عزت رشيد	232
حمة صالح	233
رحمن محمد آري	234
فرج دركي	235
أحمد سكاف هندي	236
سعيد مراد بزو	237
أعدموا في آب — أغسطس عام 1974 .	

جمال الحاج محمود	238
جمال زيدان زوراب	239
هانو جابو	240
صلاح محمد عثمان	241
شيخ حسن	242
علي أبو شوارب	243
طالب شيخ بابا	244
درويش أحمد حسن	245
محمد شيخ معروف	246
ميخا صيوا	247
عثمان محمود	248
كريم سيد حمة أمين	249
الحاج عبد الكريم الحاج	250
أحمد قادر	251
عبد هفتاري	252
أمين قادر	253
عباس محمد أمين	254
أعدموا في أيلول — سبتمبر عام 1974 .	
خليل إبراهيم	255
رحيم حسن سيد	256
جوهر محمد مصطفى	257
حمود محمد ألطه	258
طالب حسين محمد	259
عبد وارش عبدي	260
بيرواشير سيكور	261

صبيحي موسى إبراهيم	262
مجيد سليم محمد	263
سامان سادو	264
زيدان حسين حاجي	265
صلاح علي	266
حسين عبد القادر	267
محمد خورشيد	268
خضر سليم	269
جليل سليم	270
جلال عثمان	271
صباح صادق	272
كريم بابا	273
عبد الله صالح	274
جبار سعيد	275
حسين خورشيد	276
عز الدين الجزائري	277
حسين سيد محمد كاظم	278
مظفر بندر مخرب	279
محسن إسماعيل	280
علي عبد معارج	281
نوري محمد حسن طعمة	282
الشيخ ناظم العاصي	283
حنا إلياس مونا	284
بهرام أحمد أمين بك	285
أعدموا في تشرين الأول — أكتوبر عام 1974 .	
أعدما في تشرين الثاني — نوفمبر عام 1974 .	
فلاح — اغتيل في 31 / 8 / 1974 .	
عسكري — أعدم في 9 / 5 / 1974 .	
عسكري — أعدم في 3 / 3 / 1975 .	
أعدم في عام 1974 .	
اغتالته السلطة الفاشية بدس السم له .	
أعدم في 11 / 3 / 1975 .	
أعدم في عام 1975 .	

طالب — أعدم في عام 1975 .	نوزاد نجم الدين يارولي	286
سائق — أعدم في عام 1975 .	سالار علي	287
صاحب مقهى — أعدم عام 1975 .	مصطفى جاييجي	288
فلاح — أعدم عام 1975 .	حاجي علي	289
أعدم في عام 1975 .	مام سعيد	290
أعدم في عام 1975 .	جمال أحمد	291
فلاح — أعدم في عام 1975 .	جمال محمد أمين	292
فلاح — أعدم في عام 1975 .	بكر رسول	293
طالب — أعدم عام 1975 .	مشير مقدية	294
فلاح — أعدم في عام 1975 .	بكر عمر	295
عامل — أعدم في عام 1975 .	رفعت نوري	296
جندي — أعدم في عام 1975 .	عبد الجليل عودة	297
جندي — أعدم في عام 1975 .	هادي محسن زبون	298
ضابط — نقيب .	زهت البرزنجي	299
ضابط — ملازم أول	عبد اللطيف البرزنجي	300
<p>كان قد أُلقي القبض عليهما يوم 19 مايو عام 1975 . وحوكما في 20 مايو من العام نفسه من قبل محكمة عسكرية خاصة ، وقد أُخلي سبيلهما لعدم توفر الأدلة غير أنه أُعيدت محاكمتهم ثانية في نفس الليلة من قبل محكمة أخرى حكمت عليهما بالإعدام ونفذ بهما حكم الإعدام رميًا بالرصاص في يوم 22 / 5 / 1975 .</p>		
موظف صحي — أعدم في حزيران	محمد كريط	301
— يونيو عام 1975 .		

302	ثابت عيد	عسكري (نائب ضابط) — أعدم في حزيران — يونيو عام 1975 .
303	خضير جربوع	فلاح — أعدم في حزيران — يونيو عام 1975 .
304	صلاح محمد عبد الله	عامل — نينوى (الموصل) — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
305	محمد صالح عاشور	أستاذ مساعد في كلية الزراعة بجامعة الموصل — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
306	صباح دخيل	فلاح — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
307	مروح دوران	فلاح — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
308	عيسى حنين	فلاح — ذي قار (الناصرية) — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
309	عواد محسن	فلاح — أعدم في آب — أغسطس عام 1975 .
310	محمد صالح رشيد الحمداني	أعدم في 6 / 8 / 1975 .
311	عبد إبراهيم الحمداني	محام — التأميم (كركوك) — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
312	سعدى عبد الجبار الكبيسي	عسكري — التأميم (كركوك) — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .

313	أمين ياسين حسن	عسكري — نينوى (الموصل) — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
314	رشيد إسماعيل خير الله	عامل — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
315	شدود عبود	فلاح — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
316	كمال الحاج شريف	سائق — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
317	ظاهر محمد	فلاح — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
318	جعفر أغا أوي	أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
319	سليمان عبد الله	معلم — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1975 .
320	رؤوف مصطفى غفوري	محام — أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .
321	محمد أحمد نوري	فلاح — أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .
322	عز الدين حسين	فلاح — أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .
323	طاهر عزو	أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .

أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .	نصر الدين أحمد	324
أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .	رحمن محمد درويش	325
فلاح — أعدم في كانون الأول — ديسمبر عام 1975 .	محمد الحاج أحمد	326
أعدم في عام 1975 .	خورشيد فيض	327
أعدم في عام 1975 .	حسن علي الداودي	328
أعدم عام 1975 .	سافا يعقوب	329
عسكري — نينوى (الموصل) أعدم في 3 / 3 / 1976 بعد محاكمة سورية .	غائب عواد الزبيدي	330
عسكري — نينوى (الموصل) أعدم في 3 / 3 / 1976 بعد محاكمة سورية .	هاشم عبد الغفور	331
عسكري — نينوى (الموصل) أعدم في 3 / 3 / 1976 بعد محاكمة سورية .	صالح أحمد محمد	332
عسكري — نينوى (الموصل) أعدم في 3 / 3 / 1976 بعد محاكمة سورية .	حمد سالم الشمري	333
عسكري — نينوى (الموصل) أعدم في 3 / 3 / 1976 بعد محاكمة سورية .	محمد أحمد صالح	334
جندي — أعدم في 11 / 3 / 1976 .	جفات عباس	335
جندي — أعدم في 11 / 3 / 1976 .	عبد الكاظم جعفر	336
جندي — أعدم في 24 / 4 / 1976 .	داخل جفات	337

أعدم في 24 / 4 / 1976 .	نيبار ملا حسين	338
أعدم في 20 / 6 / 1976 .	عبد الرحمن سنجاري	339
معلم — أعدم في 6 / 7 / 1976 .	سعدون محمد علي	340
أعدم في آب — أغسطس عام 1976 .	عارف مصطفى	341
عسكري متقاعد — ضابط صف — أعدم في آب — أغسطس عام 1976 .	عبد الخالق علي حسين	342
طالب ثانوي — البصرة — أعدم في آب — أغسطس عام 1976 .	عبد الجبار عبود	343
طالب جامعي في كلية الإدارة الاقتصادية بجامعة البصرة — أعدم في بداية آب — أغسطس عام 1976 .	قاسم حيدر حسن	344
معلم — خرج معهد المعلمين بالبصرة — أعدم في 5 / 10 / 1976 .	عبد الجبار عيسى	345
موظف — أعدم في عام 1976 .	نصيف الحاج محمد	346
فلاح — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1976 .	الحاج حسن حسين	347
فلاح — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1976 .	سليمان الحاج حسن	348
فلاح — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1976 .	صبري سعدون	349
ضابط — أعدم في عام 1976 .	أحمد أمين عزيز	350
مدرس	أرسلان بايز عزيز	351

352	حسين محمد أحمد	
353	جاسم محمد أحمد	من أهالي الزيار .
354	رشيد عبد الرحمن	
	أعدموا في عام 1976 .	
355	شهاب الشيخ نوري	موظف — السليمانية .
356	جعفر عبد الواحد	مدرس — أربيل
357	أنور زوراب	مدرس — التأميم
	أعدموا في 21 / 11 / 1976 في سجن أبي غريب المركزي ببغداد .	
358	مصطفى رسول شيركو	أعدم في 11 / 10 / 1977 .
359	خضر عبد الله حمة صالح	أعدم في 23 / 1 / 1977 .
360	صالح أحمد	أعدم في 23 / 2 / 1977 .
361	ياسين مامند رسول	أربيل — أعدم في 23 / 2 / 1977 .
362	نامق محمود توفيق	أربيل — أعدم في 23 / 2 / 1977 .
363	ولي علي بيربال	أربيل — أعدم في سجن الموصل بتاريخ 23 / 2 / 1977 .
364	كريم صابر ميكائيل	أربيل — أعدم في سجن الموصل بتاريخ 19 / 3 / 1977 .
365	رشيد حمة عبد الرحمن	أربيل
366	حسن أحمد محمود	أربيل .
367	محمد سليمان سيد	أربيل
368	حسام محمد أحمد	أربيل
369	عز الدين صدر الدين كريم	أربيل . أعدموا في 29 / 3 / 1977 .
370	حسن سعدون محمد	

371	عبد الرحمن حسن	الاثنان من أهالي أربيل — أعدموا في سجن الموصل بتاريخ 11 / 4 / 1977
372	محمد قاسم علي	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
373	إسماعيل قاسم علي	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
374	نصر الدين نجم الدين علي	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
375	مصطفى عبد القادر	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
376	خسرو عبد الله حمه صالح	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
377	محمد حسين أوج قارداش	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
378	فريدون عبدالقادر	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
379	صلاح مجيد قادر	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
380	ياسين محمد حسن	السلامية — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
381	طاهر حمد حسين	التأميم (كركوك — شوان) أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
382	مولود محمد أحمد	أربيل — (خوشناو) — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
383	عبد الله أسعد علي	التأميم — (كركوك — شوان) — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
384	فوزي نجم نوري	التأميم (كركوك — شوان) — أعدم ليلة 17 / 5 / 1977 .
385	طاهر مارواني	أربيل — أعدم في 18 / 5 / 1977 .
386	عثمان محمد أمين	أربيل — أعدم في 19 / 5 / 1977 .
387	شيخ محمد سعيد	أربيل — فلاح — أعدم في 22 / 5 / 1977 .
388	عبد الرحمن مصطفى	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .

389	محمد أمين صالح حاجي	السليمانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
390	رفيق ظاهر كريم	أربيل — كويسنجق — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
391	مفيد طه كريم	أربيل — كويسنجق — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
392	كريم حميد فقي خضر	أربيل — كويسنجق — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
393	حمة خان إسماعيل رضا	أربيل — كويسنجق — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
394	أنور عباس	أربيل — كويسنجق — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
395	سعيد خضر أحمد	السليمانية — رانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
396	كآل محمد مصطفى	السليمانية — رانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
397	مولود أحمد	السليمانية — رانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
398	سعيد صالح محمد	السليمانية — كلار — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
399	عبد الله أسعد علي	التأميم (كركوك رحيم آوة) — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .

400	علي مولود كاكل	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
401	طاهر محمد عمر	أربيل — مصيف صلاح الدين — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
402	محمد يونس	أربيل — مصيف صلاح الدين — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
403	نعمان إبراهيم قادر	أربيل — بارزان — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
404	طاهر محمد أحمد	التأميم (كركوك — رحيم آوا) — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
405	محمد سليمان سيتو	دهوك — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
406	محمد حسن حسين	السليمانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
407	طله أحمد	التأميم (كركوك — شوان) — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
408	مصطفى رسول مصطفى	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
409	أمين أحمد	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
410	رفيق طاهر	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .

411	أنور عبد الرحمن	السليمانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
412	عبد القادر علي	السليمانية — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
413	عبد الرحمن بيشه بي	أربيل — أعدم في مايس — آيار عام 1977 .
414	حسين أحمد	نينوى — تلعفر — أعدم في 20 / 6 / 1977
415	رشيد محمد عبد الرحمن	نينوى — تلعفر — أعدم في 20 / 6 / 1977
416	جاسم محمد	نينوى — تلعفر — أعدم في 21 / 6 / 1977
417	ملا إبراهيم فقي ملا حسين ملاميرو — جومان — أعدم في حزيران — يونيو عام 1977 .	
418	موفق طه حميد	أربيل — أعدم في تموز — يوليو عام 1977
419	رسول حسين علي	أربيل — جومان — أعدم في تموز — يوليو عام 1977 .
420	صالح توفيق جعفر	التأميم (كركوك) — أعدم في تموز — يوليو عام 1977 .
421	حمة أمين صادق	التأميم (كركوك) — أعدم في تموز — يوليو عام 1977 .
422	محمد نادر إسماعيل	التأميم (كركوك) — أعدم في تموز — يوليو عام 1977 .
423	عمر رشيد مامند	أعدم في 20 / 9 / 1977 .
424	محمد رسول محمد	السليمانية — أعدم في سجن الموصل منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 .

425	قرطاس محمد فتاح	السليمانية — أعدم في سجن الموصل منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 .
426	عثمان شيخ فرج معروف	أربيل — أعدم في سجن الموصل في منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 .
427	اسكندر أحمد محمد	أربيل — أعدم في سجن الموصل في منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 .
428	مفيد حمة صوفي	أربيل — أعدم في سجن الموصل في منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 .
429	عبد الله خضر سليمان سور	السليمانية — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
430	صالح محمود محمد	السليمانية — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
431	مجيد رشيد مامند الجاف	السليمانية — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
432	حسام طه ياسين	أربيل — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل
433	شيخ حمد سليمان	أربيل — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
434	حسين عبد الله مولود	أربيل — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
435	سليمان شيخ حمد سليمان	أربيل — أعدم منتصف ليلة 20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .

- 436 مالك نبي أحمد — أربيل — أعدم في منتصف ليلة
20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 437 صدر الدين إسماعيل أحمد — أربيل — أعدم في منتصف ليلة
20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 438 رسول حسين أحمد — أربيل — أعدم في منتصف ليلة
20 - 21 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 439 ملا محمود علي عبد الله السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 440 كمال محمد صالح السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 441 عبد الله توفيق قادر السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 442 أحمد خضر أحمد السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 443 فائق أمين خضر السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 444 رسول سليمان محمد أمين السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 445 عمر عبد الله حمد الجاف السليمانية — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
- 446 محمد قادر محمد زنكنة — أربيل — أعدم في منتصف ليلة
21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .

علي حد حسين	447	أربيل — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
عثمان أحمد عثمان	448	أربيل — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
مقتدر محمد أمين أحمد	449	أربيل — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
محمود محمد مصطفى	450	دهوك — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
قادر عثمان خالد براوري	451	دهوك — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
شعبان أحمد محمد	452	دهوك — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
عابد عبد الله أحمد	453	دهوك — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
إدريس إلياس قادر	454	نينوى (الموصل) — أعدم في منتصف ليلة 21 - 22 / 9 / 1977 في سجن الموصل .
محمد طيب طاهر	455	السليمانية — أعدم في سجن الموصل ليلة 27 - 28 / 9 / 1977 .
غريب عمر أمين	456	السليمانية — أعدم في سجن الموصل ليلة 27 - 28 / 9 / 1977 .
عبد القادر حكمت داود	457	أربيل — أعدم في ليلة 9 - 10 / 9 / 1977 .
عبد القادر علي قادر	458	أربيل — أعدم في ليلة 9 - 10 / 9 / 1977 .
أحمد حمة كريم	459	السليمانية — أعدم في ليلة 15 - 16 / 10 / 1977 .
نشمي سمير حامد	460	بابل (الحلة) — أعدم في ليلة 15 - 16 / 10 / 1977 .

461	خالد حسين عبد الله	السلامية — أعدم في ليلة
		15 - 16 / 10 / 1977
462	يوسف عثمان قادر	أربيل — أعدم في ليلة 24 / 10 / 1977 .
463	بيروت سعيد رسول	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
464	قادر مصطفى عبد الله	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
465	رسول أحمد بيروت	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
466	عبد الرحمن رسول خضر	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
467	أنور حمة حسن	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
468	محمد رسول شينه	السلامية — أعدم في تشرين أول
		— أكتوبر عام 1977 .
469	محمد حسن قادر	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر
		عام 1977 .
470	وسام حمة ياسين	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر
		عام 1977 .
471	حسين عولة محمد	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر
		عام 1977 .
472	أنور الحاج محمد حسن	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر
		عام 1977 .

طاهر فريق صالح	473	التأميم (كركوك) — أعدم في تشرين أول — أكتوبر عام 1977 .
حمد رشيد جاسم	474	التأميم (كركوك) — أعدم في تشرين أول — أكتوبر عام 1977 .
هادي مه وليري	475	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر عام 1977 .
طلعت خالد	476	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر عام 1977 .
قاسم عزيز	477	أربيل — أعدم في تشرين أول — أكتوبر عام 1977 .
علي أحمد شريف	478	أعدم في 8 / 11 / 1977 .
حوز رسول	479	أعدم في 12 / 11 / 1977 .
أنور حمة أمين	480	السلامية — أعدم ليلة 12 - 13 / 11 / 1977 .
عمر غريب فتح الله	481	السلامية — أعدم ليلة 12 - 13 / 11 / 1977 .
هادي علي عبد الله	482	السلامية — أعدم ليلة 12 - 13 / 11 / 1977 .
ستار صادق حمة أمين	483	السلامية — أعدم ليلة 12 - 13 / 11 / 1977 .
علي معروف شريف	484	السلامية — أعدم في منتصف ليلة 14 - 15 / 11 / 1977 .

جمال حسين علي	485	أرييل — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 15 - 14
يوسف عبد الله نبي	486	أرييل — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 15 - 14
حسن صوفي عبد الله	487	أرييل — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 15 - 14
حمة بايز حمة أمين	488	أرييل — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 15 - 14
صباح خضر رسول	489	أرييل — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 15 - 14
رزاق كريم نانة وا	490	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 11 / 27 - 26
جمال رش علي معروف	491	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 28
عبد الله عزيز زوراب	492	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 28
صابر صالح محمد	493	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 28
كريم محمد صالح	494	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 1 / 28
حمة أمين حويز	495	السليمانية — أعدم في منتصف ليلة . 1977 / 1 / 28

496	خان محمد حيول	نينوى — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 28
497	عمر خياط حسن	السلامانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 30
498	عبد الله قادر	السلامانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 30
499	عبد الله محمود خضر	التأميم (كركوك) أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 30
500	حمد شيخة بيروت	السلامانية — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 30
501	بكر حويز أحمد	أربيل — أعدم في منتصف ليلة . 1978 / 1 / 30
502	مختار أحمد	أعدم في ليلة 31 / 1 / 1978 .
503	عمر رشيد	أعدم في 31 / 1 / 1978 .
504	عباس عزيز عبد الله	أعدم في 4 / 2 / 1978 .
505	علي محمد حبيب	أعدم في شباط — فبراير عام 1978 .
506	كاظم عباس	أعدم في يوم 11 / 2 / 1978 .
507	فيصل قادر إسماعيل	أعدم في يوم 11 / 2 / 1978 .
508	رسول محمد خياط	أعدم في يوم 20 / 2 / 1978 .
509	أحمد حسن عبد الله	أعدم في يوم 4 / 4 / 1978 .
510	لطيف كريم أحمد	أعدم في يوم 4 / 4 / 1978 .
511	عثمان رفيق فرج	أعدم في 4 / 4 / 1978 .

512	مام رسول محمد غفور	أعدم في يوم 4 / 4 / 1978 .
513	حسين رسول حمة	أعدم في يوم 4 / 4 / 1978 .
514	خضر رسول محمود	أعدم في يوم 4 / 4 / 1978 .
515	جوامير سيامير مندلاوي	ضابط — ديالي — مندي — أعدم في 10 / 4 / 1978 .
516	عبد السلام عبد الرزاق	طالب — ديالي — خانقين — أعدم في 10 / 4 / 1978 .
517	سلمان داود حسين	طالب — بغداد — أعدم في 10 / 4 / 1978 .
518	شرو محمد سعيد	طالب — السليمانية — أعدم في 10 / 4 / 1978 .
519	فائق مصطفى عبد الله	أعدم في نيسان 1978 .
520	علي أحمد عزيز	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
521	عمر أحمد	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
522	جمال أحمد مصطفى خوشناو	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
523	نوري شكري علي	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
524	أحمد كاكأ أمين	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
525	محمد حمة فرح	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
526	تحسين حمة أمين فرج	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
527	خالد محسن	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
528	عبد الله حسين حمة	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
529	حمة رشيد جاسم	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .
530	كاظم عبد الجواد	أعدم في نيسان — إبريل 1978 .

أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	عبد الله رسول خضر	531
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	أمين حسين محمود	532
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	عمر رشيد مامند	533
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	عبد الحسين محمد	534
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	لطيف رحيم	535
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	مصطفى رشيد	536
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	ناصر حمة رشيد	537
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	عادل صديق	538
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	حمة رشيد سعيد	539
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	مشير محمد علي	540
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	سليمان زاويته	541
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	لطيف رحيم	542
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	وهاب عثمان	543
أعدم في نيسان — إبريل 1978 .	أحمد عبد الله إسماعيل	544
عسكري — رئيس عرفاء — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	حسين طلال	545
ضابط — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	عامر سلطان	546
أعدم في 1978 / 5 / 17 .	شاكر رحيم	547
شرطي — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	حمد خضر خير الله	548
لاعب كرة قدم — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	مطشر رشيد	549
جندي — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	جعفر عبد الله	550
جندي — أعدم في 1978 / 5 / 17 .	إسماعيل عبد الحسن طاهر	551

552	خميس عباس	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
553	خالد عبد	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
554	حبيب عبد إبراهيم	شرطي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
555	إسماعيل حسين حميد	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
556	حميد خيتم	شرطي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
557	عبد المطلب إبراهيم	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
558	حسين عبد الله	شرطي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
559	صباح شعيا	موظف صحي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
560	عبد الرحمن رحيم	عامل — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
561	عبد الكريم عبد الله الرحمانى	محصل — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
562	عبد الزهرة محمد	معلم — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
563	حميد عبد العال	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
564	صبيح جابر فارس	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
565	عدنان شرهان	جندي — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
566	بشار رشيد	لاعب كرة قدم — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
567	قليو صبيح طلال	عسكري — رئيس عرفاء — أعدم في 17 / 5 / 1978 .
568	خالد علو	جندي — أعدم في 19 / 5 / 1978 .
569	عمر طه علي الدوري	أعدم في 24 / 5 / 1978 .
570	نادر محمد أمين	أعدم في 24 / 5 / 1978 .
571	صباح زاهر شيخ محمد	أعدم في 24 / 5 / 1978 .

572	سهيل شرهان	جندي — أعدم في 24 / 5 / 1978 .
573	مجيد جلوب حافظ	جندي — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
574	عباس فاضل عباس	جندي — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
575	حسين علي الطريحي	جندي — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
576	رحيم هادي كاسب	جندي — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
577	عباس عبد حسن	جندي — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
578	حميد كشاش لفته	عسكري — رئيس عرفاء — أعدم في 27 / 5 / 1978 .
579	خليل سعود الفيصل	ضابط — ملازم — أعدم في 28 / 5 / 1978 .
580	خضر محمود خضر	أعدم في مايس — مايو 1978 .
581	خضر محمود خضر	أعدم في مايس — مايو 1978 .
582	عمر عبد الله عبيد	أعدم في مايس — مايو 1978 .
583	طاهر رشيد زنكنة	أعدم في مايس — مايو 1978 .
584	حسين عبد الرحمن	السلامية — أعدم في 21 / 6 / 1978 .
585	جعفر أسود	السلامية — أعدم في 21 / 6 / 1978 .
586	أنور محمد أمين	مهندس زراعي — أعدم عام 1978 .
587	جواد كريم	السلامية — أعدم في 21 / 6 / 1978 .
588	كمال واحد	السلامية — أعدم في 21 / 6 / 1978 .
589	أبو بكر شيخ نوري	أعدم في 25 / 6 / 1978 .
590	إزاد صالح عبد الله	أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .
591	نوزاد حيدر أحمد	أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .
592	نصر الدين صالح	أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .
593	إبراهيم حسين علي	أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .
594	نادر علي	أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .

أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	نجم الدين عبد الله	595
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	عمر عبد القادر أمين	596
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	محمد أمين	597
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	عزيز بابير	598
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	رشيد أبو بكر	599
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	صابر حسين	600
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	محمد حمدة أمين إسماعيل	601
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	طارق جميل جاسم	602
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	نامق محمد كريم	603
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	عبد الله خضر	604
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	جواد أحمد محمد	605
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	سيد حسن سعيد	606
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	علي قادر عبد الله	607
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	جلال رشيد	608
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	إبراهيم فتاح رسول	609
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	يوسف الحاج سعيد	610
أعدم في حزيران — يونيو عام 1978 .	طه محمد توفيق	611
أعدم في يوم 2 / 8 / 1978 .	طاهر محمد مراد	612
أعدم في يوم 8 / 8 / 1978 .	نوري حمود أحمد	613
ضابط نقيب — أعدم عام 1978 .	حسين علي	614
موظف — أعدم عام 1978 .	إبراهيم العمادي	615
أعدم في عام 1978 .	عبد الله عزو	616
أعدم في عام 1978 .	سليم أحمد جاسم	617
أعدم في عام 1978 .	قرطاس ميرو	618

أعدم في عام 1978 .	حسن صوفي	619
عامل — توفي تحت التعذيب في	جماس وناس	620
3 / 9 / 1978 .		
توفي تحت التعذيب في 3 / 9 / 1978 .	حميد عاتي	621
توفي تحت التعذيب في 1 / 10 / 1978 .	عدنان عبد الجبار	622
أعدم في 26 / 11 / 1978 .	حسن علي نادر	623
أعدم في 31 / 12 / 1978 .	حسن رسول أحمد	624
توفي تحت التعذيب في يناير — كانون الثاني	أحمد وصفي	625
عام 1979 .		
طالب — اغتيل في كانون الثاني — يناير عام	نافع بدوي	626
1979 .		
أعدم في يوم 13 / 2 / 1979 .	جمال محمد سعيد	627
أعدم في 20 / 2 / 1979 .	راغب عثمان	628
أعدم في 20 / 2 / 1979 .	حسين عمر	629
طالب — أعدم في 25 / 2 / 1979 .	هوشيار صالح	630
أعدم في 20 / 3 / 1979 .	بايز محمود حمد	631
معلم — أعدم في 24 / 3 / 1979 .	عزيز محمود	632
أعدم في 24 / 3 / 1979 .	أنور خليفة	633
أعدم في نيسان — إبريل عام 1979 .	مام حاج عثمان	634
طالب — أعدم في 2 / 6 / 1979 .	عواد علي أمين	635
أعدم في 2 / 6 / 1979 .	عثمان العسكري	636

637	محمد عايش	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
638	محيي عبد الحسين	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
639	عدنان حسين الحمداني	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
640	محمد محبوب مهدي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
641	غانم عبد الجليل سعودي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
642	خالد عبد عثمان الكبيسي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
643	طاهر أحمد أمين	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
644	وليد محمود سيرة	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
645	غازي إبراهيم أيوب	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
646	فوزي حمودي أحمد	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
647	عبد الخالق إبراهيم السامرائي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
648	ماجد عبد الستار السامرائي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
649	وليد صالح محمد الجنابي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
650	وليد إبراهيم إسماعيل الأعظمي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
651	إبراهيم عبد علي جاسم	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
652	إسماعيل محمود إبراهيم النجار	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
653	بدن فاضل عريبي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
654	طالب محمد صويلح	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
655	نافع حسين علي الكبيسي	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
656	حازم يونس عبد القادر	أعدم في 8 / 8 / 1979 .
657	السيد قاسم شبر	الكوت (واسط) — النعمانية — أعدم في عام 1979 .
658	السيد قاسم حسن المبرقع	بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
659	الشيخ عبد الجبار عبد علي البصري	بغداد — الكاظمية — أعدم في عام 1979 .

660	الشيخ مهدي السماوي	المنفى — السماوة — أعدم في عام 1979 .
661	الشيخ خزعل السوداني	النجف — أعدم في عام 1979 .
662	السيد عباس حسين الشوكي	بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
663	الشيخ محمد علي الجابري	ذي قار (الناصرية) — الفهود — أعدم في عام 1979 .
664	السيد محمد شاكر قاسم المبرقع	بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
665	السيد نجاح حبيب مهدي الموسوي .	بغداد — الكاظمية — أعدم في عام 1979 .
666	الشيخ عباس فاضل صادق	النجف — أعدم في عام 1979 .
667	الشيخ إبراهيم حمودي قنبر	ديالى — أعدم في عام 1979 .
668	محمد عباس خضير	بغداد — الثورة — قتل في عام 1979 .
669	عبد الأمير مشكور	موظف — النجف — توفي تحت التعذيب عام 1979 .
670	فهد إبراهيم حمادي	توفي تحت التعذيب عام 1979 .
671	حسين نعمة مخلف	بغداد — الثورة — أعدم عام 1979 .
672	جاسم خضير لجرير	بغداد — الثورة — أعدم عام 1979 .
673	حسين عاجل حزام	بغداد — الثورة — أعدم عام 1979 .
674	صباح حبيب خالد الشوكي	طالب — بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
675	نجم عبد جبر السوداني	بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
676	علي حسين جبر التميمي	بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .

الحاج كاظم نجم عبود	677
العزاوي	
بغداد — الكاظمية — أعدم في عام 1979 .	
السيد علاء صادق مهدي	678
الشهرستاني	
بغداد — الكاظمية — أعدم في عام 1979 .	
حيدر جابر حمودي	679
واسط (الكوت) — النعمانية — أعدم في عام 1979 .	
محمد جواد شندل	680
واسط (الكوت) — النعمانية — أعدم في عام 1979 .	
الحاج نعيم سلمان داود	681
واسط (الكوت) — النعمانية — أعدم في عام 1979 .	
عبد الجبار فرج الموسوي	682
النجف — أعدم في عام 1979	
الدكتور محمود شاكر	683
السمائي	
المثنى — السماوة — أعدم في عام 1979 .	
قاسم عيادة أبو ذبيح	684
المثنى — السماوة — أعدم في عام 1979 .	
قاسم كاظم العلايس	685
ديالي — أعدم في عام 1979 .	
عبد الخضر وهيب الشمري	686
موظف — ديالي — أعدم في عام 1979 .	
حسين جواد كاظم	687
ديالي — أعدم في عام 1979 .	
هادي محمد محمود	688
ضابط — أعدم في عام 1979 .	
علي عبد محمود	689
عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .	
عطا باقر مهدي	690
عسكري — نائب ضابط — ديالي — أعدم في عام 1979 .	
جاسم فرهود محمد	691
عسكري — نائب ضابط — ديالي — أعدم في عام 1979 .	

692	ناظم عباس مسعود	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
693	عبد الرضا ساجت معارج	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
694	صالح مهدي غائب	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
695	هادي نجم عبود	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
696	علي محمد علي	ضابط — أعدم في عام 1979 .
697	يحيى عبود معارج	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
698	محمد عزيز محمد	ضابط — أعدم في عام 1979 .
699	عبد الوهاب عبد الكاظم عسكري مهدي	عسكري — نائب ضابط — أعدم في عام 1979 .
700	فخري حميد شلاثة	عسكري — عريف — أعدم في عام 1979 .
701	زامل طعمة شياح	عسكري — نائب عريف — بغداد — الثورة — أعدم في عام 1979 .
702	كوثر محمد حسن	عسكري — نائب عريف — أعدم في عام 1979 .
703	حسين عبد عبيد	عسكري — نائب عريف — أعدم في عام 1979 .

704	كريم حسين إسماعيل	جندي — ديالي — أعدم في عام 1979 .
705	عباس عبد علي حسين	جندي — أعدم في عام 1979 .
706	عبد الهادي حنون	جندي — أعدم في عام 1979 .
707	ميثم حسن كاظم	جندي — أعدم في عام 1979 .
708	سعدى صالح فياض	جندي — أعدم في عام 1979 .
709	أحمد شاخ حسن	جندي — أعدم في عام 1979 .
710	ودود داود هادي	جندي — أعدم في عام 1979 .
711	عامر كاظم جاسم العلايس	جندي — أعدم في عام 1979 .
712	محمود صائب علي	جندي — أعدم في عام 1979 .
713	محسن حسن زاير	جندي — أعدم في عام 1979 .
714	محمد كاظم عبيد	واسط (الكوت) — النعمانية — أعدم في عام 1979 .
715	محسن عبد الله لفته	مهندس زراعي — أعدم في عام 1979 .
716	سيد سعيد سيد جعفر	أعدم في عام 1979 .
717	رازو عثمان	أعدم في عام 1979 .
718	الحاج كاظم هادي	أعدم في عام 1979 .
719	الشيخ عبد العظيم الأسدي	أعدم في عام 1979 .
720	السيد حسن النوري	أعدم في عام 1979 .
721	هاني وهاب	أعدم في حزيران — يونيو عام 1979 .
722	إسماعيل خليل	مهندس زراعي — أعدم في تموز — يوليو عام 1979 .
723	قاسم حسن الحاج علي	أعدم في تموز — يوليو عام 1979 .
724	ستار عبد الحسين عيسى	أعدم في تموز — يوليو عام 1979 .

725	مهدي عبد الحسين	توفي تحت التعذيب في تموز — يوليو عام 1979 .
726	فخري شاكر	توفي تحت التعذيب في تموز — يوليو عام 1979 .
727	عبد الكريم جاسم	معلم — البصرة — توفي تحت التعذيب في تموز — يوليو عام 1979 .
728	جبار هادي	توفي تحت التعذيب عام 1979 .
729	عصام صاحب	توفي تحت التعذيب في عام 1979 .
730	خليفة الصفار	طالب — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
731	باقر عبد الملك ديبس	عامل — المثنى — السماوة — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
732	علي صالح	طالب ثانوي — المثنى — السماوة — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
733	جودي رحيم	عامل — المثنى — السماوة — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
734	علي عبد الرزاق	عامل — المثنى — السماوة — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
735	رشيد جعفر	عامل — توفي تحت التعذيب في آب — أغسطس عام 1979 .
736	إحسان وفيق السامرائي	توفي تحت التعذيب عام 1979 .

737	حميد عبد اللطيف السامرائي توفي تحت التعذيب عام 1979 .
738	سهيل طاهر جبار معلم — بغداد — الكاظمية أعدم في 10 / 10 / 1979 .
739	محمد غضبان العسكري معلم — البصرة — التتومة — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
740	جواد البصري طالب في كلية الطب بجامعة بغداد — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
741	حسين مجيد الخفاجي موظف في مصرف الرافدين في الناضرية — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
742	محمد رضا رءوف مهندس — النجف — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
743	محمد جواد الحكاك مهندس — النجف — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
744	علي لعيبي مهندس — بغداد — المأمون — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
745	باسم محمد علي طالب في كلية الطب بجامعة بغداد — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
746	غسان لعيبي طبيب في المستشفى الجمهوري في كربلاء — يسكن بغداد — المأمون — أعدم في 10 / 10 / 1979 .
747	عبد الباقي لعيبي أعدم في 28 / 10 / 1979 .

قيس محسن عبد الباقي لعيبي	أعدم في 28 / 10 / 1979 .	748
سعدى كاظم البغدادي	مهندس — بغداد — أعدم في 28 / 10 / 1979 .	749
حضر عبد الصاحب	مهندس — بغداد — أعدم في 28 / 10 / 1979 .	750
الدكتور محمد عبد الزهرة	أستاذ جامعي — أعدم في 28 / 10 / 1979 .	751
حسين طاهر	مدرس — أعدم في 28 / 10 / 1979 .	752
يوسف ستار عبد الرحمن	أعدم في سجن أبي غريب عام 1979 .	753
محمود علي نعنعا	أعدم في سجن أبي غريب عام 1979 .	754
حسن عبيد الخفاجي	أعدم في سجن أبي غريب عام 1979 .	755
جاسم محمد علي	أعدم في سجن أبي غريب عام 1979 .	756
عبد الحق عبد الصاحب	أستاذ في معهد التكنولوجيا — يسكن بغداد — الكاظمية — أعدم في سجن أبي غريب المركزي في 19 / 11 / 1979 .	757
أحمد عبد الزهرة	طالب في كلية الطب بجامعة البصرة — أعدم في 19 / 10 / 1979 .	758
سعدى كاظم	بغداد — الكرادة الشرقية — أعدم في 19 / 11 / 1979 .	759
جعفر صادق سليمان	موظف في دائرة الإصلاح الزراعي في النجف من أهالي محافظة بابل (الحلة) أعدم في 19 / 11 / 1979 .	760

761	مضر الويس	أقدمت أجهزة القمع الفاشية على اغتياله وألقت بجثته في الشارع العام . عام 1979 .
762	الشيخ محمد صادق	توفي تحت التعذيب عام 1979 .
763	حسام رشيد	ضابط — مقدم ركن — أعدم في آب — أغسطس عام 1979 .
764	بدور حسين مشكور	أعدمته السلطة الفاشية مساء يوم 26 / 8 / 1979 .
765	فائقة فائق عبد الكريم	أعدمته السلطة الفاشية مساء يوم 26 / 8 / 1979 .
766	سلامات عباس يوسف	أعدمته السلطة الفاشية مساء يوم 26 / 8 / 1979 .
767	راضي علي	طالب في الجامعة التكنولوجية — بغداد — تل محمد — اغتالته السلطة الفاشية في عام 1979 .
768	الشيخ فاضل الساعدي	قتل على أيدي أجهزة السلطة الفاشية .
769	عبد الرضا عبود	معاون طبي بمحافظة نينوى من أهالي الكوفة بمحافظة النجف — أعدم في عام 1979 .
770	سهران سلمان حسين	معلم — محافظة ذي قار (الناصرية ناحية الفهود) — أعدم في عام 1979 .
771	علي كاطع الوزان	معلم — محافظة ذي قار (الناصرية — ناحية الفهود) أعدم في عام 1979 .

- 772 عبد الله عبد الرحمن ضابط متقاعد (عميد) — التأميم (كركوك) — أعدم في أوائل شهر كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 773 نجدة نور الدين قوجاغ أستاذ في كلية الزراعة بجامعة بغداد — التأميم (كركوك) — أعدم في أوائل شهر كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 774 الدكتور رضا الدميرجي خبير في مديرية انحصار التبغ — التميم (كركوك) — أعدم في أوائل شهر كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 775 عادل شريف مقال — التأميم (كركوك) — أعدم في أوائل شهر كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 776 عصام حسين الجابري ضابط (نقيب) أعدم رميًا بالرصاص يوم 1 / 2 / 1980 .
- 777 همام عبد الهادي طالب في معهد التكنولوجيا — أعدم يوم 23 / 1 / 1979 .
- 778 كاظم طاهر ذي قار (الناصرية) أعدم في عام 1980 .
- 779 عبد حسين سيد جاسم ذي قار الناصرية — الوركاء .
- 780 موسى ياسين ظافر نائب ضابط — أعدم في 3 / 12 / 1979 .
- 781 ضياء إبراهيم عمران موظف في البنك المركزي العراقي — توفي تحت التعذيب عام 1980 .

- 782 حسين غدار الحميداوي مدرس في ثانوية الرفاعي — أعدم يوم 20 / 3 / 1980 .
- 783 جمال حسين العكيلي ضابط — ملازم أول — من أهالي ناحية النصر — أعدم رميًا بالرصاص في عام 1980 .
- 784 كاظم المصور من أهالي مدينة الهندية — أعدم في عام 1980 .
- 785 محمد عباس بغداد — الكرادة الشرقية — أعدم في عام 1980 .
- 786 نجيب العاني ضابط — عقيد طيار — اغتيل من خلال عملية تخريبية في طائرته عام 1980 .
- 787 قاسم حسن الحاج علي ذي قار — (الناصرية — الشطرة) — توفي تحت التعذيب عام 1980 وألقيت جثته على الطريق العام (الناصرية — الشطرة) .
- 788 جاسم حمادي كربلاء — اغتاله السلطة الفاشية ووجدت جثته معلقة على باب أحد البساتين يوم 21 / 1 / 1980 .
- 789 نوري حسون بغداد — الكرادة الشرقية — اغتاله السلطة الفاشية بعد اختطافه من داره ورميت جثته في منطقة الجادرية ببغداد .

اغتالته السلطة الفاشية في منطقة الحرية بيغداد ليلة 16 / 5 / 1980 .	سند كاظم محمد	790
اغتالته السلطة الفاشية في منطقة المنصور بيغداد ليلة 17 / 5 / 1980 وقام القتل بالمرور فوق جثته بسيارتهم .	زهير العزاوي	791
بغداد — الراشدية — اغتالته السلطة الفاشية مساء يوم 15 / 6 / 1980 وألقوا بجثته أمام ملعب الشعب في مدينة بغداد .	عادل صبار طعان	792
أعطي قذحًا من عصير البرتقال يحتوي على (مادة الثاليوم) القاتلة من قبل أجهزة القمع الفاشية وتوفي في لندن ببريطانيا يوم 16 / 6 / 1980 .	مجدي جهاد	793
أعدم في عام 1980 .	طالب كريم علوان	794
أعدم في عام 1980 .	علي عبد وناس	795
أعدم في عام 1980 .	سليم حسين علوان	796
أعدمته السلطة الفاشية يوم 26 / 4 / 1980 .	محمود سلطان شاكر	797
صيدي — أعدمته السلطة الفاشية يوم 26 / 4 / 1980 .	جلال فاضل	798
بغداد — الثورة — قطاع 69 — أعدمته السلطة الفاشية يوم 11 / 4 / 1980 .	نجم السوداني	799
ضابط — نقيب — أعدم رميًا بالرصاص يوم 1 / 5 / 1980 .	راضي حميد حسين	800

- 801 عبد الأمير (أموري) صاحب محل لبيع الثلج في ساحة النصر
— بيغداد ب (أحد الفروع الواقعة بين
شارع السعدون وشارع أبي نواس) قتلته
أجهزة القمع الفاشية مساء يوم
14 / 5 / 1980 .
- 802 علي عبد الله طالب — محافظة التأميم (كركوك)
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
- 803 شمس الدين علي مروان طالب — محافظة التأميم (كركوك)
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
- 804 عبد الله علي معلم — محافظة التأميم (كركوك) أعدمته
السلطة الفاشية عام 1980 .
- 805 وجدي رشاد معلم — محافظة التأميم (كركوك)
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
- 806 أرجين رشيد طالب في المعهد الإداري — محافظة التأميم
(كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام
1980 .
- 807 عز الدين غازي طالب جامعي بمحافظه التأميم (كركوك)
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
- 808 فاروق عز الدين معلم محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته
السلطة الفاشية عام 1980 .
- 809 أكرم طوزلاوي معلم وفنان — محافظة التأميم (كركوك)
— الطوز — أعدمته السلطة الفاشية عام
1980 .

810	صلاح عبد الله التنكجي	طالب جامعي — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
811	نجم الخفاف	طالب — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
812	محمد عزت الخطاط	معلم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
813	حميد حمزة	خريج معهد التكنولوجيا — محافظة التأميم — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
814	رشيد رضا	معلم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
815	عمسن علي	معلم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
816	محمد إبراهيم	معلم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
817	خالد عثمان	معلم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
818	عز الدين جليل	طالب جامعي — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .
819	جمال عبد الكريم	طالب بكلية الطب بجامعة البصرة — يسكن

بغداد — مدينة الحرية — أعدمته السلطة
الفاشية يوم 20 / 5 / 1980 .

820 سعد الخياط اغتالته السلطة الفاشية يوم 24 / 7 / 1980 .

821 حمد الله عقاب الكبيسي الأنبار — ناحية الكبيسة — أعدمته السلطة
الفاشية في شهر آب — أغسطس عام
1980 .

822 باسم عويد الكبيسي الأنبار — ناحية الكبيسة — أعدمته السلطة
الفاشية في شهر آب — أغسطس عام
1980 .

823 ضياء أحمد طه مدرس في ثانوية الشطرة بمحافظة — ذي
قار — أعدمته السلطة الفاشية في شهر تموز
— يوليو عام 1980 .

824 علي محسن الحداد حداد — محافظة ذي قار — (الناصرية)
— الشطرة — أعدمته السلطة الفاشية في
شهر تموز — يوليو عام 1980 .

825 محمد عبد الحسين الركابي عامل — محافظة ذي قار (الناصرية)
— الشطرة — أعدمته السلطة الفاشية في
تموز — يوليو عام 1980 .

826 علي خير الله القره غولي . مهندس — ناحية النصر — أعدمته السلطة
الفاشية في تموز — يوليو عام 1980 .

827 قيس موسى صائغ — محافظة النجف — أعدمته السلطة
الفاشية في تموز — يوليو عام 1980 .

- 828 الحاج حسين علي إبراهيم صائغ — محافظة النجف — أعدمته السلطة الفاشية في تموز — يوليو عام 1980 .
- 829 حسين محمود ضابط — نقيب — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1980 .
- 930 خالد سعيد ضابط — نقيب — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1980 .
- 831 خالد عبد الغني ضابط — مقدم — محافظة التأميم (كركوك) — أعدمته السلطة الفاشية في 17 / 7 / 1980 .
- 832 علي عبد الله عسكري — جندي — أعدمته لسلطة الفاشية عام 1980 .
- 833 سماعة السيد محمد باقر رجل دين — أعدمته السلطة الفاشية في 8 نيسان — إبريل عام 1980 .
- 834 بنت الهدى شقيقة سماعة السيد محمد باقر الصدر — أعدمته السلطة الفاشية في 8 نيسان — إبريل عام 1980 .
- 835 عبد الكريم الشيعلي وزير الخارجية الأسبق — ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة — اغتالته السلطة الفاشية في 6 نيسان — إبريل عام 1980 .

- 836 مرتضى سعيد عيد الباقي وزير الخارجية الأسبق — سفير العراق لدى
الاتحاد السوفيتي الأسبق — تمت تصفيته
الحديثي
داخل سجنه في مايس عام 1980 بعد أن
حكمت عليه السلطة الفاشية لمدة خمسة
عشر عامًا بتهمة الاشتراك في المؤامرة
المزعومة عام 1979 .
- 837 عبد الحسين محمد عباس معلم — كربلاء — كان قد اعتقل في
البرقعاوي 2 / 10 / 1980 للمرة الخامسة وتوفي في
23 / 10 / 1980 بعد إطلاق سراحه وإرغامه
على تناول كأس عصير دس فيه السم .
- 838 قاسم حسين ياسين — الكاظمية — كان قد اعتقل في
نيسان عام 1980 وتوفي تحت التعذيب .
- 839 عبد الحسين كاظم دعوجي معلم — كربلاء — توفي متأثرًا من جراحه
وآثار التعذيب بعد يوم واحد من إطلاق
سراحه في تشرين أول — أكتوبر عام
1980 .
- 840 جبار غافل معلم — محافظة المثنى — الرميثة — أعدمته
السلطة الفاشية في تشرين الثاني — نوفمبر
عام 1980 .
- 841 إبراهيم محمود محمد السليمانية — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980
في سجن الموصل .
- 842 إبراهيم رسول قادر السليمانية — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980
في سجن الموصل .

843	بيروت إبراهيم مامند	السليمانية — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
844	حسن فقي علي	السليمانية — عسكر — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
845	عثمان خضر مصطفى	السليمانية — عسكر — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
846	محمد الحاج خضر	السليمانية — رانية — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
847	هاوار عبد الله أحمد	دهوك — العمادية — أعدم في ليلة 13 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
848	عمر علي عمر	السليمانية — عسكر — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .
849	عبد الرحمن محم صالح	السليمانية — عسكر — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .
850	لطيف عبد الله إبراهيم	السليمانية — سنسكر — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .
851	أكرم محمد علي ظاهر	السليمانية — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .
852	عثمان محمود محمد	السليمانية — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .
853	أحمد خضر حسين	أربيل — أعدم في ليلة 24 - 11 / 1980 في سجن الموصل .

854	نخضر حمة سور	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
855	حمة حمزة محمد	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
856	فرزة عبد الله فرزة	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل
857	حسين عبد الله حسين	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
858	حسن أمين صالح	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
859	عبد الله حسين عبد الله	السليمانية — قلعة دزة — أعدم في ليلة 29 / 11 / 1980 في سجن الموصل .
860	كامل ماجد مشنت	البصرة — توفي تحت التعذيب في كانون الأول — ديسمبر عام 1980 .
861	رحيم عودة	الكويت (واسط) — توفي تحت التعذيب في كانون الأول — ديسمبر عام 1980 .
862	جميلة كريم	بغداد — توفيت تحت التعذيب عام 1980 .
863	عبد الله عودة عبود	موظف صحي — النجف أعدم عام 1980 .
864	داود سليم	موظف في البنك المركزي — توفي تحت التعذيب في 9 / 2 / 1980 .

- 865 سلوى البحراني مدرسة في جامعة بغداد — اعتقلت كرهينة لإجبار ابنها الذي يشك في انتائاه إلى حزب الدعوة على تسليم نفسه إلى السلطة الفاشية وتوفيت بعد أيام قليلة من إطلاق سراحها بعد أن ظهرت عليها علامات وأعراض التسمم .
- 866 ناجية حاتم الكعبي اعتقلت في منتصف شهر مايس — مايو عام 1980 مع طفلتها التي كانت تبلغ 14 شهرًا من عمرها وتوفيت بعد ثلاثة أيام من إطلاق سراحها .
- 867 عبد الحسين فرج سعيد بغداد — مدينة الثورة — عامل في الشركة العامة للمقاولات الإنشائية — اعتقل في آذار — مارس عام 1980 وأطلق سراحه بعد 76 يومًا ثم أعيد اعتقاله ثانية في حزيران — يونيو عام 1980 وبقي معتقلًا لمدة 51 يومًا عذب خلالها ثم أرغم على تناول قدح من اللبن يحتوي على سم (الثاليوم) وتوفي بعد يومين من إخلاء سبيله .
- 868 زكي غلام معلم — بغداد — اعتقل لمدة ثلاثة أشهر وعذب خلالها ثم أعطي السم وتوفي بعد إطلاق سراحه بثلاثة أيام .

- طالب في معهد الطب التكنولوجي العالي في
مدينة أربيل — كان قد اعتقل وأعطى السم
قبل إطلاق سراحه بثلاث ساعات وأصيب
بالصرع وتوفي على إثر ذلك .
- طالب جامعي — البصرة — توفي أثناء
اعتقاله بعد أن ظهرت عليه آثار التسمم
ومسقوط الشعر .
- معلم — بغداد — اعتقل وقطعت ساقاه
نتيجة التعذيب ومنع عنه العلاج الطبي
وتوفي بعد أسبوعين من إطلاق سراحه
وظهور أعراض التسمم عليه .
- عامل — بغداد — اعتقل في شهر حزيران
— يونيو عام 1980 وبقي معتقلاً لمدة 71
يوماً وتوفي في المستشفى متأثراً بآثار التسمم
وقد اختفى الطبيب المعالج دون أن يعرف
عنه شيئاً .
- ديالي (بعقوبة) — أعدمته السلطة الفاشية
في حزيران — يونيو عام 1980 .
- فلسطيني — عضو الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة
فلسطين — اغتالته السلطة الفاشية على
طريق بغداد — البصرة في حادث سيارة
مدبر في مايس — مايو عام 1980 .
- غسان نزار 869
- صالح مهدي 870
- حسين الأعرجي 871
- كاظم الأعرجي 872
- حسن الزكي 873
- جبريل التميمي 874

ميسان — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1980 .	جبار طارش	875
ديالي (بعقوبة) توفي تحت التعذيب في مديرية الأمن العامة عام 1980 .	حاتم سلطان الطائي	876
بغداد — الطوبجي — أعدمته السلطة الفاشية عام 1980 .	يحيى عوض	877
ضابط — نقيب — ذي قار (الناصرية) — الجبايش — أعدمته السلطة الفاشية في كانون الثاني — يناير عام 1980 .	حميد حسن بندر	878
ضابط — ملازم أول — نينوى — تلعفر — أعدمته السلطة الفاشية في كانون الثاني — يناير عام 1980 .	محمد يونس	879
أعدم في 26 / 4 / 1978 بعد محاكمة صورية .	خضر رشو الموسى	880
أعدم في 26 / 4 / 1979 بعد محاكمة صورية .	خديدة حسين أحمد	881
أعدم في 26 / 4 / 1979 بعد محاكمة صورية .	سيدو صفوك الموسى	882
أعدم في 26 / 4 / 1979 بعد محاكمة صورية .	قاسم حامو رشو	883
ضابط — عقيد — أعدم في أيلول — سبتمبر عام 1981 .	عدنان إبراهيم إسماعيل	884

- 885 رعد حكمت عبد العزيز ضابط — ملازم أول طيار — أعدم في
الزهيري أيلول — سبتمبر عام 1981 .
- 886 محمد حسين النعمة ضابط شرطة — ملازم أول — أعدم في
أيلول — سبتمبر عام 1981 .
- 887 حكمت عبد العزيز الزهيري مدير مدرسة — أعدم في أيلول — سبتمبر
عام 1981 .
- 888 هوزان محمود عبد الرزاق أعدمته جلاوزة السلطة الفاشية في أيلول
الحدران — سبتمبر عام 1981 .
- 889 حمزة عبد الحسين ضابط — مقدم — محافظة القادسية
(الديوانية) أعدم في أواسط أيلول
— سبتمبر عام 1981 .
- 890 قاسم السماوي وكيل وزارة الخارجية الأسبق — سفير
العراق في بيروت الأسبق أعدم في عام
1981 .
- 891 فرات كاظم الجدد طالب جامعي — النجف — أعدم في عام
1981 .
- 892 مظهر سعيد فندي رئيس غرفة تجارة كربلاء — أعدم في عام
1981 .
- 893 مجيد أبو دكة كربلاء — أعدم في عام 1981 .
- 894 عبد الحنان سليمان الكبيسي مهندس — الأنبار — أعدم في سجن أبي
غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .

- 895 عبد القادر حسن الحيايلى خريج كلية الإدارة والاقتصاد — بجامعة بغداد — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 896 عبد أحمد جاسم المشهداني ديالى — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 897 جليل رحيم الحيايلى بغداد — ضابط — نقيب — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981
- 898 رحيم محمد أحمد الكبيسي الأنبار — الرطبة — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 899 مؤيد إبراهيم الحيايلى ضابط — ملازم أول — بغداد — الطارمية — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 900 عبد الستار سليمان الكبيسي الأنبار — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 901 تركي جاسم القادسية (الديوانية) — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 902 جاسم محمد عناد ديالى — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 903 محمد جاسم عناد بغداد — أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 904 هاشم عبد الرضا بغداد — منطقة الفضل — موظف في

- المؤسسة العامة للكهرباء — أعدم في سجن
أبي غريب المركزي يوم 26 / 9 / 1981 .
- 905 رزاق محيسن — ذي قار — (الناصرية) — الشرطة — محام
— أعدم في سجن أبي غريب المركزي يوم
26 / 9 / 1981 .
- 906 شجاع محمد كاظم — محافظة ديالى — جديدة الشط — أعدم في
سجن أبي غريب المركزي يوم
26 / 9 / 1981 .
- 907 سبهان محمد كاظم — محافظة ديالى — جديدة الشط — أعدم في
سجن أبي غريب المركزي يوم
26 / 9 / 1981 .
- 908 شوكت إدهام الحديشي — الأنبار — حديثة — ناحية براونة — حقوقي
— يسكن محافظة التأميم (كركوك) اعتقل
يوم 13 / 8 / 1981 وسلمت جثته المشوهة
من جراء التعذيب الوحشي إلى ذويه يوم
30 / 8 / 1981 .
- 909 محمد جواد كاظم — البصرة — القرنة — أعدم في بداية عام
1981 .
- 910 نور الدين بدر — البصرة — القرنة — أعدم في بداية عام
1981 .
- 911 بدر راضي الحاج لازم — البصرة — القرنة — أعدم في بداية عام
1981 .

أعدم في عام 1982 .	جبار عيدان غيدان	912
أعدم في عام 1982 .	حسن عيدان غيدان	913
أعدم في عام 1982 .	طلال عيدان غيدان	914
كان يشغل وظيفة رئيس المؤسسة العامة للأدوية ونقيب الصيادلة العراقيين وحكم عليه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 وقد تم تصفيته في السجن من قبل السلطة الفاشية .	طاهر حبيب الربيعي	915
الدكتور رياض إبراهيم الحاج وزير الصحة السابق — أعدم في تشرين أول — نوفمبر عام 1982 .		916
قائد الفرقة الثالثة — عميد ركن — أعدم في حزيران — يونيو عام 1982 .	جواد أسعد شيتنة	917
ضابط — عميد ركن — أعدم في حزيران — يونيو عام 1982 .	سهيل إسماعيل حقي	918
ضابط — عقيد ركن — أعدم في حزيران — يونيو عام 1982 .	دريد القدو	919
ضابط — عميد ركن — أعدم في تموز — يوليو عام 1982 .	فاضل الجيوري	920
ضابط — عميد ركن — أعدم في تموز — يوليو عام 1982 .	صلاح القاضي	921
عبد المحسن عبد الله حسين ضابط — مقدم ركن — أعدم في تموز — يوليو عام 1982 .		922

- 923 أبو الهيل بدر محمد الجابري معلم — ذي قار (الناصرية — ناحية الفهود) — أعدم في عام 1981 .
- 924 عبد الباري نعمة إسماعيل عسكري — نائب ضابط — ذي قار الناصرية — ناحية الفهود — أعدم في عام 1981 .
- 925- زهير جاسم محمد عسكري — جندي — محافظة ديالى — أعدم في عام 1979 .
- 926 كريم حسين محميد طالب جامعي — ذي قار (الناصرية — ناحية الفهود) — أعدم في عام 1981 .
- 927 محمد علي مسلم الجابري رجل دين — ذي قار (الناصرية — ناحية الفهود) — أعدم في عام 1981 .
- 928 صالح فارس دهوك — زاخو — توفي في معتقل زاخو يوم 8 / 8 / 1981 نتيجة تسميمه من قبل السلطة الفاشية .
- 929 علاء الخفاجي ضابط — عميد طيار — اغتالته السلطة الفاشية في ساحة الفتح ببغداد أثناء ما كان يقوم بتصليح عجلة سيارته عام 1981 .
- 930 عبد القاهر عبد علي البصرة — القرنة — أعدم في عام 1982 .
- 931 رحمن عزيز ذي قار (الناصرية — الشرطة) — أعدم في عام 1981 .
- 932 ماجد هاشم الياسين محافظة ديالى — سلمته السلطات التركية إلى السلطة الفاشية وأعدم شنقاً في مقر مديرية

- الأمن العامة في عام 1982 .
- 933 صلاح مشرف — ذي قار — (الناصرية) — محلة الثورة
— أعدم في عام 1982 .
- 934 سلام أبو الجبين — معلم — ذي قار (الناصرية) — أعدم في
عام 1982 .
- 935 صالح عبد الزهرة — عامل ميناء — البصرة — اغتالته السلطة
الفاشية وسلمت جثته إلى ذويه في
2 / 1 / 1982 .
- 936 حسين عليوي — طالب جامعي — كربلاء — ألقى القبض
عليه في بغداد واقتيد إلى الأمن العام ثم أطلق
سراحه واستدعي إلى أمن كربلاء ودس لهم
السم في شراب قدم إليه حيث خرج بترنج
تحت تأثير مفعول السم القاتل وحين وصل
إلى البيت هجع في الفراش مشلولاً مدة
أسبوع كامل وفارق الحياة بعدها بتأثير
السم .
- 937 الدكتور حبيب المالح — طبيب — كان قد اعتقل في بداية عام 1981
وسلمت جثته إلى أسرته في 3 / 1 / 1982 .
- 938 قيس عبد علي مجيد — مهندس كهربائي — قضاء بلد — أعدم في
عام 1982 .
- 939 عدنان لفته سعيد — موظف في وزارة التخطيط — قضاء بلد
— أعدم في عام 1982 .

- 940 يحيى زكريا ضابط — ملازم — قضاء بلد — أعدم في عام 1982 .
- 941 عادل أحمد ذي قار (الناصرية — الشطرة) أعدم في عام 1982 .
- 942 محمد صبري الحديثي وكيل وزارة الخارجية الأسبق — الذي كان قد حكم عليه لمدة خمس سنوات بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 — وقد تمت تصفيته داخل سجنه عام 1982 .
- 943 رياض عبد الرزاق القدو ضابط — عميد ركن — كان قد حكم عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 وقد تمت تصفيته داخل سجنه عام 1982 .
- 944 عادل حمودة مدرس — محافظة ذي قار (الناصرية) — أعدم في حزيران — يونيو عام 1982 .
- 945 جاسب كريفص مهندس — محافظة ذي قار (الناصرية) — أعدم في حزيران — يونيو عام 1982 .
- 946 عادل صالح صائب الجبوري اغتالته السلطة الفاشية في أيلول سبتمبر عام 1982 .
- 947 صنوبر محمود معلمة — السليمانية (قلعة دزة) — قتلت على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق في ربيع عام 1982 .

- 948 آمنة سور ربة بيت — السليمانية (قلعة دزة)
— قتلت على أيدي أجهزة القمع الفاشية
أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان
العراق في ربيع عام 1982 .
- 949 جناد عثمان السليمانية — قتل على أيدي أجهزة القمع
الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن
كردستان العراق في ربيع عام 1982 .
- 950 حيد حمزة قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء
الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق
في ربيع عام 1982 .
- 951 حسن الحاج رحيم قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء
الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق
في ربيع عام 1982 .
- 952 محمد الحاج مسلم قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء
الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق
في ربيع عام 1982 .
- 953 إزاد محمود أربيل — قتل على أيدي أجهزة القمع
الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن
كردستان العراق في ربيع عام 1982 .
- 954 صفوان خالد أربيل — قتل على أيدي أجهزة القمع
الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن
كردستان العراق في ربيع عام 1982 .

أربيل — قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كرديستان العراق في ربيع عام 1982 .	كه زال	955
السليمانية — سيد صادق — قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق في ربيع عام 1982 .	عمود الحاج صالح	956
أربيل — كويسنجق — قتلت على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق في ربيع عام 1982 .	شكرية صالح	957
أربيل — كويسنجق — قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق في ربيع عام 1982 .	أحمد بابكر	958
أربيل — كويسنجق — قتل على أيدي أجهزة القمع الفاشية أثناء الانتفاضة الشعبية في مدن كردستان العراق في ربيع عام 1982 .	بدخوار صادق	959
	بابان أحمد	960
	حسن حسين	961
أعدما من قبل السلطات الفاشية عام 1982	عمود رشيد	962
	محسن أحمد	963

964	فائق محمد صالح	أعدما من قبل السلطات الفاشية عام 1982 .
965	جبار أحمد	
966	الشيخ حسن التميمي	واسط (الكوت — الموقية) .
967	الشيخ عبد الزهرة اللامي	ميسان (العمارة — قلعة صالح) .
968	الشيخ حمادي حسين	ذي قار (الناصرية — قلعة سكر) .
	الشحماني	
969	الشيخ كاظم عبد الأمير	ذي قار (الناصرية — الشطرة) .
		وهم من رجال الدين وقد أعدمته السلطة الفاشية في عام 1982 .
970	محمد أمين	ذي قار (الناصرية) — الإسكان (صوب الشامية) — أعدم في عام 1981 .
971	مكي عجام	ضابط — رائد — بابل (الحلة) — أعدم في عام 1981 .
972	نجيب جاويد	ضابط — مقدم ركن — في قيادة القوة البحرية والدفاع الساحلي — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1981 .
973	كامل العامري	ضابط — مقدم ركن — آمر اللواء السابع البحري — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1981
974	عبد العزيز الحديشي	ضابط — مقدم ركن — آمر اللواء السادس — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1981 .
975	ناظم علوان أدهم	ضابط — رائد — وجد مقتولاً في سيارته على أحد جوانب قناة الجيش ببغداد بعد قتله عام 1976 .

- 976 الدكتور هادي السباك لواء طبيب متقاعد — أخصائي بجرحة
وكسور العظام — وجدت جثته مرمية في
أحد شوارع بغداد .
- 977 غني الجميلي وجدت جثته وجثة ابنه مرميتين في إحدى
الدكتور فؤاد غني الجميلي ضواحي بغداد بالقرب من منطقة المدائن
(سلمان باك) وإن المواطن المذكور هو
عضو اتحاد الصناعات العراقي وصاحب
معامل الجميلي الشهيرة .
- 978 حسين جبران طالب ثانوي — محافظة صلاح الدين
— قضاء الطوز — كان قد اعتقل في نيسان
— إبريل عام 1981 وتوفي تحت التعذيب .
- 979 الشيخ ناظم مزهر الخزاعي النجف — رجل دين — قتل على أيدي
أجهزة القمع الفاشية في 17 / 12 / 1980 .
- 980 عامر الشيخ علي حسين العبود
- 981 مظهر نعمة عبد الهادي
- 982 محارب مهدي العبود
- 983 صبري الشيخ أكرم الشيخ
حمد
- 984 أولاد الشيخ عبد علي مجيد
مجيد الحمزة (ثلاثة منهم)
- 985 جلال علي محمد أمين
- 986 محسن عباس علي العبد (عمره 15 سنة) .

محمد عباس علي العبد	987
أولاد مناور الشيخ مجيد	988
محمد حمزة (أربعة منهم) .	
محمد أحمد عباس القيم	989
عامر ناجي الحمودي	990
محسن عبد المحسن	991
الشيخ فارس الشيخ حسن أعدمتهم السلطة الفاشية من أهالي بلد	992
محمد أحمد الحسون	993
محمد علي عباس الشطب	994
هلال مكى الحمزة	995
أفراد عائلة الشيخ محمود	996
المجيد (56 شخصاً) .	
الحاج شكر الخليل	997
معلم	
علي مردان حسين	998
معلم	
علي عبدالأحد	999
مدرس	
قاسم الحاج حمدي باقي	1000
موظف	
هاشم الحاج حمدي باقي	1001
طالب ثانوي	
سليم الحاج حمدي باقي	1002
موظف	
عبد الكريم صفر	1003
عباس جلال	1004
عباس ناجي	1005
جمال جبار	1006
معلم	
صلاح حسن	1007
طالب جامعي	
محمد حسين البشري	1008

1009	مؤيد كريم العثمان	أعدمته السلطة الفاشية
1010	الشيخ أسعد شتينة	أعدمته السلطة الفاشية
1011	ابن خالد النقشبندي وعضو مجلس السيادة في ثورة 14 يوليو عام 1958 .	
1012	فريد القدو	
1013	سهيل الأعظمي	ضابط — عميد ركن — أعدمته السلطة الفاشية في منتصف الشهر العاشر عام 1982 .
1014	الدكتور إبراهيم النوري	مدير عام الهلال الأحمر العراقي ونقيب الأطباء السابق — أعدمته السلطة الفاشية عام 1982 .
1015	عمود الحلو	ضابط شرطة — لواء شرطة — مدير الشرطة العام الأسبق — اغتالته السلطة الفاشية وألقت جثته في نهر دجلة في 1 / 12 / 1982 .
1016	خالد محسن	رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال — اغتالته السلطة الفاشية مع أربعة من أعضاء قيادة الاتحاد المذكور بحادث اصطدام مدير لسيارته مع سيارة أخرى على الطريق العام بغداد — البصرة .
1017	وليد الخشالي	سفير العراق السابق لدى سوريا — أعدمته السلطة الفاشية في نهاية تشرين الثاني

— نوفمبر عام 1982 وسلمت جثته إلى
عائلته .

1018 رياض اغنوز من أهالي محافظة النجف — حي العمارة

1019 صاحب أغنوز — قتلها جلاوزة أجهزة القمع الفاشية .

1020 عبد الحسين فاضل صالح بغداد — حي العامل — قتلته السلطة

الفاشية عام 1982 .

1021 صلاح عبد العزيز فياض ضابط — عقيد — اعتقلته السلطة الفاشية

وسلمت جثته إلى عائلته في منطقة الأعظمية

ببغداد بعد أن تمت تصفيته داخل سجنه

وادعت السلطة الفاشية أنه قد انتحر .

1022 عبد العزيز العقيلي ضابط — لواء ركن متقاعد — وزير الدفاع

الأسبق — تمت تصفيته في آب — أغسطس

عام 1982 داخل سجنه وسلمت جثته إلى

ذويه حيث بقي معتقلاً منذ انقلاب 17

— تموز — يوليو عام 1968 .

1023 أحمد إبراهيم صالح كان قد حكم عليه بالسجن لمدة عشرة

سنوات بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة

عام 1979 — تمت تصفيته داخل سجنه

وسلمت جثته لذويه في شهر شباط

— فبراير عام 1983 .

- 1024 الشيخ عبد الكريم من أهالي محافظة الأنبار — أعدمته السلطة الفاشية وسلمت جثته إلى ذويه .
- 1025 عادل فرعون حسين طالب جامعي كان يدرس في لندن ببريطانيا من أهالي قضاء القرنة بمحافظة البصرة — أعدمته السلطة الفاشية في مایس — مایو عام 1983 .
- 1026 عبد العباس صادق جندي — البصرة — العشار — أعدمته السلطة الفاشية في شهر مایس — مایو عام 1983 .
- 1027 شجاع بهار ضابط — رائد ركن — أعدمته السلطة الفاشية في عام 1983 .
- 1028 جاسم جبر محسن محافظة ذي قار — الناصرية — اغتالته السلطة الفاشية بواسطة أحد عملائها على طريق الناصرية — سوق الشيوخ بإطلاق الرصاص عليه بتاريخ 17 / 2 / 1983 .
- 1029 زيد محمد أمين ضابط — مقدم — محافظة القادسية (الديوانية) — اغتالته السلطة الفاشية بتاريخ 23 / 3 / 1983 على طريق كربلاء — التجف بعد أن جاءت مكالمة هاتفية من مجهول ادعى أنه جار خالته المقيمة في قضاء المسيب والتي أصيبت بحادث سير مزعوم نقلت للمستشفى وعلى إثره سافر الضابط المذكور إلى المسيب حيث دبرت السلطة الفاشية بهذه الطريقة موضوع تصفيته

ووجدت جثته مرمية تحت سيارته ومصابة
بست طلقات نارية على الطريق المذكور .

1030 قحطان لطفي علي
سفير العراق السابق لدى اليابان — أعدمته
السلطة الفاشية في شهر كانون الثاني
— يناير عام 1983 .

1031 سالم أدهام
أعدمته السلطة الفاشية في كانون الثاني
— يناير عام 1983 .

1032 برهان خليل محمد
ضابط — عميد ركن — آمر اللواء 38
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1983 .

1033 وضاح خليل هندي
ضابط — مقدم ركن — آمر لواء في قاطع
زرباطية — أعدمته السلطة الفاشية عام
1983 .

1034 غانم السماك
ضابط — رائد — آمر فوج في قاطع زرباطية
— أعدمته السلطة الفاشية عام 1983 .

1035 يونس المجول
ضابط — مقدم — اغتالته أجهزة القمع
الفاشية في محافظة دهوك عام 1981 .

1036 عدنان شريف شهاب
ضابط — عقيد ركن — سفير العراق
السابق لدى الاتحاد السوفيتي ثم أعيد
للخدمة في الجيش بعد اندلاع الحرب
واغتالته السلطة الفاشية بإسقاط طائرته
للتخلص منه للشك بولائه .

- 1037 مظهر المطلق زوج ابنة الرئيس السابق أحمد حسن البكر — اغتالته أجهزة القمع الفاشية بناء على رغبة الطاغية الديكتاتور الجلال « صدام حسين » للتخلص منه عن طريق تدبير حادث اصطدام مدير لسيارته وإسقاطها في نهر دجلة في شارع أبي نواس ببغداد والتي تم العثور عليها بعد يومين من الحادث لحقد المذكور على تصرفات أفراد عائلة الديكتاتور .
- 1038 محمد أحمد حسن البكر ابن الرئيس السابق أحمد حسن البكر — اغتالته أجهزة القمع الفاشية بناء على رغبة الطاغية الديكتاتور الجلال « صدام حسين » للتخلص منه لعدم رضاء المذكور وانتقاده الأوضاع العامة المتردية في العراق بشكل شديد وذلك بتدبير حادث اصطدام لسيارته على الطريق العام (بغداد — تكريت) ذهب ضحيتها المذكور وزوجته وشقيقتها .
- 1039 الدكتور ناصر الحائي وزير خارجية انقلاب 17 تموز — يوليو عام 1968 وسفير العراق الأسبق لدى سوريا — اغتالته أجهزة القمع الفاشية في عام 1969 .
- 1040 رشيد مصلح ضابط متقاعد — لواء — وزير الداخلية

الأسبق والحاكم العسكري العام الأسبق في
العراق — أعدم في أوائل عام 1970 بعد أن
حكم عليه ضمن مجموعة من الأشخاص
بمحنة التجسس والتآمر لصالح المخابرات
المركزية الأمريكية وتسلم 200 دينار
عراقي !

- | | | |
|------|------------------------|---|
| 1041 | مدحج الحاج سري | ضابط متقاعد — عميد — أعدم في أوائل
عام 1970 ضمن مجموعة اللواء المتقاعد
رشيد مصلح . |
| 1042 | زكي عبد الوهاب | أعدم في أوائل عام 1970 ضمن مجموعة
اللواء المتقاعد رشيد مصلح . |
| 1043 | عبد الله محمد الخياط | أعدم في أوائل عام 1970 ضمن مجموعة
اللواء المتقاعد رشيد مصلح . |
| 1044 | سعد شاكر فهمي | أعدم في أوائل عام 1970 ضمن مجموعة
اللواء المتقاعد رشيد مصلح . |
| 1045 | ألبير نونو | أعدم في أوائل عام 1970 ضمن مجموعة
اللواء المتقاعد رشيد مصلح . |
| 1046 | محمد مطاع الحسامي | أعدم في أوائل عام 1970 ضمن مجموعة
اللواء المتقاعد رشيد مصلح . |
| 1047 | محمد رشيد محسن الجنابي | ضابط متقاعد — عميد — أعدم في
21 / 1 / 1970 رمياً بالرصاص بتهمة
الاشتراك في محاولة قلب نظام الحكم بالقوة |

بالتعاون والتنسيق مع جهات أجنبية والتي
سميت من قبل السلطة الفاشية بـ (مؤامرة
كانون الثاني عام 1970 — مؤامرة اللواء
المتقاعد عبد الغني الراوي) .

1048 صالح مهدي السامرائي ضابط متقاعد — عقيد — أعدم في
1970 / 1 / 21 رميًا بالرصاص ضمن
مجموعة من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك
في المحاولة الانقلابية والتي سميت من قبل
السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .

1049 فاضل مصطفى أحمد ضابط — عقيد ركن — أعدم رميًا
بالرصاص في 1970 / 1 / 21 ضمن مجموعة
من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في
المحاولة الانقلابية والتي سميت من قبل
السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .

1050 داود عبد السلام الدركزلي ضابط متقاعد — عقيد ركن — أعدم رميًا
بالرصاص في 1970 / 1 / 21 ضمن مجموعة
من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في
المحاولة الانقلابية والتي سميت من قبل
السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .

- 1051 جابر حسن حداد ضابط متقاعد — عقيد — ومحافظ سابق
— أعدم رميًا بالرصاص في 21 / 1 / 1970
ضمن مجموعة من الأشخاص الذين اتهموا
بالاشتراك في المحاولة الانقلابية التي سميت
من قبل السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون
الثاني عام 1970) .
- 1052 عباس جواد اللامي ضابط شرطة متقاعد — مقدم شرطة
— أعدم في 21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة
من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في
المحاولة الانقلابية التي سميت من قبل السلطة
الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .
- 1053 رافع درج كمود ضابط — ملازم أول — أعدم رميًا
بالرصاص في 21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة
من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في
المحاولة الانقلابية التي سميت من قبل السلطة
الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .
- 1054 نشأت عسكر ضابط — ملازم — أعدم رميًا بالرصاص في
21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة من
الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في المحاولة
الانقلابية التي سميت من قبل السلطة
بـ (مؤامرة كانون الثاني عام 1970) وإن

إعدام الضابط المذكور قد جرى خطأ تشابه اسمه مع اسم شخص آخر كان هوالمقصود وهو ابن اللواء المتقاعد عسكر محمود وكيل وزارة شئون الشمال الملغاة .

1055 صفوك الريكان نائب ضابط حربي مسرّح — أعدم رميًا بالرصاص في 21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة من الأشخاص الذين اتهموا بالمحاولة الانقلابية التي سميت من قبل السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام 1970) .

1056 عدنان حسين ضابط — ملازم — أعدم رميًا بالرصاص في 21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في المحاولة الانقلابية التي سميت من قبل السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام 1970) .

1057 علي صالح خضير الشرشاح عسكري — رئيس عرفاء سرية — أعدم رميًا بالرصاص في 21 / 1 / 1970 ضمن مجموعة من الأشخاص الذين اتهموا بالاشتراك في المحاولة الانقلابية التي سميت بـ (مؤامرة كانون الثاني عام 1970) .

1058 الدكتور نظام الدين عارف من أهالي محافظة التأميم (كركوك) — دكتوراه في الزراعة — أعدم شنفأحتي الموت في 21 / 1 / 1970 لانهام بالاشتراك فيما سمي من قبل السلطة الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام 1970) .

- 1059 كامل محمد الحسن أعدم شتقاً حتى الموت 21 / 1 / 1970
لا اتهامه بالاشتراك فيما سمي من قبل السلطة
الفاشية بـ (مؤامرة كانون الثاني عام
1970) .
- 1060 وهاب كريم من كان يسمى بـ (عضو القيادة القطرية
لتنظيم السلطة) — قتل في ظروف غامضة
في حادث اصطدام سيارة مدير على الطريق
العام بغداد — بابل (الحلة) عام 1969 .
- 1061 حبيب الجاسم من كان يسمى بـ (عضو في قيادة فرع
الفرات الأوسط لتنظيم السلطة) وقتلا في
1062 عامر الدجيلي ظروف غامضة بحادث اصطدام سيارتهما
المدير .
- 1063 جاسم هجول رئيس بلدية الحلة الأسبق ومعاون محافظ
التأميم الأسبق — قتل هو الآخر في حادث
اصطدام سيارة مدير وفي ظروف غامضة .
- 1064 علي عبد السلام اغتالته السلطة الفاشية عام 1971
- 1065 طاهر عزيز من رؤساء العشائر الكردية في منطقة خانقين
بمحافظة ديالى — اغتالته السلطة الفاشية
بدس السم له في السجن .
- 1066 زير الزبياري اغتالته السلطة الفاشية بدس السم له أيضاً
للك شك بولائه .
- 1067 محيي المركي اغتالته السلطة الفاشية بدس السم له للشك
في ولاءه أيضاً .

- 1068 عبيد الله مصطفى البرزاني وزير الدولة — قتلته السلطة الفاشية .
- 1069 نعمان البارزاني شقيق عبيد الله مصطفى البرزاني — قتلته السلطة الفاشية لرفضه السير في ركبها .
- 1070 عبدول سوران اغتالته السلطة الفاشية في السليمانية .
- 1071 صديق أمين اغتالته السلطة الفاشية في السليمانية .
- 1072 شفيق أحمد أغا اغتالته السلطة الفاشية في السليمانية .
- 1073 نور محمد علي اغتالته السلطة الفاشية في السليمانية .
- 1074 محرم محمد أمين اغتالته السلطة الفاشية في السليمانية .
- 1075 علي هزار توفي تحت التعذيب في أربيل .
- 1076 صالح عبد الله اليوسفي وزير الدولة للفترة من عام 1970 حتى عام 1974 وأحد الشخصيات الكردية المعروفة وعضو مجلس السلم العالمي — اغتالته السلطة الفاشية عن طريق إرسال طرد بريدي ملغوم انفجر بين يديه وأدى إلى وفاته بتاريخ 26 / 6 / 1981 .
- 1077 كمال جمال أعدمته السلطة الفاشية في أيلول — سبتمبر عام 1973 .
- 1078 رائد الزوايدة أردني — طالب في جامعة البصرة — أعدمته السلطة الفاشية عام 1977 .
- 1079 محمد فرج الجاسم ضابط — عميد — أعدمته السلطة الفاشية .

- 1080 محمد عباس مظلوم ضابط — عقيد ركن — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1081 كمال الراوي ضابط — عقيد — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1082 إسماعيل نجم الجميلي ضابط — عقيد — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1083 عبدالستار العبودي ضابط — رائد ركن — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1084 محمد رياض شكري المفتي ضابط — نقيب ركن — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1085 عبد الوهاب عبد الرحمن ضابط — نقيب ركن — أعدمته السلطة الفاشية (وهو شقيق الفريق الركن المتقاعد إبراهيم عبد الرحمن وزير دفاع انقلاب 17 تموز — يوليو عام 1968) .
- 1086 ماجد الجميلي ضابط — نقيب طيار — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1087 أنور الجميلي ضابط — ملازم أول — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1088 الشيخ زاهي بن الشيخ عبد أعدمته السلطة الفاشية .
الواحد آل سكر
- 1089 عبد القادر العبيدي محام — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1090 هاشم سلمان حمدون ضابط شرطة — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1091 عبد المجيد الهنداوي ضابط — مقدم — أعدمته السلطة الفاشية .

- 1092 ياسر حسين مدرس — محافظة ميسان (العمارة)
— أعدمته السلطة الفاشية .
- 1093 عبد الكاظم كاطع طالب — البصرة (شط العرب)
— أعدمته السلطة الفاشية .
- 1094 فائق كاطع البصرة (شط العرب) — أعدمته السلطة
الفاشية .
- 1095 حسن جمعي مدرس — البصرة (شط العرب)
— أعدمته السلطة الفاشية .
- 1096 عباس عودة نعمة طالب جامعي — البصرة (شط العرب)
— أعدمته السلطة الفاشية .
- 1097 سليم الهادي معلم قتلته أجهزة القمع الفاشية مع زوجته
وأولاده الأربعة وأحرقت جثثهم .
- 1098 قتيبة الشيخ نوري تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .
- 1099 الدكتور عبد الرحمن البزار دكتوراه قانون — عميد كلية الحقوق
العراقية الأسبق — رئيس الوزراء الأسبق
— اعتقلته السلطة الفاشية فترة طويلة
وأطلقت سراحه بعد استفحال مرضه وتوفي
بعد مدة وجيزة من ذلك .
- 1100 الدكتور مصطفى كامل ياسين دكتوراه قانون — عضو محكمة العدل
الدولية — الشخصية القانونية البارزة
— تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .

الدكتور حسين الشهرستاني عالم الذرة — أعدمته السلطة الفاشية .	1101
الدكتور جعفر ضياء جعفر عالم الذرة — أعدمته السلطة الفاشية .	1102
الدكتور سليم كريم — أعدمته السلطة الفاشية .	1103
هندال البصري عامل — تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .	1104
الراهب سمعون قتل مع خادمة الدير أثناء القصف الجوي	1105
الراهب ساو لدير (ربان هرمز) في منطقة القوش ضمن محافظة نينوى (الموصل) .	1106
الشيخ باقر حسن قتلوا مع مجموعة من المواطنين أثناء الصلاة	1107
الشيخ نوري الشيخ حسن . في مسجد قرية سو ولدي نتيجة القصف	1108
الشيخ بهاء الدين نجم الدين الجوي لقرى مناطق كردستان العراق .	1109
الشيخ أحمد نجم الدين	1110
حاجي سليمان عمره 80 سنة .	1111
أحمد مصطفى عمره 70 سنة .	1112
فاطمة أحمد عمرها 50 سنة .	1113
هيمن عبد الله عمرها 40 سنة .	1114
أيوب مصطفى عمره خمسة أشهر .	1115
كردستان سيد رسول عمرها خمسة أشهر .	1116
بتاريخ 30 / 7 / 1980 قصفت السلطة الفاشية في العراق بالطائرات ضمن سياسة حرب الإبادة التي تنتهجها ضد الشعب الكردي مناطق (ناوند — كوند — شيوه زور — روست) في كردستان	

العراق مما أدى إلى وفاة ستة مواطنين وجرح أكثر من خمسين آخرين بينهم النساء والأطفال والشيوخ ومن الجرحى كل من خديجة قادر عمرها 70 سنة ومريم محمد أمين عمرها 18 سنة وفاخر أحمد وعمره 10 سنوات وعمر إسماعيل وعمره 8 سنوات وخاتون قادر وعمرها 5 سنوات وستار شبيخة وعمره 5 سنوات وخديجة قادر وعمرها ستان وسرادر مصطفى وعمره خمسة أشهر فقط .

1117 عبد الأمير سعيد سبق وذوب في حوض الأسد مع 135 مواطناً آخرين وصدر قرار نشر في جريدة الوقائع العراقية الرسمية اعتبرهم متوفين واعتماد القرار المذكور بمثابة « شهادة وفاة » لهم .

1118 الدكتور عبد الرزاق محيي وزير الوحدة الأسبق — رئيس المجمع العلمي العراقي — أعدمته السلطة الفاشية . الدين

1119 شوكت عقراوي مهندس — أحد الشخصيات الكردية المعروفة — توفي في ربيع عام 1981 في ظروف غامضة بعد أن ظهرت عليه أعراض التسمم بمادة الثاليوم القاتلة .

1120 عبد الحميد غفوري صاحب مطبعة بغداد — شارع المتنبي — اغتالته أجهزة القمع الفاشية يوم 21 / 4 / 1980 داخل مطبعته .

- 1121 علي الحاج كريم رديفة اغتالته السلطة الفاشية في الشارع العام بتاريخ 11 / 7 / 1980 .
- 1122 جبار محمد علي (الكردي) بغداد — شارع — الكفاح — اغتالته السلطة الفاشية بإطلاق الرصاص عليه في أحد شوارع بغداد بعد أن استهلكته في تنفيذ أغراضها الإجرامية الدنيئة .
- 1123 فتاح محمد علي (الكردي) بغداد — شارع الكفاح — شقيق جبار محمد علي (الكردي) تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية عام 1977 .
- 1124 برهان الدين أسعد ضابط — عميد — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1125 شمو قاسم خلف نينوى (الموصل) — سنجار — أعدمته السلطة الفاشية بتاريخ 16 / 11 / 1981 .
- 1126 شمو قاسم رشو نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته السلطة الفاشية في 14 / 4 / 1983 .
- 1127 جو كوكجي اوسي نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته السلطة الفاشية في 18 / 4 / 1983 .
- 1128 وادي سفر وادي نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته السلطة الفاشية في 18 / 4 / 1983 .
- 1129 خديدة خضر حجي نينوى (الموصل) — سنجار — أعدمته السلطة الفاشية في سجن الموصل المركزي .

- 1130 إلیاس دندل نینوی (الموصل) — سنجار .
- 1131 أدي إلیاس أدي نینوی (الموصل) — سنجار .
- أعدمتهما السلطة الفاشية في سجن الموصل المركزي .
- 1132 محمد درويش نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 10 / 7 / 1983 .
- 1133 حسن طاهر بندو نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 10 / 7 / 1983 .
- 1134 حاجي إسماعيل موسى نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 10 / 7 / 1983 .
- 1135 خالد صالح علي الهويدي نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 10 / 7 / 1983 .
- 1136 محمود عبد الله دهار نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 25 - 26 / 8 / 1983 .
- 1137 محمود فتحي مصطفى نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 12 / 7 / 1983 .
- 1138 هاشم جاسم قاسم نینوی (الموصل) — قتلته السلطة الفاشية في 12 / 7 / 1983 .
- 1139 السيد علاء الحكيم
- 1140 السيد عبد الصاحب الحكيم
- 1141 السيد محمد حسين الحكيم اعتقلت السلطة الفاشية 130 شخصاً من
- 1142 السيد كمال الحكيم أفراد عائلة الحكيم وأعدمت هؤلاء منهم في
- 1143 السيد عبد الوهاب الحكيم حزيران — يونيو عام 1982 .

السيد أحمد الحكيم	1144
صلاح حامد	1145
عبد الأمير محسن	1146
عبد الجليل حسن حفيدة	1147
كامل صبري جلاب	1148
كريم عادل عبد العزيز	1149
فاضل صليبي	1150
معن عبد السادة	1151
محمد جبر	1152
كريم فهد ضيفم	1153
سليمان حسين كيطان	1154
مسلم نمطشر	1155
جميل عبدالمهدي موسى	1156
جمال عبد سيف	1157
زغيان أحمد حسن	1158
سالم ياس خضر	1159
محمود رشيد منصور	1160
كريم كاظم غازي	1161
محمد عادل عبد العزيز	1162
إعدام 48 عسكريًا	1163
بعد فشل الحملة الكبيرة التي شنتها أجهزة القمع الفاشية ضد الفصائل المسلحة للحررة الوطنية في مناطق الأهوار ضمن محافظتي ميسان (العمارة) وذي قار (الناصرية)	

والخسائر الكبيرة التي منيت بها على أيدي
ثوار شعبنا وبهدف إرهاب المواطنين ومنعهم
من تقديم العون والمساعدة للثوار فقد
أقدمت السلطة الفاشية على تنفيذ مجزرة
كبيرة في مدينة العمارة حيث أعدمت 48
عسكريًا صباح يوم 15 / 5 / 1983 على
اعتبارهم من الهاربين من الخدمة في صفوف
القوات المسلحة الذين أُلقي القبض عليهم
ولغرض تعميم الخوف والإرهاب فقد
استدعي الحضور تنفيذ المجزرة رؤساء عشائر
آل جوير وآل أزيج وعبودة وبني ركاب
وبني خيطان وبني حسن والغزي وحجام
والتوائ وبني سعيد والمثات من الإقطاعيين
والتنفيذيين في المحافظتين المذكورتين .

أعدموا في أوائل عام 1969 على شكل
مجموعتين بتهمة التجسس لصالح العدو
الصهيوني .

1164 22 مواطنًا

أعدموا في يومي 21 - 22 / 1 / 1970 في
محكمة خاصة صورية بتهمة التآمر على أمن
الدولة في محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة
بالتعاون والتنسيق مع جهة أجنبية (إيران)
نفذت بهم أحكام الإعدام التي أصدرتها
المحكمة الخاصة فور الانتهاء من محاكمة كل
وجبة وفي غرفة المحكمة نفسها وخلال مدة

1165 56 مواطنًا

48 ساعة من تشكيل المحكمة (مجموعة العقيد المتقاعد جابر حسن حداد) إضافة إلى إعدام مجموعة أخرى من المواطنين بنفس الوقت كانت قد حكمت عليهم محكمة خاصة عام 1969 بالإعدام بتهمة العمل لصالح المخابرات الأجنبية (الأمريكية) مجموعة اللواء رشيد مصلح الحاكم العسكري العام الأسبق — وزير الداخلية الأسبق) . أعدموا من جهاز أمن السلطة الفاشية الذين اتهموا في تدبير والاشتراك في محاولة انقلابية فاشلة في شهر حزيران — يونيو عام 1873 (مجموعة ناظم كزار — مدير عام أمن السلطة الفاشية الأسبق ومحمد فاضل ودادو الدرة ... إلخ) .	32 مواطنًا	1166
أعدموا في نيسان — إبريل عام 1974 من رجال الدين أعدموا في عام 1974 . عسكريًا أعدموا في تشرين أول — أكتوبر عام 1974 .	5 مواطنين	1167
من رجال الدين أعدموا في عام 1974 . عسكريًا أعدموا في تشرين أول — أكتوبر عام 1974 .	5 مواطنين	1168
من الذين سلموا أنفسهم إلى السلطة الفاشية في أعقاب اتفاقية 6 / آذار — مارس عام 1975 الخيانية وعلى إثر ما سميت بـ (قرارات العفو العام) عن المواطنين	22 مواطنًا	1169
من الذين سلموا أنفسهم إلى السلطة الفاشية في أعقاب اتفاقية 6 / آذار — مارس عام 1975 الخيانية وعلى إثر ما سميت بـ (قرارات العفو العام) عن المواطنين	170 مواطنًا	1170

الأكراد الذين كانوا قد التحقوا بالحركة
الكردية المسلحة .

1171 4 مواطنين
من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين
14 - 15 سنة قد تم اغتيالهم عام 1975 من
قبل السلطة الفاشية .

1172 6 مواطنين
أعدموا في 26 / 7 / 1975 .

1173 48 مواطنًا
أعدموا في عام 1976 .

1174 8 مواطنين
من محافظة كربلاء قتلوا تحت التعذيب على
لأثر حوادث كربلاء والتجف عام 1977 .

1175 16 مواطنًا
أعدموا في آب — أغسطس عام 1977 .

1176 400 مواطن
كردي أعدموا منذ صيف عام 1975 إضافة
إلى خمسين مواطنًا آخرين أعدموا في بداية
عام 1977 .

1177 52 مواطنًا
كرديًا أعدموا في سجن الموصل من ضمن

102 مواطن معتقلين في سجن أبو غريب
وسجن الموصل الذين صدرت بحقهم أحكام
الإعدام في شهر آب — أغسطس عام 1977
خلال الفترة ما بين 20 - 22 أيلول
— سبتمبر من العام نفسه .

1178 7 مواطنين
من ناحية جديدة الشط بمحافظة ديالى نفذ

بهم حكم الإعدام في أوائل أيلول — سبتمبر
عام 1979 .

- 1179 5 مواطنين من أساتذة جامعة بغداد ومعهد التكنولوجيا أعدمتهم السلطة الفاشية في أوائل تشرين الثاني — نوفمبر عام 1979 .
- 1180 4 مواطنين من أهالي قضاء الشطرة بمحافظة ذي قار (الناصرية) أعدمتهم السلطة الفاشية في أوائل عام 1978 .
- 1181 22 مواطنًا أعدمتهم السلطة الفاشية في أوائل كانون الثاني — يناير عام 1978 .
- 1182 31 مواطنًا أعدمتهم السلطة الفاشية في مايو — آيار عام 1878 .
- 1183 36 مواطنًا أعدمتهم السلطة الفاشية في سجن الموصل بعد محاكمة صورية في أواسط عام 1978 ورفضت تسليم جثثهم إلى ذويهم .
- 1184 4 مواطنين من ضمن 34 عسكريًا بين ضابط وضابط صف وجندي المنسوين إلى القاعدة الجوية في الحبانية من الذين تم اعتقالهم أعدمتهم السلطة الفاشية يوم 2 / 1 / 1980 .
- 1185 15 مواطنًا من أهالي ناحية المدينة بقضاء القرنة ضمن محافظة البرة مع 3 مواطنين من أهالي منطقة الهويدر — محافظة ديالى أعدمتهم السلطة الفاشية في أوائل عام 1980 .
- 1186 100 مواطن تم إعدامهم في شهر آذار — مارس عام 1980 .

1187	50 مواطنًا	وجدت جثثهم ملقاة في شوارع مختلف مناطق بغداد في آذار — مارس عام 1980 .
1188	151 مواطنًا	وجدت جثثهم ملقاة في أحد الشوارع العامة لمدينة الثورة ببغداد وعليها آثار التعذيب الوحشي في عام 1980 .
1189	400 مواطن	من الذين تم إعدامهم في سجن أبي غريب خلال شهري تموز — يوليو وآب — أغسطس عام 1980 احتفظت بجثثهم في ثلاثيات مديرية مستشفى الطب العدلي ببغداد .
1190	9 مواطنين	سلمت جثثهم إلى ذويهم في محافظة التأميم بعد إعدامهم في عام 1980 .
1191	16 مواطنًا	سلمت جثثهم إلى ذويهم في محافظة الأنبار بعد إعدامهم في عام 1980 .
1192	160 مواطنًا	من مختلف أنحاء القطر تم إعدامهم في أواخر شهر رمضان من عام 1980 .
1193	150 مواطنًا	عسكريًا بين ضباط طيارين وضباط صف من منتسبي السلاح الجوي العراقي خلال عام 1980 .
1194	52 مواطنًا	من كردستان العراق أعدمتهم السلطة الفاشية في سجن الموصل بتاريخ 30 / 11 / 1980 .
1195	500 مواطن	تم إعدامهم أثناء وجود الطاغية الديكتاتور

في مؤتمر الطائف في السعودية . أعدمتهم السلطة الفاشية في أيلول — سبتمبر عام 1980 .	40 مواطناً	1196
كردياً أعدمتهم السلطة الفاشية في أيلول — سبتمبر عام 1980 .	140 مواطناً	1197
أعدمتهم السلطة الفاشية في أيلول عام 1981 من الذين كانوا محتجزين في سجن أبو غريب وسجن الموصل . وبضمنهم 150 شاباً لا تتجاوز أعمارهم الـ 16 عاماً أعدمتهم وقتلتهم السلطة الفاشية خلال شهري شباط — فبراير — وآذار — مارس عام 1981 .	56 مواطناً	1198
من أهالي محافظة كربلاء سلمت جثثهم المشوهة داخل أكياس إلى ذريهم أعدمتهم السلطة الفاشية في شهري شباط — فبراير — وآذار — مارس عام 1981 .	900 مواطن	1199
قتلتهم جلاوزة القمع الفاشية أثناء التظاهرات التي شهدتها مدينة السليمانية في منتصف شهر كانون أول — ديسمبر عام 1981 .	50 مواطناً	1200
من محافظة التأميم (كركوك) أعدمتهم السلطة الفاشية في أواسط شباط — فبراير عام 1982 .	50 مواطناً	1201
قتلتهم السلطة الفاشية بتاريخ 27 / 1 / 1982 في منطقة سهل كويسنجق بمحافظة أربيل .	34 مواطناً	1202
	11 مواطناً	1203

- 1204 16. مواطنًا بين مهندس ومدرس وطالب من أهالي محافظة ذي قار (الناصرية) أعدمتهم السلطة الفاشية في أوائل شهر حزيران — يونيو عام 1982 .
- 1205 مواطنان قتلتهما أجهزة القمع الفاشية يوم 12 / 12 / 1982 أثناء مدامتها لأحد الدور في منطقة الفضل بمدينة بغداد .
- 1206 50 مواطنًا عسكريًا ومدنيًا من أهالي محافظة بابل (الحلة) أعدمتهم السلطة الفاشية عام 1982 .
- 1207 19 مواطنًا قتلهم قوات السلطة الفاشية في منطقة قرية (قرقة) — قلعة دزة بمحافظة السليمانية يوم 24 / 2 / 1983 .
- 1208 60 مواطنًا عسكريًا أعدمتهم السلطة الفاشية في أواسط عام 1983 على وجبتين بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية وأمام عدد من شيوخ عشائر محافظة ذي قار (الناصرية) من ضمنهم الشيخ عني صكبان العلي والشيخ كريم الجاسم بحضور قائد الفيلق الرابع .
- 1209 محسن محمد رضا
- 1210 مizrأ علي نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته السلطة الفاشية يوم 30 / 10 / 1983 .
- 1211 خلف قاسم عزيز نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته

السلطة الفاشية يوم 30 / 10 / 1983 .

- 1212 سليمان قاسو عطو
نينوى (الموصل) — سنجار — قتلته
السلطة الفاشية يوم 30 / 10 / 1983 .
- 1213 حسيب علي جواد
مقدم ركن — أعدته السلطة الفاشية في
أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت
في شهر تشرين الأول — أكتوبر عام
1983 .
- 1214 كاظم مقداد
مقدم — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر 1983 .
- 1215 أحمد عباس
رائد — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- 1216 فاضل محمد علي
رائد — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- 1217 عبد علي حسين
رائد — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- 1218 حسين علي حسين
رائد — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- 1219 زيد جعفر
رائد — أعدته السلطة الفاشية في أعقاب

- المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- نقيب — أعدمته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- نقيب — أعدمته السلطة الفاشية في أعقاب
المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في شهر
تشرين الأول — أكتوبر عام 1983 .
- صدرت المراسيم الجمهورية القاضية بتنفيذ
أحكام الإعدام الصادرة ضدهم خلال شهر
آب — أغسطس عام 1980 .
- محافظ واسط (الكوت) الأسبق — وما
كان يسمى بـ (عضو قيادة فرع الفرات
الأوسط لتنظيم السلطة) أعدمته السلطة
الفاشية عام 1980 .
- محافظ المثنى (السماوة) الأسبق — وما
كان يسمى بـ (عضو قيادة فرع الفرات
الأوسط لتنظيم السلطة) أعدمته السلطة
الفاشية .
- رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية
- عبد عون زايد 1220
- حيدر عيدان 1221
- 600 مواطن 1222
- مدلول ناجي الحنة 1223
- محمد حسين الشامي 1224
- محسن الشعلان 1225

لتنظيم السلطة — أعدمته السلطة الفاشية عام
1980 .

- 1226 عبد الستار القيسي شخصية معروفة — سبق أن اعتقلته السلطة الفاشية ولا يعرف مصيره حتى الآن ويعتقد أنه قد تمت تصفيته .
- 1227 اللواء الركن إسماعيل تايه شخصية عسكرية معروفة يسود الاعتقاد التعميمي بأن السلطة الفاشية قد أعدمته .
- 1228 اللواء الركن عدنان عبد الجليل شخصية عسكرية يسود الاعتقاد بأن السلطة الفاشية قد أعدمته .
- 1229 اللواء الركن عبد الرحمن أحد القادة العسكريين للقوات العراقية ساداه في منطقة الحمره — أعدمته السلطة الفاشية .
- 1230 الدكتور صفاء الحافظ شخصية قانونية معروفة — عضو مجلس السلم العالمي — اعتقلته السلطة الفاشية في بداية شهر شباط — فبراير عام 1980 ولا يعرف عن مصيره شيء ويعتقد أنه قد تمت تصفيته .
- 1231 الدكتور صباح الدرة شخصية اقتصادية معروفة — اعتقلته السلطة الفاشية في بداية شهر شباط — فبراير عام 1980 ولا يعرف شيء عن مصيره ويعتقد أنه قد تمت تصفيته .
- 1232 عائدة ياسين شخصية سياسية معروفة — اعتقلتها السلطة

- الفاشية في أواسط شهر تموز — يوليو عام 1980 ويعتقد أنه تمت تصفيتا .
- 1233 العميد الركن زهير قاسم قائد فرقة عسكرية — سبق أن حاكمته السلطة الفاشية بالحبس لمدة خمس سنوات بشكري
بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 — تمت تصفيته داخل سجنه .
- 1234 العميد الركن سليم شاكر قائد اللواء المدرع 12 — سبق أن حاكمته السلطة الفاشية بالسجن لمدة سبع سنوات بالإمام
بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 — تمت تصفيته داخل سجنه .
- 1235 العميد الركن فارس حسين سبق أن حاكمته السلطة الفاشية بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة الاشتراك في المؤامرة المزعومة عام 1979 — تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .
- 1236 اللواء محمد جواد الكوان أعدمته السلطة الفاشية .
- 1237 فليح حسن الجاسم وزير الصناعة الأسبق وما كان يسمى بـ (عضو مجلس قيادة الثورة) و (عضو القيادة القطرية لتنظيم السلطة) الذي كان قد أعفي من مناصبه نتيجة رفضه التوقيع على قرارات الإعدام المعدة سلفاً للمتهمين الذين أحيلوا إلى المحكمة الخاصة المشكلة في حينه لحاكمتهم بتهمة المساهمة في حوادث كربلاء والنجف عام 1977 — اغتالته السلطة

- الفاشية بإطلاق الرصاص عليه أثناء ما كان يخرج بسيارته من محطة تعبئة البنزين في قضاء المقدادية بمحافظة ديالى عام 1981 .
- 1238 سعدون غيدان وزير الداخلية الأسبق — وزير المواصلات السابق — ما كان يسمى بـ (عضو مجلس قيادة الثورة) أعفي من منصبه وترددت أنباء عن تصفيته عام 1982 .
- 1239 ناية عبد الكريم وزير النفط — ما كان يسمى بـ (عضو مجلس قيادة الثورة) وعضو ما يسمى بـ (القيادة القطرية لتنظيم السلطة) — أعفي من منصبه وترددت أنباء عن تصفيته عام 1982 .
- 1240 الدكتور غالب الراوي وكيل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي — اغتيل في حادث اصطدام سيارة مدير ليلة 1 / 1 / 1973 .
- 1241 جاسم حمادي كربلاء — تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .
- 1242 عبد الحسين فاضل بغداد — حي العامل — تمت تصفيته من قبل السلطة الفاشية .
- 1243 شفيق الكمالي وزير الثقافة والإعلام الأسبق — رئيس اتحاد الأدباء وترددت أنباء عن إعدامه من قبل السلطة الفاشية مؤخراً عام 1983 .

- 1244 عاطر فاضل ضابط — رائد ركن — أعدمته السلطة
الفاشية في نيسان — إبريل عام 1983 .
- 1245 شاكر محمود السامرائي ضابط — نقيب — أعدمته السلطة الفاشية
في نيسان — إبريل عام 1983 .
- 1246 صادق خضير بغداد — الفضل — ضابط شرطة — اغتالته
السلطة الفاشية بتاريخ 22 / 10 / 1983 .
- 1247 خلف خرطوفرج نينوى — سنجار — قتلتها السلطة الفاشية في
8 / 11 / 1983 .
- هذا إضافة إلى المئات بل الألوف من
المواطنين الذين استشهدوا في ظروف
وأساليب مختلفة على أيدي السلطة الفاشية
منذ مجيئها إلى السلطة في 17 تموز — يوليو
عام 1968 سواء أثناء فترات القتال في
مناطق كردستان أو بسبب الحرب منذ
أيلول — سبتمبر عام 1980 أو من خلال
الممارسات الإرهابية القمعية الدموية اليومية
من عمليات الإعدام والقتل والاعتقال
والتصفيات الجسدية بوسائل عديدة منها
التسميم وإطلاق الرصاص وحوادث الدهس
والاصطدام .. إلخ .

* * *

قائمة بما يتوفر بأسماء العوائل المعتقلة بأكملها

في سجون السلطة الفاشية في العراق

مس لسل	الاسم	التولد	المهنة	محل الإقامة في العراق	اسم المعتقل الذي فيه	الملاحظات
1	فاطمة خالد	1953	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن قلعة دزة	
2	مارا رسول	1970		كنا	كنا	أفراد عائلة المواطن
3	مامند رسول	1971		كنا	كنا	رسول مامند
4	افيسنا رسول	1972		كنا	كنا	
5	استيرة رسول	أربعة أشهر		كنا	كنا	
6	اشتي سليمان	1920		كنا	كنا	
7	قادر حمد رسول	1937	فلاح	محافظة السليمانية	سجن الناصرية	والد المواطن
				ناحية بنكرد	(الشرطة)	إسماعيل قادر
8	إسماعيل قادر حمد	1959	فلاح	محافظة السليمانية	سجن الناصرية	
				ناحية بنكرد	(الشرطة)	
9	عبد الله بيروت مامند	1957	فلاح	محافظة السليمانية	سجن الناصرية	عائلة المواطن
				ناحية بنكرد	(الشرطة)	بيروت مامند
10	أمينة حاج حمة رش	1960	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية	
				ناحية بنكرد	(الشرطة)	

11	بايز محمد أمين	1927	فلاح	محافظة السليمانية	سجن الناصرية والد المواطن همزة
				ناحية بنكرد	(الشرطة) بايز
12	شكرية خالد محمد أمين	1963		محافظة السليمانية	سجن الناصرية
				ناحية بنكرد	(الشرطة)
13	أميرة علي عبد الله	1932	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية شفيقة ووالدة
				ناحية بنكرد	(الشرطة) المواطن نوري محمد أمين
14	فاطمة عيو	1937	ربة بيت	محافظة أربيل	سجن العمارة
					كذا
15	فوزية سليمان	1957			كذا
16	نرمين سليمان	1955			سجن كركوك
					(الحويجة)
17	تبسي عيو	1945		حاج عمران	
18	سردار أحمد نبي	1964			سجن كركوك
					(الحويجة)
19	سيروان أحمد نبي	1966			سجن كركوك
					(الحويجة)
20	أمنية أحمد نبي	1960			سجن كركوك
					(الحويجة)
21	حليمة نبي محمود	1937	ربة بيت	أربيل	سجن كركوك
					(الحويجة)
22	زليخا حاج مراد	1947	ربة بيت		سجن كركوك
					(الحويجة)
23	سلمي علي نبي	1967			سجن كركوك
					(الحويجة)
24	نخريه علي نبي	1968		حاج عمران	سجن كركوك
					(الحويجة)
25	كوردو علي نبي	1969			سجن
					عائلة المواطن
26	تبسي مصطفى شمة				كركوك
					علي نبي
27	بيان علي نبي	1953			(الحويجة)
					سجن كركوك
					(الحويجة)

سجن كركوك (الحويجة)	1952	28	ثريان علي نبي
سجن كركوك (الحويجة)	1958	29	نريمان علي نبي
سجن كركوك (الحويجة)	فلاح	1935	30 رسول مصطفى عرب
سجن كركوك عائلة المواطن (الحويجة) مصطفى رسول	كلدا	1960	31 محمود رسول مصطفى
سجن العمارة	كلدا	1952	32 مريم حمة رش
سجن العمارة	محافظة أربيل حاج عمران	1952	33 خاسي حاجي
سجن العمارة	محافظة أربيل حاج عمران	1969	34 رزكار نبي نبي
سجن العمارة	محافظة أربيل حاج عمران	1971	35 عمر نبي نبي
سجن العمارة عائلة المواطن نبي نبي محمود	محافظة أربيل حاج عمران	1973	36 مجيد نبي نبي
سجن العمارة	محافظة أربيل حاج عمران	1964	37 آمان نبي نبي
سجن العمارة عائلة المواطن حاجي مصطفى	محافظة أربيل حاج عمران	1954	38 مصري حمة أمين أحمد
كلدا	ربة بيت	1952	39 فوزية محمود
عائلة المواطن	كلدا	1970	40 عبد الله حسين مصطفى
حسين مصطفى	كلدا	1968	41 علي حسين
سجن العمارة	محافظة أربيل حاج عمران	1948	42 فاطمة حاجي طاكو
عائلة المواطن عبد	كلدا	1970	43 عائشة عبد الله
	كلدا	1972	44 أمينة عبد الله

45	خديجة محمد	1952	ربة بيت	محافظة أربيل	سجن العمارة
46	سعدية محمد أحمد	1975		حاج عمران	سجن العمارة
47	أمينة محمد أحمد	1974		حاج عمران	عائلة المواطن محمد أحمد رسول
48	زليخا حاجي قيطران	1937	ربة بيت	محافظة أربيل	سجن العمارة
49	خديجة رمضان	1947		حاج عمران	كذا
50	جيمع علي كورة	1970		كذا	عائلة المواطن علي كورة شيخ محمد مراد
51	جه نكي علي كورة	1976		كذا	كذا
52	بروين علي كورة	1973		كذا	كذا
53	بس حاجي	1947		محافظة أربيل	سجن العمارة
54	رونالك ملا شيخ محمد	1970		كذا	كذا
55	درسيم ملا شيخ محمد	1973		كذا	عائلة المواطن ملا شيخ محمد مراد
56	بيران ملا شيخ محمد	1972		كذا	كذا
57	دلير ملا شيخ محمد	1974		كذا	كذا
58	عبد الله ملا شيخ محمد	1971		كذا	كذا
59	نسرين عبد الله	1958	ربة بيت	محافظة أربيل	سجن العمارة
60	نوزاد وحاجي عبد الله	1970	ربة بيت	حاج عمران	عائلة المواطن حاجي عبد الله شيخ محمد مراد
61	شكرية محمود	1952	ربة بيت	محافظة أربيل	سجن العمارة
62	فاتق نبي شيخ محمد مراد	1973		حاج عمران	عائلة المواطن نبي شيخ محمد مراد

63	عبد الله نبي شيخ محمد	1976	كذا	كذا	مراد
64	حليمة	1937	ربة بيت	محافظة أرييل حاج عمران	سجن العمارة
65	حسن حاجي شيخه	1969	كذا	كذا	زير
66	فاطمة	1957	ربة بيت	محافظة أرييل حاج عمران	سجن العمارة
67	همزة عبد الله شيخه	1970	كذا	كذا	عائلة المواطن عبد الله شيخه
68	أمنية عبد الله شيخه	1973	كذا	كذا	
69	مريم	1957	كذا	كذا	
70	ياسين أحمد	1917	مقاول	محافظة السليمانية	سجن السماوة
71	أمنية محمود أحمد	1930	ربة بيت	كذا	كذا
72	طه ياسين أحمد	1958	طالب	كذا	عائلة (والد ووالدة وأشقاء المواطن فؤاد ياسين أحمد) .
73	صلاح ياسين أحمد	1956	كذا	كذا	كذا
74	صباح ياسين أحمد	1954	كذا	كذا	كذا
75	سوران ياسين أحمد	1960	كذا	كذا	كذا
76	كردة رسم	1954	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية
77	عطية محمد جاجي محمود	1975	طفل	كذا	عائلة المواطن محمد جاجي محمود
78	كوستان محمد جاجي محمود	1976	طفل	كذا	كذا
79	أمنية جاجي حمة علي	1948	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية
80	كاوة رعوف خليفة	1967	طالب	كذا	كذا
81	هيوارعوف خليفة	1971	طفل	كذا	كذا

82	نارام رعوف خليفة	1974	طفل	كذا	كذا	
83	ثاوارا رعوف خليفة	1976	طفل	كذا	كذا	عائلة المواطن رعوف خليفة سعيد
84	حاجي كافي	1915	عجوز	كذا	كذا	
85	غفور خليفة سعيد	1951	فلاح	كذا	كذا	
86	والي خليفة سعيد	1960	طالب	كذا	كذا	
87	دلستان عثمان عمر	1950	ربة بيت	محافظة السلیمانية	سجن الناصرية	
				حليجة		
88	حاجي مشير	1907	عجوز	كذا	كذا	
89	أدهم شوكت حاجي مشير	1972	طفل	كذا	كذا	عائلة المواطن شوكت حاجي مشير
90	نارام شوكت حاجي مشير	1974	طفل	كذا	كذا	
91	زينب داود فة	1930	ربة بيت	محافظة السلیمانية	سجن السماوة والدة المواطن كريم سعيد	
92	فاطمة أحمد أمين	1945	ربة بيت	محافظة السلیمانية	سجن الناصرية	
				خورمال		
93	حيدر علي شيتة	1963	طالب	كذا	كذا	
94	ثريان علي شيتة	1965	طالب	كذا	كذا	
95	خوشناو علي شيتة	1967	طالب	كذا	كذا	عائلة علي أحمد شيتة
96	خير الله علي شيتة	1969	طفل	كذا	كذا	
97	بيان علي شيتة	1973	طفل	كذا	كذا	
98	جوان علي شيتة	1976	طفل	كذا	كذا	
99	بهية مرزا حسن	1956	ربة بيت	محافظة السلیمانية	سجن الناصرية	
100	بهية محمد علي	1960	ربة بيت	حليجة	كذا	
101	كوبستان حامد	1972	طفلة	كذا	كذا	عائلة حامد حاجي علي
102	هندرين حامد حاجي علي	1973	طفلة	كذا	كذا	

103	زمنكو حامد حاجي علي	1974	طفل	كنا	كنا
104	ثاورة حامد حاجي علي	1976	طفل	كنا	كنا
105	حلاوة سعيد	1920	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية عائلة (والسدة وشقيق) المواطن محمود كرم
106	رحيم كرم	1950	عامل	محافظة السليمانية	سجن الناصرية
107	حسن عزيز	1939	مقاول	محافظة السليمانية	سجن الناصرية عائلة المواطن لطيف أحمد عزيز
108	مختيار حسن عزيز	1962	طالب	كنا	كنا
109	فاطمة أحمد عزيز	1940	ربة بيت	كنا	كنا
110	أحمد قادر منور	1920	عسكري	محافظة السليمانية	سجن الناصرية
			متقاعد		
111	حلاوة حسن	1922	ربة بيت	كنا	كنا
112	أراس قادر منور	1961	طالب	كنا	عائلة المواطن أحمد قادر منور
113	أزاد قادر منور	1960	طالب	كنا	كنا
114	حاجي أحمد قادر	1917	فلاح	محافظة السليمانية	سجن السماوة عائلة المواطن محمد حاجي أحمد
115	حانزاد عبد الكريم قادر	1952	ربة بيت	كنا	كنا
116	فاطمة علي	1948	ربة بيت	محافظة السليمانية	سجن الناصرية عائلة المواطن محمود عبد الرحمن
117	فاطمة حمة كرم	1900	عجوز	محافظة السليمانية	سجن الناصرية عائلة المواطن رشيد محمد مرواري
118	حاجي عبد الله حاجي	1911	تاجر	محافظة السليمانية	سجن السماوة والد المواطن الملازم عمر حاجي عبد الله محمد
119	عثان عبد القادر	1931	متقاعد	محافظة السليمانية	سجن الناصرية
			حليجة		
120	طاهر عثمان عبد القادر	1950	طالب	كنا	كنا
121	فهيمة عثمان عبد القادر	1934	ربة بيت	كنا	عائلة المواطن طاهر عثمان عبد القادر
	ومعها أطفالها الثانية				

122	شيخ علي معروف	1922	عاطل	محافظة السلیمانیة	كذا	عائلة المواطن جمال
123	جميل شيخ علي معروف	1949	موظف	كذا	كذا	شيخ علي معروف
124	فاطمة	1930	ربة بيت	كذا	كذا	
125	شيخ ميرزا	1927	عجوز	محافظة السلیمانیة		
126	خورشيد محمد	1930	ربة بيت	كذا		
127	أسو صالح ميرزا	1973	طفل	كذا		
128	آمايخ صالح ميرزا	1967	طالب	كذا		عائلة المواطن عبد الله صالح ميرزا
129	مركه وت صالح ميرزا	1970	طالب	كذا		
130	كآل صالح ميرزا	1966	طالب	كذا		
131	صلاح صالح ميرزا	1968	طالب	كذا		
132	شيرين صالح ميرزا	1965	طالبة	كذا		
133	محمود معروف	1932	فلاح	محافظة السلیمانیة	سجن السماوة	
134	نجمه فرج	1927	ربة بيت	كذا	كذا	
135	خيريه محمود معروف	1968	كذا	كذا		عائلة المواطن محمود معروف
136	صالح محمود معروف	1965	كذا	كذا		
137	دلسوز محمود معروف	1971	كذا	كذا		
138	عبد الله بيروت	1907	طاعن في السن	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	عائلة المواطن أحمد عبد الله بيروت
139	أمينة سليم	1927	ربة بيت	كذا	سجن السلیمانیة	
140	عائشة خضر	1957	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	
141	كلاويز إبراهيم	1967	كذا	كذا		عائلة المواطن إبراهيم
142	كامران إبراهيم	1970	كذا	كذا		حاجي قادر محمود
143	سامي جلال	1970		محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	
144	سامدار جلال	1972		كذا	كذا	
145	عارف عبد الله توفيق	1937		كذا	كذا	عائلة المواطن عبد الله توفيق
146	ريحان علي	1927	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	

147	خه رامان	1972	كذا	كذا	عائلة المواطن عبد الله رسول إسماعيل
148	عبد الله توفيق	1907	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	عائلة المواطن كمال عبد الله توفيق
149	سلمى	1937	كذا	كذا	
150	حاجي خضير	1902	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة	عائلة المواطن أحمد حاجي خضير .
151	عائشة	1937	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة
152	بلقيس عبد الله إسماعيل	1945	محافظة السلیمانیة	شقيقة المواطن حسن عبدالله إسماعيل	
153	إبراهيم كاكا خضر	1937	محافظة السلیمانیة	والد المواطن علي إبراهيم	
154	سلمى أحمد	1902	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن الناصرية
155	خيرية سعيد محمد أمين		خورمال	كذا	عائلة المواطن حمد سعيد محمد أمين
156	بلدية سعيد محمد أمين	1942	كذا	كذا	
157	كيلاس علي بابير	1947	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن الناصرية (الشرطة)
158	نخشين زيرو عبد الله	1972	طفلة	كذا	عائلة المواطن زيرو عبد الله علي
159	هاؤورين زيرو عبد الله	1975	طفلة	كذا	
160	محمد توفيق	1917	محافظة السلیمانیة		
161	افتاو محمود	1927	ربة بيت	كذا	
162	آري محمد توفيق	1956	كذا		
163	خالد محمد توفيق	1954	كذا		عائلة المواطن آزو محمد توفيق
164	عثمان محمد توفيق	1950	كذا		

محافظة السليمانية	سجن الموصل	والد المواطن محمد صوفي إبراهيم	1927	165 صوفي إبراهيم
محافظة السليمانية	سجن رانية	عائلة المواطن علي حسين	1917	166 أمان حاجي حسين
رقة بيت	رقة بيت	كذا	1932	167 سمين سليم بايز
كذا	كذا	كذا	1957	168 كيان علي حسين
كذا	كذا	كذا	1959	169 تريتزين علي حسين
كذا	كذا	كذا	1972	170 خيال علي حسين
كذا	كذا	كذا	1970	171 ناز علي حسين
كذا	كذا	كذا	1964	172 ملا علي حسين
كذا	كذا	كذا	1975	173 شورش علي حسين
محافظة السليمانية	سجن العمارة	والد المواطن رسول نبي	1917	174 نبي رسول
محافظة السليمانية	سجن العمارة	والد المواطن بابكر قادر	1937	175 قادر بابكر
محافظة أربيل	سجن العمارة	والد المواطن سعدي عزيز	1912	176 عزيز محمد أمين
محافظة السليمانية	سجن العمارة	والد المواطن خالد ملا مصطفى	1917	177 ملا مصطفى
محافظة السليمانية	سجن السليمانية	والد المواطن محمود عبد الله إسماعيل	1912	178 عبد الله إسماعيل
محافظة السليمانية	سجن السليمانية	سجن السليمانية	1912	179 حمد عباس
محافظة السليمانية	سجن السليمانية	سجن السليمانية عائلة المواطن عباس حمد	1917	180 فاطمة عبد الله
محافظة السليمانية	رقة بيت	رقة بيت	1947	181 عاصمة
كذا	كاسب	عائلة المواطن أنور مجيد سلطان .	1920	182 مجيد سلطان
رقة بيت	رقة بيت	عائلة المواطن عبد الرحمن محمد	1924	183 زهرة أحمد
عامل	عامل	عائلة المواطن عبد الرحمن محمد	1954	184 حسن عبد الله
موظف	موظف	الرحمن محمد	1952	185 عمر عبد الله

186	غفور أحمد محمود	1920	كاسب	محافظة السلیمانیة	سجن الكوت
				حلبجة	
187	لمیعة غفور أحمد	1958	طالبة	كذا	كذا
188	سمیعة غفور أحمد	1960	طالبة	كذا	كذا
189	حلیمة غفور أحمد	1964	طالبة	كذا	كذا
190	أحمد فلاح	1932	فلاح	محافظة السلیمانیة	سجن الناصرية والد المواطن بايز
					أحمد فلاح
191	عائشة أمين	1937	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	سجن السلیمانیة
192	عبد الله قادر حسن	1975	طفل	كذا	كذا
193	فاطمة قادر حسن	1957		كذا	كذا
194	مریم قادر حسن	1962		كذا	كذا
195	خال قادر حسن	1969		كذا	كذا
196	أمينة قادر حسن	1972	طفلة	كذا	كذا
197	أمان قادر حسن	1973	طفل	كذا	كذا
198	خدیجة	1935	ربة بيت	محافظة السلیمانیة	
199	رحیم رشید	1950	كاسب	كذا	عائلة للمواطن محمود
					رشید كرم
200	حلیمة عبد الله	1937	ربة بيت	محافظة أربیل	سجن العمارة
201	فاطمة خضر	1960	ربة بيت	كذا	عائلة المواطن
202	إبراهیم حاجي شیخة	1963	طالب	كذا	كذا
					حاجي شیخة عماد
203	فاطمة سلیمان	1955	ربة بيت	محافظة أربیل	سجن العمارة
204	همزة عبد الله شیخة	1973	طفل	كذا	عائلة المواطن عبد الله
					حاجي شیخة
205	أمينة عبد الله شیخة	1970	طفلة	كذا	كذا
206	إسماعیل عبدالله شیخة	1975	طفل	كذا	كذا
207	فاطمة مراد مولود	1932	ربة بيت	محافظة أربیل	سجن العمارة
208	فوزية سلیمان نبی	1952		كذا	عائلة المواطن حاجي
					سلیمان نبی

209	مريم سليمان نبي	1960	كذا	كذا	
210	خديجة سيد محمد	1952	رمة بيت	محافظة أرييل	سجن العمارة
211	عائشة عبد الله	1952	رمة بيت	كذا	عائلة المواطن محمد محمود مع ثلاثة أبناء وبنت واحدة .
212	فاطمة محمد مولود	1976	طفلة	السلامية	عائلة المواطن محمد مولود إسماعيل
213	حاجي حاجي رسول	1957		السلامية	شقيق المواطن ملا حاجي رسول
214	خاتون مامند	1955	رمة بيت	محافظة أرييل	سجن الكوت
215	بيان محمود عبد الله	1975	طفلة	كذا	كذا عائلة محمود عبد الله رسول
216	نسرين محمود عبد الله	1971	طفلة	كذا	كذا
217	أميرة محمود عبد الله	1975	طفلة	كذا	كذا
218	بروين محمود عبد الله	1973	طفلة	كذا	كذا
219	خديجة حسن	1932	رمة بيت	محافظة أرييل	سجن الكوت عائلة المواطن عبد الله رسول
220	زهرة محمد	1952		محافظة أرييل	سجن الكوت
221	حكوا صالح حيدر	1966		كذا	كذا
222	عرفوا صالح حيدر	1969		كذا	كذا
223	شكرية صالح حيدر	1973	كذا	كذا	
224	حليمة صالح حيدر	1975	كذا	كذا	عائلة المواطن صالح حيدر
225	بهار صالح حيدر	1971		كذا	كذا
226	فاطمة صالح حيدر	1975		كذا	كذا
227	مه مين عبد الله	1937	رمة بيت	محافظة أرييل	
228	رايي أحمد باس	1960		كذا	
229	اسكندر حاجي عمر	1967		كذا	عائلة المواطن حاجي عمر حاجي أحمد

	كذا	230	حليمة حاجي عمر	1971
	كذا	231	إلياس حاجي عمر	1973
	كذا	232	محمد حاجي عمر	1974
	رقة بيت	233	استى أحمد	1956
	كذا	234	به ري عبد الله أحمد	1972
عائلة المواطن	كذا	235	فاطمة عبد الله أحمد	1970
عبد الله أحمد				
رضا				
	كذا	236	ننه رمين عبد الله أحمد	1973
سجن العمارة	محافظة أرييل	237	حاجي سعيد أسعد	1907
	كويستنج			
والد وشقيقات	كذا	238	جوا باغ سعيد أسعد	1952
المواطن خالد				
	كذا	239	منيرة سعيد أسعد	1947
	كذا	240	كلاوين سعيد أسعد	1957
	كذا	241	جيمين سعيد أسعد	1959
سجن العمارة	محافظة أرييل	242	أسود أحمد عطار	1912
	كويستنج			
سجن العمارة	محافظة أرييل	243	زينب أسعد	1920
	كويستنج			
سجن العمارة	محافظة أرييل	244	نهر أسود أحمد	1960
	كويستنج			
سجن العمارة	محافظة أرييل	245	مجيد أسود أحمد	1950
	كويستنج			
سجن العمارة	محافظة أرييل	246	عبد الله حاجي توفيق	1927
	كويستنج			
سجن العمارة	محافظة أرييل	247	فاضل عبد الله حاجي	1975
	كويستنج		توفيق	
سجن العمارة	محافظة أرييل	248	لعلية محمد أمين	1932
	كويستنج			

	كذا	كذا	عامل	1952	249رسم عثمان معروف
	كذا	كذا	طالب	1969	250سفين عثمان معروف
عائلة المواطن	كذا	كذا	طفلة	1972	251بيان عثمان معروف
عثمان معروف	كذا	كذا	طالبة	1961	252نازين عثمان معروف
	كذا	كذا	طالبة	1963	253هيران عثمان معروف
سجن العمارة	محافظة أرييل	ربة بيت		1958	254نرجس عمر
	كذا	كذا	طفل	1973	255كاوة اسكندر
	كذا	كذا	طفلة	1975	256سوزان اسكندر
سجن الكويت	محافظة أرييل	ربة بيت		1958	257فاطمة رسول
	جومان				
	كذا	كذا	طفل	1972	258أيوب أحمد درويش
	كذا	كذا	طفلة	1977	259كولان أحمد درويش
	كذا	كذا	ربة بيت	1957	260أمينة ملا أحمد
	كذا	كذا	طفلة	1975	261ريحان عبد الرحمن
	كذا	محافظة أرييل		1965	262نايلة صابر حويز
	كويسنجق				
	كذا	كذا	طفل	1973	263أرام مشير خضرو
	كذا	محافظة أرييل	فلاح	1934	264حسين إبراهيم
	كذا	كذا		1968	265خاتم حسين إبراهيم
	كذا	كذا	طالب	1968	266أحمد حسين إبراهيم
	كذا	كذا	طالبة	1970	267مريم حسين
	كذا	كذا	طالب	1971	268كريم حسين
	كذا	كذا	طفلة	1973	269خاتون حسين
	كذا	كذا	فلاح	1917	270عبد الله حسين
	كذا	كذا	ربة بيت	1930	271عائشة حاجي
	كذا	كذا	فلاح	1952	272قادر عبد الله
	كذا	كذا	فلاح	1952	273عثمان عبد الله
	كذا	كذا	عامل	1962	274إبراهيم عبد الله
	كذا	كذا	فلاح	1922	275ملا ميري أحمد

276	زليخا أحمد	1947	ربة بيت	كلذا	كلذا
277	مريم ملا ميري	1960	ربة بيت	كلذا	كلذا
278	شعنة ملا ميري أحمد	1965	طالبة	كلذا	كلذا
279	لقمان ملا ميري أحمد	1969	طالبة	كلذا	كلذا
280	بديعة ملا ميري أحمد	1971	طفلة	محافظة أرييل	سجن الكوت
281	بدرية أمين محمد	1974	طفلة	كلذا	كلذا
282	كافية حمة	1942	ربة بيت	محافظة أرييل	سجن العمارة
كويستنجق					
283	أسوس جنو كريم	1970	طالب	كلذا	كلذا
284	ماكوك جنو كريم	1973	طفل	كلذا	كلذا
285	فاطمة مجيد كريم	1947	ربة بيت	كلذا	كلذا
286	كويستان بهرام رسول	1971	طفلة	كلذا	كلذا
287	كاروخ بهرام رسول	1974	طفل	كلذا	كلذا
288	خاتون أحمد	1937	ربة بيت	كلذا	كلذا
289	نه رمين رسول حسن	1957	ممرضة	كلذا	كلذا
290	حسن رسول حسن	1970	طالب	كلذا	كلذا
291	عائشة عبد الله سور	1957	ربة بيت	محافظة أرييل	سجن الكوت
292	حليمة كامل	1937	ربة بيت	كلذا	سجن الكوت
293	إبراهيم حسن سليمان	1973	طفل	كلذا	سجن الكوت
294	أحمد حسن سليمان	1975	طفل	كلذا	سجن الكوت
295	خديجة حسن سليمان	1971	طفلة	كلذا	سجن الكوت
296	مريم وسو أحمد	1942	ربة بيت	كلذا	سجن الكوت
297	مرجان عبد الله قادر	1970	طفل	كلذا	سجن الكوت
298	سيوان عبد الله قادر	1972	طفلة	كلذا	سجن الكوت
299	أمينة عبد الله قادر	1973	طفلة	كلذا	سجن الكوت
300	عبد الله ميس	1920	فلاح	محافظة السليمانية	سجن الكوت
301	زيان علي محمود	1960	طالبة	كلذا	سجن الكوت
302	أسيرة قادر أحمد	1977	طفلة	كلذا	سجن الكوت
303	محمد رسول حمة أمين	1940	فلاح	محافظة السليمانية	سجن السماوة
رانية					

304	كلاويز حاجي عيد	1958	ربة بيت	كذا	كذا
305	معتبر عبد الله محمود	1975	طفل	كذا	كذا
306	خديجة أحمد	1947	ربة بيت	كذا	كذا
307	نازدار محمد	1947	ربة بيت	كذا	كذا
308	ريوار أحمد عثمان	1975	طفل	كذا	كذا
309	شيرين أحمد عثمان	1972	طفلة	كذا	كذا
310	حلاوة محمد سور	1949	ربة بيت	كذا	كذا
311	جبار أحمد عثمان	1970	طالب	كذا	كذا
312	زهرة حاجي خليفة	1945	ربة بيت	كذا	كذا
313	كريم أبو بكر رسول حمة	1973	طفل	كذا	كذا
عزيز					
314	علي حاجي محمد	1927	فلاح	محافظة السلیمانية	سجن الناصرية
315	أحمد أمين مام بحري	1897	طاعن في	كذا	كذا
الن					
316	عيد الله إسماعيل	1907	كذا	كذا	كذا
317	حاجي كريم	1955	كذا	كذا	كذا
318	عائشة عبد الله	1907	فلاحة	محافظة السلیمانية	سجن السماوة
319	لقمان عبد الله	1970	طالب	كذا رانية	كذا
320	مصطفى أحمد	1920	فلاح	كذا	كذا
321	بلقيس رسول	1932	ربة بيت	كذا	سجن الناصرية
322	فاطمة وسو	1930	ربة بيت	كذا	كذا
323	حمة خان وسو	1971	طفل	كذا	كذا
324	أحمد وسو	1972	طفل	كذا	كذا
325	عاصمة عبد الله	1942	ربة بيت	كذا	كذا
326	بخيار وسو	1972	طفل	كذا	كذا
327	رزكار وسو	1977	طفل	كذا	كذا
328	فتاح إسماعيل رزيان	1942	عامل	محافظة أربيل	سجن العمارة
كويسنجق					
329	زهرة حمد	1937	ربة بيت	محافظة أربيل	كذا
كويسنجق					

330 رسول كاوان	1940	فلاح	محافظة أرييل	سجن الناصرية
331 أمينة عبد الله	1942	ربة بيت	محافظة أرييل	كذا
332 قادر محمد	1947	فلاح	محافظة أرييل	كذا
			كويستجق	



قائمة أخرى بأسماء العوائل العراقية

المحتلة من قبل السلطة الفاشية

- 1 عائلة الشيخ علي حسين عبود .
- 2 عائلة الشيخ فارس الشيخ حسن .
- 3 عائلة الشيخ أكرم حسن .
- 4 عائلة الشيخ مطشر الشيخ حسن .
- 5 عائلة الشيخ حاتم محميد محمد حمزة .
- 6 عائلة خليل إبراهيم أبو حليلة .
- 7 عائلة هادي العباس .
- 8 عائلة لفته علي محمد أمين .
- 9 عائلة نافع علي محمد أمين .
- 10 عائلة جعفر علي محمد أمين .
- 11 عائلة سعدون هادي مجيد .
- 12 عائلة علي عباس العبود .
- 13 عائلة فاضل عيد العزيز العبود .

عائلة هادي مجيد العبود .	14
عائلة توفيق مجيد العبود .	15
عائلة طارق توفيق مجيد .	16
عائلة الحاج ساكن الحاج جاسم محمد أمين .	17
عائلة عبد الواحد الحاج جاسم محمد أمين .	18
عائلة شعلان الحاج جاسم محمد أمين .	19
عائلة محسن الحاج جاسم محمد أمين .	20
عائلة ناصر ساكن الحاج جاسم محمد أمين .	21
عائلة سمير عبد الواحد الحاج جاسم .	22
عائلة زبيد عبد الكريم العبود .	23
عائلة فاضل علي الحسين .	24
عائلة مهدي علي الحسين .	25
عائلة عامر علي الحسين .	26
عائلة كاظم دخيل البندر .	27
عائلة ناجي الحاج مهدي الحبيب .	28
عائلة عبد الرشيد العثمان .	29
عائلة لفته عبد الرشيد العثمان .	30
عائلة جواد دخيل البندر .	31
عائلة نعمة عبد المهدي الحبيب .	32
عائلة عباس علي العبد .	33
عائلة هادي عبد المهدي .	34
عائلة مهدي عبدالمهدي .	35
عائلة أمير طعمة محمد أمين .	36
عائلة شامل عبد المهدي .	37

عائلة عارف عبدالمهدي .	38
عائلة كامل عبد المهدي .	39
عائلة رسول وهاب الشطب .	40
عائلة شاكر عبد المهدي .	41
عائلة أمين عبد المهدي .	42
عائلة رشيد الحاج عباس .	43
عائلة شطب الحاج حمودي .	44
عائلة علي الحاج حمودي الشطب .	45
عائلة غني الحاج حمودي الشطب .	46
عائلة ستار الحاج حمودي الشطب .	47
عائلة سلام الحاج حمودي الشطب .	48
عائلة مؤيد علي عبد المهدي .	49
عائلة عبود مجيد الشيخ حسن .	50
عائلة جعفر مجيد الشيخ حسن .	51
عائلة عدنان طعمة محمد أمين .	52
عائلة محسن مجيد العبود .	53
عائلة عباس غني العبود .	54
عائلة علي العبود .	55
عائلة حسين العبو .	56
عائلة جاسم العبو .	57
عائلة مكّي علي الحمزة .	58
عائلة هادي فاضل الشطب .	59
عائلة فاضل خلف محمد خلف .	60
عائلة أحمد إبراهيم الشيخ .	61

- 62 عائلة منير ناجي .
- 63 عائلة صباح خليفة جاسم .
- 64 عائلة عبد الإله علي حسن .
- 65 عائلة منير زكريا .
- 66 عائلة شعلان عبد الصمد .
- 67 عائلة لبيب علي الشطب .
- 68 عائلة مناور مجيد حمزة .
- 69 المواطن عبد الستار زبير وزوجته سامية الشيعلي وابنهما نائر البالغ من العمر 14 عامًا .
- 70 المواطن عبد الرزاق أحمد وزوجته صبيحة نوري مع بناتها الثلاثة كل من ثورة وشروق وتموز التي عمرها 8 سنوات .
- 71 المواطن عبد الجبار أحمد وزوجته ودیعة مع بناتها الثلاثة كل من منار وعمرها 8 سنوات ومواهب وعمرها 3 سنوات وصوفيا وعمرها 6 أشهر .
- 72 المواطنون الإخوة كل من تحسین وفؤاد وبدیع أولاد عبد العزيز من سكنة منطقة الكاظمية — بغداد .
- 73 المواطنون الإخوة كل من نجاح وباسم وجعفر أولاد علي كاظم .
- 74 المواطنون الإخوة كل من سعد جزول وهادي جزول وعادل جزول مع شقيقتهم « عبلة جزول » وهم من بغداد .
- 75 المواطن شنشول حبيب وعائلته من أهالي البصرة .

* * *

محاولات الاغتيال خارج العراق

- 1 محاولة الاغتيال التي تعرض لها السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في القطر العربي السوري في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول — أكتوبر عام 1977 في مطار أبو ظبي والتي ذهب ضحيتها السيد سيف الدين بن غباش وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة .
- 2 محاولة الاغتيال التي تعرض لها السيد مسعود البارزاني — رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني — القيادة المؤقتة في العاصمة التمساوية « فيينا » عام 1978 مما أدى إلى مقتل أحد مرافقيه .
- 3 محاولة الاغتيال التي تعرض لها الدكتور عصمت شريف وائلي أحد الشخصيات الكردية المعروفة في مدينة لوزان السويسرية وأصيب من جرائها بجرح خطير في رأسه .
- 4 محاولة اغتيال المواطن العراقي الدكتور إباد علاوي وزوجته في دارهما في لندن ببريطانيا في شهر شباط — فبراير عام 1978 .
- 5 محاولة الاغتيال التي تعرض لها المواطنون العراقيون الذين كانوا يقيمون في

القاهرة بمصر وهم كل من العميد الركن الطيار المتقاعد عارف عبد الرزاق — رئيس الوزراء الأسبق — العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد وزير الخارجية الأسبق — العقيد الركن عرفان عبد القادر وجدي قائد الكلية العسكرية الأسبق — اللواء الركن المتقاعد سيد حميد سيد حسين الحصونة قائد فرقة عسكرية ومحافظ سابق .

6 محاولة الاغتيال التي تعرض لها المقدم الطيار الشهيد سمير يوسف زيتل أثناء إقامته في القاهرة بمصر والذي التحق بسلاح الجو في القطر العربي السوري واستشهد خلال المعارك الجوية في أثناء حرب تشرين — أكتوبر عام 1973 .

7 محاولة الاغتيال التي تعرض لها السيد إبراهيم الخطيب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة اليوغسلافية « بلغراد » يوم 22 / 4 / 1980 بإلقاء قنبلة يدوية على سيارته مما أدى إلى جرح السيد فخري العمري الذي كان فيها .

8 محاولة الاغتيال التي تعرض لها الشيخ عبد الله الكوراني في لبنان .

9 محاولة الاغتيال التي تعرض لها الطالب العراقي رعد حسن أمين الذي يدرس في مدينة « بريشتينا » اليوغسلافية مساء يوم 30 / 3 / 1983 .

10 العديد من محاولات الاغتيال والاعتداءات التي تعرض ولا يزال يتعرض لها المواطنون العراقيون من معارضي السلطة الفاشية من الذين يقيمون خارج العراق هرباً من بطش وإرهاب السلطة الديكتاتورية وخصوصاً الطلبة منهم الذين يدرسون خارج العراق (أوروباً) في مختلف البلدان الأوروبية عن طريق عملاء أجهزة القمع الفاشية أو عناصر سفارات النظام الديكتاتوري في تلك البلدان .

- كانا في طريقهما لأداء الامتحانات في الجامعة اللبنانية — كورنيش المزرعة
بيروت لبنان .
- 16 اغتيال السيد محمد صالح الحسيني المكلف بتنسيق وتنظيم العلاقات بين إيران
والثورة الفلسطينية في بيروت بלבنا في شهر شباط — فبراير عام 1981 .
- 17 اغتيال الطالب العراقي فلاح تقي الصراف أحد الطلبة العراقيين الذين يدرسون
في بلغاريا في أحد شوارع العاصمة البلغارية « صوفيا » عام 1979 .
- 18 اغتيال المقدم الركن المظلي كامل إسماعيل في باريس بفرنسا .
- 19 اغتيال القاضي الحجري من — الجمهورية العربية اليمنية — في لندن ببريطانيا
عام 1977 .
- 20 اغتيال أحد المحامين الأسبان في أسبانيا .
- 21 اغتيال المواطن العراقي السيد أسعد لعبي منصور أحد قادة جمعية الطلبة
العراقيين في بيروت بلبنا يوم 19 / 10 / 1980 .
- 22 اغتيال المواطن العراقي سلام بدروس في ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية
يوم 13 تشرين الثاني — نوفمبر عام 1977
- 23 اغتيال الطالب العراقي سالم حميد عقراوي في ديترويت بالولايات المتحدة
الأمريكية في 25 كانون الثاني — يناير عام 1980 .
- 24 اغتيال المواطن العراقي كوركيس سلمان في ديترويت بالولايات المتحدة
الأمريكية يوم 1 نيسان — إبريل عام 1980 .
- 25 اغتيال الشيخ عبد الأمين الصالح — أحد رجال الدين في الهند .
- 26 اغتيال المواطن العراقي السيد عبد الجبار عبد الله الذي كان يعمل في إطار
المقاومة الفلسطينية في بيروت بلبنا عام 1981 .

- 27 اغتيال المواطن العراقي السيد أحمد الجبوري في بيروت بلبنان .
- 28 اغتيال المواطن العراقي السيد أبو الفهود مطر لازم الذي كان يعمل في إطار المقاومة الفلسطينية في بيروت بلبنان .
- 29 اغتيال الدكتور باسل الكبيسي .
- 30 اغتيال السيد نعيم خضر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل ببلجيكا .
- 31 اغتيال المواطن العراقي السيد زهير ناصر كمال الدين « فهد العراقي » الملتحق بصفوف المقاومة الفلسطينية في بيروت بلبنان يوم 28 / 1 / 1982 .
- 32 اغتيال المواطن العراقي الحاج علاء الدين الحفاجي « أبو النور » في بيروت بلبنان بمسدس كاتم للصوت يوم 20 / 2 / 1982 وكان المواطن المذكور قد استقر في لبنان منذ عام 1974 .
- 33 اغتيال المواطن العراقي إلياس خلف قطو المنتسب إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي — قيادة قطر العراق والمقيم في منطقة القامشلي بسوريا يوم 15 / 12 / 1982 .

* * *

ملحق رقم 2

يتضمن ما يتوافر من صور بعض شهداء الحركة الوطنية العراقية من مختلف
الانتماءات السياسية الذين تمت تصفيتهم بأساليب متنوعة وظروف مختلفة منذ تسلم
السلطة الفاشية زمام الحكم في العراق .



الشهيد
دريد الطائي



الشهيد
لطيف محمد مراد



الشهيد
عبد الأمير سعيد



الشهيد
جبار قمبر الفيلى



الشهيد
مطش حواس



الشهيد
عبد الإله محمد دخيل



الشهيد
عبدالودود عبدالجبار



الشهيد
عبدالكریم مصطفى نصرت



الشهيد
كاظم الجاسم



الشهيد
زهير علاوي



الشهيد
سليم مجول المعيني



الشهيد
حازم ياسين حديد



الشهيد
فؤاد الركابي



الشهيد
معين حسن النهر



الشهيد
خلف جاسم الخفاجي



الشهيد
ظافر حسن النهر



الشهيد
سليم خلف الدببي



الشهيد
ريحان كريم



الشهيد
علي البنا



الشهيد
الشيخ عارف البصري



الشهيد
عماد بن آية الله التبريزي



الشهيد
محمد سلطان



الشهيد
عز الدين القبانجي



الشهيد
نوري طعمة



الشهيد
صلاح محمد عبد الله



الشهيد
رشيد إسماعيل خير الله



الشهيد
محسن فنجان



الشهيد
سمدي عبد الجبار الكبيسي



الشهيد
حمد سالم الشمري



الشهيد
هاشم عبد الغفور



الشهيد
عبد إبراهيم الحمداني



الشهيد
محسن صالح الأحمر



الشهيد
محمد رشيد الخنكاري



الشهيد
خديدا حسين أحمد



الشهيد
خضر رشو الموسى



الشهيد
قاسم حامو رشو



الشهيد
عبد الخالق علي الحسين



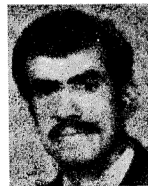
الشهيد
عبد الجبار عبود



الشهيد
سيدو صفوك الموسى



الشهيد
محمد أحمد صالح



الشهيد
عبد الجبار عيسى



الشهيد
محمد صالح عاشور



الشهيد
خالف عبد المجيد



الشهيد
طلال سعدي حليم



الشهيد
عيسى حنين



الشهيد
عماد هاشم



الشهيد
ناظم كاظم



الشهيد
كمال جمال



الشهيد
مجدي جهاد صالح



الشهيد
زهير الزاوي



الشهيد
جعفر هادي



الشهيدة
سلوى البحراني



الشهيدة
(آمنة حيدر الصدر)
بنت الهدى



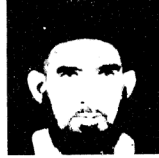
الشهيد
السيد محمد باقر الصدر



الشهيد
محمد طاهر الحيدري



الشهيد
عبد الصاحب دحيل



الشهيد
قاسم المرقع



الشهيد
علاء الحكيم



الشهيد
عبد الصاحب الحكيم



الشهيد
عبد الجبار البصري



الشهيد
جاسم الإيرواني



الشهيد
محمد مهدي السماوي



الشهيد
محمد علي الجابري



الشهيد
جواد الزبيدي



الشهيد
غازي الحريري



الشهيد
سهل سلمان



الشهيد
قاسم شير



الشهيد
علي الموسوي



الشهيد
عبد السادة عبد الله



الشهيد
السيد حسن الشيرازي



الشهيد
حكمت مجيدولي



الشهيد
عبد الأمير مشكور



الشهيد
زهير ناصر كمال الدين
(فهد العراقي)



الشهيد
تحسين علي الشيخلي
(يحيى العراقي)



الشهيد
عادل وصفي
(خالد العراقي)



الشهيد
عبد الحنان الكيسي



الشهيد
صالح اليوسفي



الشهيد
أسعد لعبي منصور



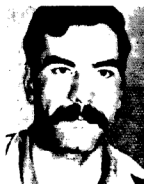
الشهيد
النقيب جليل الحيايالي



الشهيد
عبد القادر الحيايالي



الشهيد
رحيم محمد الكيسي



الشهيد
شمو قاسم رشو



الشهيد
إلياس خلف قطلو



الشهيد
عبد أحمد المشداني



الشهيد
محمد درويش



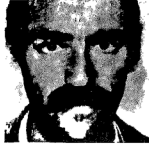
الشهيد
حسن طاهر



الشهيد
حاجي إسماعيل موسى



الشهيد
خلف نخرطو فرج



الشهيد
جو كو كجي أسو



الشهيد
محسن محمد رضا



الشهيد
خلف قاسم عزيز



الشهيد
سليمان قاسو عطو



الشهيد
عمود عبد الله دهار



الشهيد
هاشم جاسم قاسم



الشهيد
محمود فتحي



الشهيد
ميزرا علي عيسى

ملحق رقم 3

يتضمن بعض التقارير الطبية التي تؤكد حالات التعذيب الواقعة بشكل وحشي وهمجي على المعتقلين والسجناء السياسيين ولجوء أجهزة القمع الفاشية إلى استخدام السموم الكيميائية القاتلة ضد مناضلي الحركة الوطنية العراقية مما أدى إلى استشهاد العديد منهم وإصابة من تبقى منهم على قيد الحياة بأعراض وعاهات مستديمة مارالوا يعانون منها حتى الآن .

تقرير طبي صادر من أحد المستشفيات البريطانية حول معالجته حالة من حالات التسميم بمادة « الثاليوم » التي أطلقت عليها الجهات الطبية الدولية اسم « السم العراقي » .



نظام القنلة

يستخدم السموم في تصفية
مناضلي الحركة الوطنية العراقية

DR. RONALD ZEEGEN

2 HARLEY STREET
LONDON, W.1, ENGLAND
TELEPHONE 4696 71

ST. STEPHEN'S HOSPITAL
FOLLY ROAD
LONDON, E.C.4, ENGLAND
TELEPHONE 7422 111

ST. STEPHEN'S HOSPITAL
HENDERSON ROAD
LONDON, W.1, ENGLAND
TELEPHONE 4696 711

25th June, 1950

MEDICAL REPORT

Mr. Mas'ud JIBKAD, aged 40

This patient was admitted to the Westminster Hospital under the care of Dr. Gibberd on the 11th May. Please refer to Dr. Gibberd's report dated the 8th May which details accurately the problem up to the time of admission. Dr. Gibberd asked me to see the patient because of abnormal liver function tests and I thought it was reasonable for the patient to have a liver biopsy which I did and in fact the report of this liver biopsy on the 13th May showed that the patient had a generalized hepatitis of uncertain cause. Dr. Gibberd, subsequently seeing Dr. Lavelle and he asked me to continue to look after the patient and then I became formally the Consultant in Charge on 13th May. At this time the patient was semi-confused, he was clearly seriously ill and had a very extensive staphylococcal pyoderma. He was clinically seen at that time also by our Consultant Dermatologist Drs. Cope and Staughton and they both agreed this was likely to be a result of a staphylococcal septicaemia. However repeated blood cultures were negative and as the pustules grew staphylococcus we treated him vigorously with flucloxacillin and fusidin intravenously which rapidly resolved the skin lesions.

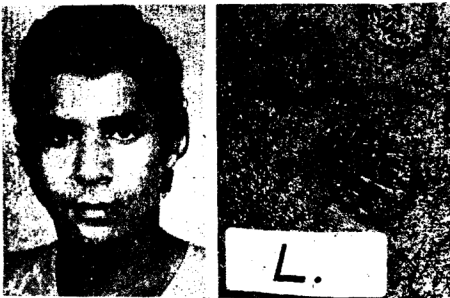
As the result of extensive investigations including the help of Dr. Goulding from our Hospital the important feature was that thallium was isolated in excessive amounts from his urine and blood, and there was no doubt that the patient had at some stage ingested abnormal quantities of the poisonous substance thallium. On the advice of Dr. Goulding we treated him with Berlin Blue via a nasogastric tube together with full supportive measures. Round about this time i.e. 14th May, he was noted to have progressive alopecia and this clinically confirmed the diagnosis of thallium toxicity. Whilst on treatment with Berlin Blue he continued to improve marginally and blood and urine thallium levels decreased. At the height of his improvement he was apparently able to recognise and communicate, albeit briefly with his relatives in Arabic. However on the 26th May he began to show signs of cerebral irritation. He was groaning, he became agitated, he thrashed about violently and appeared to be extraordinarily agitated and terrified. We sought the advice of Dr. Goulding our Psychiatrist who recommended some sedation in the hope that the phase of cerebral irritation would be only transient, but unfortunately he developed bronchopneumonia which rapidly progressed in spite of treatment and he died at 2.40 p.m. on the 16th June.

In retrospect the initial presentation was fairly typical of thallium poisoning although the extensive pyoderma is not as far as we can tell recorded in the literature. Dr. Staughton studied the patient's white cells extensively and it does appear that thallium markedly impedes leucocyte function.

The case was referred to H.M. Coroner.

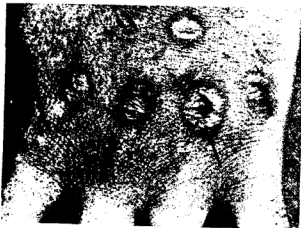
Ronald Zeegen, F.R.C.G.P.
Consultant Physician and Head of Departments of Gastroenterology.
Westminster and St. Stephen's Hospitals.

نص التقرير الطبي حول معالجة الشهيد مجدي جهاد صالح في مستشفى « وستمنستر » في لندن
بريطانياً باللغة الإنكليزية مع ترجمته باللغة العربية



Burhan Al Shawi

Les deux photos montrent des lésions sur sa jambe et le dos de sa main gauches : partie centrale atrophiée avec peau squameuse et plissée entourée d'une Zone étroite hyperpigmentée, caractéristiques d'une brulure au troisième degré .



برهان الشاوي

الصورتان توضحان الإصابات في ساقه اليسرى و يده اليسرى . مركز الإصابة منضم مع تجمع الجلد الخارجي ، وتحيط بها منطقة مسودة ضيقة مميزة لحرق من الدرجة الثالثة .

تقرير طبي
السيد جهاد مجيد / العمر ٤٠ سنة

ادخل هذا المريض الى مستشفى وستمنستر تحت اشراف الدكتور جبر بتاريخ ٧ مايس
برعى الرجوع الى تقرير الدكتور جبر تاريخ ٨ مايس الذي يعطى تفاصيل المشكلة حتى
وقت الدخول للمستشفى . طلب منى الدكتور جبر مشاهدة المريض بسبب اختصارات
وظيفة كبدية غير طبيعية وانفذت انه من المعقول بالنسبة للمريض ان يصرف خزعة كبد التي
نقلت . وفي الواقع بين تقرير هذا الفرع الكبدى بتاريخ ١٢ مايس ان لدى المريض
التهاب كبد حبيبي غير متين السبب .
لم انزلت صحة الدكتور جبر فيما بعد وطلب منى الاستمرار فى العناية بالمريض لىم
اصبحت بشكل رسمى المستشار الطبى المكلف بتاريخ ١٢ مايس . وفى ذلك الوقت كان
المريض نصف مشوش . وكان بصيرة واضحة مريضا بصيرة خطيرة ولديه التهاب حاد
واسع (نوع ستافيلو) وفى الواقع شاهد فى ذلك الوقت ايضا مستشار الحثدي ليدى
الدكتور كويما والدكتور ستوتون ووافق كلاهما على احتمال كون ذلك سببا عن تسمم دم
(نوع ستافيلو) .
وتم زرع الدم بصيرة متكررة فكانت سليمة وما ان التلع المتفحكة كانت ببروء (نوع ستافيلو)
لقد عالجتاه بصيرة شديدة بواسطة (فلوكلوكسيسلين) و (فوسيدن) ع / ط الريبند
والتي اصلح بسرعة التضررات الجلدية .
وتتبعه للتضررات الواسعة (بما فى ذلك بساعة الدكتور جولد نع من مستشفى حالى)
كانت الخاصة المهمة وجود كميات كبيرة من مادة (تاليوم) فى النوى والـ
ولاشك ان المريض فى مرحلة ما كان قد تناول كميات غير طبيعية من مادة تاليوم السامة .
وبناء على نصيحة الدكتور جولد نع عالجتاه بواسطة (اريز ، برلين) بواسطة انبوب ع / ط
الانف الى المعدة مع تدابير داعمة . وحوالى ذلك الوقت ان بتاريخ ١٤ مايس لوحظ ان لديه
حالة سقوط الشعر ما يلت سريريا تشخيص التسمم بمادة تاليوم .
وبما كان قد انغاد بمادة (اريز ، برلين) استمر فى التحسن هامسا وانخفضت
معدلات تاليوم فى النوى والدم . وفى ذروة تحسنه كان على الشاخر قادرا على التمسك
(الاثرات) والاتصال على كل حال بأقربائه باللغة العربية ولكن بتاريخ ٢٨ مايس م بدأ
بالهر علامات التهجى الدماغى . لقد كان يلن واصبح متعبا ويضطرب معقد وظهر انه
متعب وبالف بصيرة غير طبيعية . فطلبتا مشورة الدكتور جوب الطبيب النفسانى
الذى اوصى بدواء مهدئ امل ما ن تكون فترة التهجى الدماغى مؤلته فقط . ولكن لسوء
الحظ اصبت بالتهابات اللحميات والربلة والتي ساءت بسرعة بالرغم من العلاج وتولى الساعة
٤٠ بعد الظهر بتاريخ ١٦ حزيران .
وتكرر ان الحالة الاولى للمريض اظهرت تسعا بمادة التاليوم
بالرغم من اننا لم نشاهد مثل هذا الالتهاب الجلى الواضح اثناء عملنا . وقد درم الدكتور
ستوتون خلايا الدم البيضاء للمريض بصيرة واسعة ولم يظهر ان التاليوم اعاق وظيفته
بصورة كبيرة .
تم اخذت اللقطة الى الطبيب الشرعى المبكى .
الدكتور رونالد ريجن / طبيب مستشار ورئيس اقسام المعدة والامعاء فى مستشفى
وستمنستر ومستشفى سان ستيفن
.....

● Rapport
dermatologique
Dr Lis Danielsen

Après sa mise en liberté, le patient a consulté un médecin et a reçu un traitement qui consistait en des comprimés par voie orale (probablement tétracycline), un comprimé toutes les six heures pendant sept jours, ainsi qu'un traitement local d'application de pommade. Le temps de guérison de ces ulcères a varié entre deux et quatre mois et tous ont laissé des cicatrices.

Aujourd'hui, le patient est gêné par la douleur provenant de cicatrices sur les membres inférieurs dès qu'il fait le moindre effort physique, comme travailler trois quarts d'heure.

Examen physique

Le dos de la main gauche présente cinq lésions circulaires nettement démarquées, mesurant de huit à douze millimètres de diamètre.

Quatre d'entre elles se trouvent juste au-dessus des articulations (fig. 1). Toujours sur le dos de la main gauche, on remarque deux lésions ovales moins nettes et d'un diamètre de cinq millimètres. Les lésions, très démarquées, étaient

légèrement aréolées avec une petite zone hyperpigmentée à la périphérie. La peau de la lésion était mince, atrophie et ridée et présentait une atrophie légère des tissus sous-cutanés. Les deux autres lésions étaient de couleur légèrement plus claire que la peau avoisinante, mais sans atrophie.

Les membres inférieurs présentaient plusieurs lésions bien délimitées (fig. 2-10) : elles étaient situées sur l'extenseur et la face latérale des cuisses, sur le fémur et la face latérale des jambes, ainsi que sur la face médiane et latérale des pieds.

Certaines lésions étaient regroupées, mais la plupart d'entre elles se trouvaient dissimulées sans précision ni symétrie. La taille des lésions variait de 5x5 mm à 27x18 mm. Elles étaient de forme ronde ou ovale ou présentaient une périphérie plus ou moins ondulée.

Beaucoup de lésions présentaient un centre régulier rond ou ovale, qui était rouge violacé et atrophie, ainsi que deux zones dans la périphérie : l'une, intérieure, d'aspect normal ou blanchâtre et légèrement infiltrée et l'autre, extérieure et pigmentée (fig. 2-5). D'autres lésions étaient subdivisées en zones circulaires confluentes d'un diamètre allant de 5 à 10 mm (fig. 5). La partie centrale atrophie manquait dans une des lésions (fig. 5). D'autres lésions encore présentaient un centre atrophie de peau écaillée ridée et mince, légèrement plus claire que la peau avoisinante ou légèrement érythémateuse, souvent accompagnée d'une étroite zone hyperpigmentée à la périphérie (fig. 6-10). Un grand nombre de lésions sur les cuisses et les jambes présentaient une atrophie considérable des tissus sous-cutanés.

Une lésion fortement délimitée et d'un diamètre de 13x13 mm se trouvait sur la paroi abdominale (fig. 11). Elle présentait un centre blanc et hypertrophié et une zone hyperpigmentée à la périphérie.

Discussion

Les lésions fortement délimitées sont très probablement des cicatrices causées par un processus nécrotique profond de la peau et des tissus sous-cutanés. De telles cicatrices peuvent résulter de la destruction des tissus conjonctifs par traumatisme ou par processus inflammatoire tels que abcès, granulomatoses et vasculite nécrosante. Cependant, la délimitation très nette des cicatrices ainsi que leur emplacement rend improbable le caractère spontané d'une telle inflammation. L'origine des cicatrices est donc vraisemblablement traumatique.

La taille et la forme de certaines de ces cicatrices sont de nature à avoir été causées par un instrument chauffant de la taille utilisée par le patient, surtout lorsque l'on considère l'aspect de la zone inflammatoire autour des parties brûlées (fig. 1).

La partie centrale nécrosée et l'étroite zone périphérique inflam-

matrice sont caractéristiques d'une brûlure au troisième degré (fig. 1) et certaines cicatrices présentent d'évidentes séquelles de ces zones inflammatoires (fig. 5). Des actions réflexes du patient pourraient être à l'origine de légères déviations de l'instrument pendant son utilisation, et qui expliqueraient la taille et la forme des cicatrices les plus importantes (fig. 2-5). Le patient a pu ne pas se rendre compte de ces mouvements du fait de la très grande douleur, de sa perte progressive de sensibilité et de ses pertes de conscience. Les petites cicatrices d'un diamètre de cinq millimètres pourraient provenir d'un mauvais contact entre l'instrument et la peau, celui-ci pouvant être légèrement convexe.

Ainsi les cicatrices pourraient être les séquelles de brûlures au troisième degré. Des altérations macroscopiques semblables à des brûlures au troisième degré avec très souvent une subdivision de petites zones circulaires confluentes pouvant être produites par un courant alternatif à haute fréquence de même que par le courant direct (zone cathodique). Cependant, le patient n'a pas eu conscience d'un contact avec une autre électrode, ce qui n'exclut pas un tel contact, mais le rend plus improbable. Deux électrodes placées à une distance équivalente au diamètre d'une cigarette ne produiraient probablement pas une cicatrice circulaire régulière de 12 mm de diamètre (fig. 1).

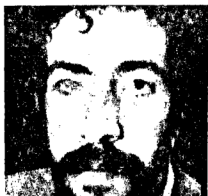
Conclusion

Les lésions très nettes de la peau ont un aspect et une localisation en accord avec l'histoire des événements et des emplacements décrits. Elles représentent très probablement des cicatrices causées par des brûlures au troisième degré s'étendant sur toutes les couches de la peau et des tissus sous-cutanés. L'hypothèse selon laquelle les cicatrices seraient des séquelles d'un courant électrique passant à travers les tissus est peu probable, mais ne peut être entièrement écartée.

مقتطفات من التقرير الطبي الذي نشرته مجلة — كوتيدة — الطبية التي تصدر في فرنسا حول آثار التعذيب الوحشي الذي تعرض له المواطن العراقي برهان الشاوي أثناء فترة اعتقاله من قبل أجهزة القمع الفاشية .



صور من التعذيب الوحشي والهمجي الذي تعرض له الشهيد مجيد أحمد حميد



صورة الشهيد ناجي حسين جبر قبل وبعد التعذيب



صورة الشهيد عاصم عيد عيسى قبل وبعد التعذيب



صور من آثار التعذيب الوحشي الذي تمارسه أجهزة القمع الفاشية مع المعتقلين السياميين

صور بعض الوثائق الصادرة من منظمة العفو الدولية التي تدّين الإرهاب والقمع في العراق

URGENT amnesty international URGENT ACTION

International Secretariat, 10 Southampton Row, London WC2R 7HF, England

Amnesty International reports by all representatives across the imposition and infliction of death penalties and torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment of prisoners or other detained or restricted persons whether or not they have used or advocated violence.

EXTERNAL (for general distribution) (Amnesty International Statute, Article 10) Index: PDE 14/15/80 Dist: UA

NOT FOR ACTION BY THE ISAP/CI SECTION

UA 150/80

Legal Context/Year of Torture

17 July 1980

IPAN: Bakham ABDELHAI
Laila YUSUF
Raja's Majid HASHEM
Dr Tha'ir (wife of Abdul Sattar KHARAT)
Mithal Jadid AL-SUMADI
Muhammad AL-HAKKAR

AI has received reports that the six people named above were arrested during the months of May and June 1980 on suspicion of opposition to the government of Iraq. They are reportedly being held incommunicado detention by members of the Iraqi security forces and there are grave fears that they are being subjected to torture during interrogations.

Mrs Bakham Abdelhail was arrested in May 1980; she is a thirty-year old teacher physics from Kurdistan and is married with one daughter. Mrs Laila Yusuf was arrested in June 1980; she is aged 50 years. Mrs Raja's Majid Hashid is the mother of two children. The wife of Abdul Sattar Kharat, known locally as Dr Tha'ir (her own name is not known) was arrested in June 1980. Mithal Jadid Al-Sumadi, aged 40 years and a trade unionist from Basra, was also recently arrested; he had previously been arrested in 1979. Dr Muhammad Al-Hakkar is a professor of the Faculty of Science of Baghdad University and a member of the Shi'i community; he is aged 38 years and is married with three children. A number of Dr Al-Hakkar's relatives, along with several thousand other Iraqis, were deported to Iran in April 1980 as a result of worsening relations between the Shi'i community and the Iraqi government.

There are reports of widespread arrests of members of the Ba'athist government in Iraq. Those arrested include members of the Kurdish and Shi'i communities, and those accused of being members of illegal political parties such as the Iraqi Communist Party and Al Ba'va Al Islamiya (the Islamic Party). Among those arrested are an increasing number of women.

An alarming number of political prisoners in Iraq receive sentences of death; over 700 political prisoners have been executed since the beginning of 1980.

Political prisoners are tortured during interrogation as a matter of routine, either to force them to confess to membership of an illegal party or to sign a declaration that they will never join a political party other than the Ba'ath party. Methods of torture known to be used are: beating all over the body with fists, feet or a rubber truncheon; beating sensitive parts of the body with an electric stick; beating the soles of the feet (galaks), rape or threats of rape, threats of execution and mock executions. There have been many reported cases of death under torture.

Political prisoners are denied the legal safeguards guaranteed in Iraqi domestic law and in the United Nations International Covenant on Civil and Political Rights which was ratified by Iraq on 25 January 1971. Article 22(a) of Iraq's Interim Constitution states that "the exercise of any form of physical or mental torture is prohibited"; Article 20(b) states that "the right of defence is secured during all the stages of inquiry and trial in accordance with the provisions of the law." However, all political prisoners are held in incommunicado detention during the interrogations period and have no access to lawyers or to their families.

Amnesty International Reports:

Iraq: Evidence of Torture

The following is the complete text of the summary report given by Amnesty International on April 29, 1981.

For many years, including the 12 years of the present government's rule, Amnesty International has regularly received allegations of the routine torture of political opponents in the custody of Iraq's security forces. Many people are said to have died under torture and bodies of political dissidents have been returned to their families bearing marks of torture, badly mutilated bodies have also been dumped in the desert outside the victims' homes. In recent years prisoners were said to have been tortured to force them to make statements for use as evidence in court or to make them denounce Iraqi political opposition and join the ruling Ba'ath Party.

The Iraq authorities have always dismissed the allegations as minor and denied that there had been any cases of torture in Iraq.

First hand testimonies of torture have been rare — but in October 1979 Amnesty International was able to interview a group and to examine medically on Iraq exile, Hashim al-Sayid, who said he had been severely tortured in 1978 while in the custody of the security forces. The examination was carried out over two days in the University Hospital, Copenhagen, by doctors belonging to Amnesty International's Danish Medical Group.

In March 1980 another 14 Iraqi exiles were examined medically. They said they had been tortured by security forces between September 1976 and August 1979 (they said for all identifying information to remain confidential for fear of reprisals against them and their families).

The 15 people interviewed and examined — 12 men and three women — included three journalists, three university students, a doctor, a hospital orderly, a factory worker, a writer, a telephone operator, a retired lawyer, a clerk and a young man doing his military service. Their ages ranged between 20 and 32 years and they spent between one and 110 days in prison. The period of alleged torture lasted from one to 20 days and the victims were examined between seven and 37 months after the alleged torture.

The Torture Methods

The treatment the 15 Iraqis alleged they were subjected to ranged from crude physical assault with fists, boots, truncheons and whips to sustained beating of the soles of the feet, systematic electric torture and neck execution. Torture of a sexual nature featured again and again in the allegations; there were said to have been verbal and actual sexual humiliations of men and women detainees — threats were made to rape them, and to rape members of their families and close friends, one detainee alleged that he was in fact raped after he had been bound hand and foot in a chair.

All those interviewed said they had suffered blows on the head, body and extremities from fists, feet or rubber truncheons. A few said they were beaten with ropes, a wooden stick or a whip made of stiff electric flex. All said they had been blindfolded during all or most of the interrogation, with their hands tied behind their backs.

Twelve said they had been subjected to fatigue (called *laqah* in other countries). They said they were made to lie on their backs on the floor with their feet in the air, supported by wooden sticks or a table; the soles of their feet were then beaten with a rubber truncheon. Most of them were forced to walk up and down the room after the floor had been covered with hot salty water.

Thirteen people said they had been subjected to electrical torture. In a number of cases a truncheon-like instrument with a cable attached to one end and was applied to the face, breasts and genitals. In four cases the current was induced after electrodes had been placed on fingers, nostrils or the abdomen. One victim had convulsions and lost consciousness after electrodes had been placed on his temples.

A 51-year-old man said that, dressed in his underwear, he had been placed in a heated shower full of steam, the temperature had then been reduced until his garments were burnt a stiff red-brown.

Four people said they were burned with cigarettes and one

that he had been burned with a small hard object the size of a pencil.

A woman of 31 said she had been taken into the prison garden in her nightgown, blindfolded and with her hands tied behind her. In cold freezing temperatures she had been isolated with cold water and left suspended from a step ladder for several hours.

Four people described how they had been put through mock execution. One said a pistol was pressed against his temples and the trigger pulled. Two said that, after they had been threatened with execution, shots had been fired rapidly over their heads as they wept, blindfolded. A fourth man said he went through three mock executions. The first time was placed around his neck and lighted, he was told to recite his last prayer, which he did, he was then led away and beaten. The second time he was told he was to be executed and thrown into the river — he was then driven around in a car for three hours in total silence. The third time he was told he was to be shot and beheaded, he was taken into the prison garden with a post in his neck, but was not shot.

Almost all those interviewed said they had been deliberately humiliated. Five said they had been partially or totally stripped, a woman said her interrogation kept her standing naked before them, without her blindfold. Those people said their genitals had been poked, rubbed, including two women, and they had been threatened with rape and two with having a bottle inserted into the rectum — one man said both physical abuses had been carried out on him. Other prisoners said the interrogators had threatened to torture or rape members of their families, including children.

Four people said they were forced to stand outside the interrogation room listening to other prisoners being tortured. A woman said she was forced to watch a fellow detainee being tortured over a period of three hours until he agreed to sign a declaration that he remains politically unaffiliated.

Five people said they were held in solitary confinement for varying periods, two of those said this lasted throughout their imprisonment (nine days and 270 days).

Three people said they had been denied hospital treatment despite the medicalisation of the prison doctor.

One case history

Burhan Al Shawar, a 24-year-old journalist and writer, told the examining doctors that he was prepared to have his case published. He said he was arrested by plain-clothes security officers in Baghdad on 1 November 1978. He was taken to security officers in Khaldi District and held for four days, blindfolded continuously. He was questioned about his political affiliations and asked for the names of people holding similar views. During the first two days he was taken to different rooms and beaten with fists, sticks and a whip, probably made of electric flex. In one room he was crucified and sexually abused, before being taken out and beaten and kicked.

The torture then became more systematic, taking place every one or two hours. His head was whipped and beaten so hard that he lost consciousness. In the course of the third or fourth day he lost all sense of time. Once he was tied to a chair, his feet against the first and he looked into the legs of the chair. He was then punched and beaten with a stick. He lasted several days. After regaining consciousness on one occasion he was aware that his trousers had been torn and realised that he had been raped. He was then made to sit on a cold bottle-like object which was forced up his rectum. He was also bound with a hard object about the size of a pencil. The doctors' physical examination revealed "11 circular or oval scars" on the back of the left hand, the outer thighs, on both legs, on the feet and on the abdominal area. "All the scars were compatible with bruises from burns, or alleged".

Burhan Al Shawar said that after he was taken from his last spell of unconsciousness he found himself lying in a street close to his home. Friends by his side helped him home. A doctor treated him during his first week of freedom, but then that of his family and the country bitterly. He himself felt Iraq deeply on the night of 6 May 1979.

To Be Continued in Our Next (Tomorrow) Issue

Iraq: Evidence of Torture

The following is the formal part notification of the medical report given by Amnesty International on April 25, 1979.

MEDICAL FINDINGS

During the medical examinations 12 people complained of all or most of the following persistent mental symptoms: reduced power of concentration, loss of energy, nervousness, depression, fear, reduced self-esteem, sense of isolation, confusion and excitement. Eleven people had their memories badly impaired and four that they suffered from actual amnesia. Eight said they tended to get headaches. All these symptoms developed after the alleged torture and imprisonment.

The panel of doctors found that 10 of those interviewed showed signs of mental dysfunction at the examinations and eight showed signs compatible with the torture alleged. In all cases the doctors found that the victims described very similar with the subsequent symptoms and the signs found during the physical examination. The doctors found nothing consistent in the allegations of torture. Furthermore, the symptoms described corresponded to various purely physical forms of treatment subjected to various kinds of torture.

LEGAL OBLIGATIONS

Torture is prohibited in Iraq, both by domestic and by international law. On 25 January 1971 Iraq ratified the International Convention on Civil and Political Rights (ICCPR), Article 7 of which says: "no one shall be subjected to torture or to cruel and inhuman or degrading treatment or punishment". On 1 December 1975 the United Nations Declaration on the Protection of All Persons from Being Subjected to Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment was adopted by consensus by the UN General Assembly. According to Article 1 of this declaration, "no State may permit or tolerate torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. Exceptional circumstances such as a state of war or a danger or war, internal political instability or any other public emergency may not be invoked as a justification for torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment."

The Iraq Government stated officially on 3rd September 1979 that it intended to comply with the declaration and "to continue the implementation, through its national legislation and other effective measures, of the provisions of the said Declaration".

Article 22 (a) of Iraq's constitution prohibits "any form of physical or mental torture". Article 17 of the Iraqi Procedure Law of 1971 states that "no Iraqi methods may be used to extract confessions from the accused, including deprivation of sleep, hunger, isolation, psychological torture or the use of drugs and gases". However, at the 10th session of the UN Human Rights Committee in Geneva in March 1980, Iraq's members stated that despite the general prohibition of torture in Iraq's constitution, there was no measure of self-censorship designed to prevent reports for the prohibition by the society forces.

The description of arrest and detention procedures, given by the 13 Iraqi judges that with in this report indicate that there was little or no observation of the legal prohibition against torture and proved the absence of any independent monitoring system. These accounts were entirely consistent or gave strong support to the allegations of torture and ill-treatment in almost all cases.

Most of those were arrested by plain-clothes security officers, usually armed and sometimes accompanied by police officers. In at least one case arrest order produced and in only one case did the arresting authority identify itself. In almost no case was the arrested told the reasons for the arrest at the time. Incarceration — by placement of the security forces — started on the first or second day of detention in all cases.

Three people were held in solitary confinement during a period less than a year or longer. Two of the 13 were

one, of the 13 others, only two were told why they were arrested.

None of the accused was allowed access to a lawyer during detention. Contact with families was denied in most cases, and in some cases, families were often unable to get confirmation of the arrest or to discover the detainee's whereabouts.

One of the two prisoners tried was given a week's notice of trial. He was released a lawyer of his own choice and was immediately tried by a military court. The Revolutionary Court, charged with investigating the government, but was not allowed to question the evidence. The second prisoner was charged with making the government, writing three days (worth about 10 at the time) from his office, writing a limited public paper on the street and calling on workers to strike. He was acquitted because of insufficient evidence — but was not tried until nine days later.

CONCLUSIONS

The findings of the medical examinations of 13 Iraqi victims that torture took place in Iraq between September 1976 and August 1979. The consistency between the torture described by the 13 former detainees cited in the report and the torture allegations recorded by Amnesty International were August 1979 suggest strongly that torture may be continuing and widespread in Iraq.

Physical detainees are not protected by effective legal safeguards against torture. The Iraqi authorities have introduced some of the legislative or administrative measures called for by the UN Human Rights Declaration on the Protection of All Persons from Being Subjected to Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.

RECOMMENDATIONS

Amnesty International's experience from its work against torture all over the world is that in countries where torture has become widespread or routine, police, security and military officials in charge of prisoners are likely to abuse it as a means and perpetrate, endorsed by the government in power or even ignored by it. As a result, the government has become the perpetrator of Iraq in mind and "media widely and fearfully known" a policy statement that the government "concludes and will not permit torture in the State of Iraq".

Amnesty International recommends that the Iraqi government should set up a committee from the appropriate authorities under law and according to strictly determined judicial procedures.

It urges the government to take effective measures to ensure that prisoners are not held incommunicado detention, so as to avoid inhuman and degrading treatment, and specifically to ensure that:

— All detainees have regular access to a lawyer and their family as soon as possible after arrest and before interrogative begins.

— All detainees are brought before a court of law within 24 hours of arrest.

— All detainees have access to a doctor immediately upon arrest, or regular intervals afterwards and before release from detention, and are provided with proper medical treatment at all times — with the doctor's examination fully documented.

Amnesty International recommends the Iraqi Government to "undertake all appropriate legislative and other measures to ensure that all persons are held incommunicado detention or to release all evidence before any court, arbitrator or other tribunals which have been obtained as a result of torture."

Article 1, 10 and 11 of the UN General Assembly Declaration on the Protection of All Persons from Being Subjected to Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, their articles call for impartial and efficient investigations into torture allegations, criminal or disciplinary action against those found responsible and compensation for victims.

The report sets out the 23 cases cited in detail, the places of detention and the types of torture alleged are included, as well as descriptions of the former detainees' symptoms, the signs found by the examining doctors and the conclusions in each case. Iraq's evidence is included, as published by Amnesty International Publications, 40 Southampton Street, London WC2E 3HF, United Kingdom. Price 25.00.

ملحق رقم 4

يتضمن أسماء المعتقلات والسجون السرية والعلنية المعروفة حتى الآن في العراق
علمًا بأن هناك سجونًا ومعتقلات سرية ما زالت مجهولة المكان .

معتقلات وسجون السلطة الفاشية في العراق

أولاً : معتقلات رئاسة المخابرات العامة ، وتتكون من :

- 1 — معتقل المقر العام في بغداد .
- 2 — معتقل فرع مخابرات المنطقة الشمالية نينوى .
- 3 — معتقل فرع مخابرات المنطقة الجنوبية — البصرة .
- 4 — معتقل فرع مخابرات المنطقة الشرقية — ديالى .
- 5 — معتقل فرع المخابرات الغربية — الأنبار .
- 6 — معتقلات مراكز المخابرات في مديريات أمن المحافظات .

ثانيًا : معتقلات مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ، وتتكون من :

- 1 — معتقل المقر العام في بغداد .
- 2 — معتقل منظومة استخبارات المنطقة الشمالية .
- 3 — معتقل منظومة استخبارات المنطقة الجنوبية .
- 4 — معتقل منظومة استخبارات المنطقة الشرقية .
- 5 — معتقل منظومة استخبارات المنطقة الغربية .

ثالثًا : معتقلات مديرية الأمن العامة ، وتتكون من :

- 1 — معتقلات المقر العام في بغداد (مباني مديرية الأمن العامة في منطقة السعدون — القصر الأبيض) .
- 2 — معتقل أمن الكرخ — بغداد .
- 3 — معتقل أمن الرصافة — بغداد .
- 4 — معتقل أمن الكاظمية — بغداد .
- 5 — معتقل أمن الأعظمية — بغداد .
- 6 — معتقل أمن البتاوين — بغداد .
- 7 — معتقل أمن الكرادة الشرقية — بغداد .
- 8 — معتقل أمن بغداد الجديدة — بغداد .
- 9 — معتقل أمن الثورة — بغداد .

10 — معتقل أمن القناة — بغداد .

11 — معتقلات مديريات أمن المحافظات ، والبالغ عددها سبعة عشر معتقلاً
عدا بغداد .

12 — معتقل مديرية أمن منطقة « الحكم الذاتي » التي مقرها مدينة أربيل .

رابعاً : معتقل قصر النهاية في بغداد :

قصر الرحاب الملكي سابقاً — وهدم هذا المعتقل الرهيب بعدما سمي
بـ « مؤامرة ناظم كزار — مدير عام أمن السلطة الفاشية الأسبق — في حزيران
— يونيو عام 1973 » .

خامساً : معتقل قصر الأميرات :

بنات الملك فيصل الأول — وهو معتقل سري .

سادساً : معتقل قصر الملح :

وهو معتقل سري أيضاً .

سابعاً : معتقل معسكر الرشيد العسكري « السجن العسكري رقم 1 .

ثامناً : معتقل الفضيلية .

تاسعاً :

1 — سجن أبي غريب المركزي 2 — سجن بعقوبة

- | | |
|------------------|---------------------|
| 3 — سجن الكوت | 4 — سجن الموصل |
| 5 — سجن كركوك | 6 — سجن الناصرية |
| 7 — سجن العمارة | 8 — سجن البصرة |
| 9 — سجن الحلة | 10 — سجن السماوة |
| 11 — سجن الرمادي | 12 — سجن السليمانية |

13 — سجن نقرة السلامان — وقد أُغلق هذا السجن الصحراوي الرهيب الذي كان قائماً منذ العهد الملكي المباد وأُلغى بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 ، وفتح سرّياً من قبل السلطة الفاشية الحاكمة في العراق .

عاشراً : المعتقلات السرية المعروفة منها :

- 1 — معتقل سري تحت جسر الأئمة من الجانب الأيمن لنهر دجلة (الكاظمية — بغداد) .
- 2 — معتقل سري في منطقة الراشدية — بغداد .
- 3 — معتقل سري في منطقة التاجي — بغداد .
- 4 — معتقل سري يقع ضمن مباني رئاسة المخابرات العامة لحجز عناصر المخابرات الذين يشك في ولائهم للسلطة الفاشية أو وجود علاقة لهم بالحركة الوطنية العراقية .
- 5 — معتقل سري بالقرب من دار الإقطاعي المشهور (بلاسم الياسين) في منطقة الصليخ ببغداد .
- 6 — معتقل سري يقع قرب منطقة صدر القناة ببغداد .
- 7 — معتقل سري يقع في منطقة كراة مريم بالقرب مما يسمى « مكتب

شئون سوريا » خاص لتنظيمات السلطة من المواطنين العرب الذين يشك في ولائهم للسلطة الفاشية .

8 — معتقل سري يقع قرب منطقة ناحية خان بني سعد على طريق بغداد — دياي .

9 — معتقل سري يقع قرب منطقة مشروع الثرثار في سامراء .

10 — معتقل سري في منطقة ساحة الجندي المجهول في بغداد .

11 — معتقل سري يقع في شارع أبي نواس تحت مطعم الإناء الذهبي وهو عبارة عن قبو — سرداب — تحت الأرض .

12 — معتقل سري يقع تحت بناية شركة المخازن التجارية العراقية (أورزدي باك) في شارع الرشيد وله مدخل سري من الجانب الآخر المحاذي لنهر دجلة .

13 — معتقل سري يقع في منطقة الأعظمية ببغداد المحصورة بين رأس الخواش والشارع المؤدي إلى مكتبة الصباح .

14 — معتقل أمن الدائرة وهو معتقل سري تابع لمديرية الأمن العامة يقع في منطقة البتاوين خاص باعتقال عناصر الأمن الذين يشك في ولائهم للسلطة أو وجود علاقة لهم بالحركة الوطنية العراقية .

15 — معتقل سري تابع للمخابرات العامة يقع في عمارة الحياة الكائنة مقابل القصر الجمهوري .

16 — معتقل سري يقع قرب السفارة الأمريكية سابقاً في منطقة كراة مريم في بغداد .

17 — عشرات البيوت والمراكز السرية لغرض سجن واعتقال شخصيات السلطة البارزين من مسؤولي الدولة وقيادة تنظيم السلطة في المنطقة المحصورة بين ما يسمى بمبنى المجلس الوطني والقصر الجمهوري في منطقة كراة مريم ببغداد .

- 18 — عشرات البيوت والمراكز السرية في منطقة الكرادة الشرقية — المسبح والزوية وكرادة داخل — وكذلك منطقة بغداد الجديدة — تل محمد والمشتل — وكذلك منطقة ساحة الأندلس ودار السلام وغيرها من مناطق بغداد الأخرى .
- 19 — عشرات البيوت والمراكز السرية في داخل مراكز محافظات القطر .
- 20 — وهناك العديد من المنازل والمراكز السرية غير المعروفة .

* * *

ملحق رقم 5

يتضمن نداء المكتب المركزي للمنظمات الشعبية العراقية — لجنة العلاقات الخارجية — إلى أحرار العالم وشرفائه كافة للتضامن مع شعبنا في العراق وتأييد نضالاته من أجل إسقاط الفاشية .

ال جماهير الشعبية المنظمة سيبلنا
لإسقاط الفاشية وإنقاذ الوطن

المنظمات الشعبية العراقية
المكتب المركزي
لجنة العلاقات الخارجية

يا أحرار العالم .. تضامنوا مع شعبنا في العراق

تحية كفاحية :

في السنوات الأخيرة اتسعت الممارسات القمعية للنظام الفاشي في بلادنا اتساعاً مروعاً بحيث شملت أوسع قطاعات شعبنا ، بما فيها فئات كبيرة من عناصر الحزب الحاكم ..

لقد تم تهجير عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين تحت ظروف لا إنسانية ، وألقي بهم على حدود البلدان المجاورة ، وهرب عشرات الآلاف الآخرون من بطش السلطة الدموية وإرهابها ، وصودرت الحريات الديمقراطية في بلادنا بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث تعرضت قطاعات واسعة من شعبنا العراقي — أدباء وطلبة وعمالاً وأطباء ومعلمين ومهندسين وأساتذة جامعات وصحفيين وفنانين واقتصاديين ونساء وأطفالاً لهجمة وحشية شرسة استهدفت تركيع وإذلال شعبنا ، إننا في بلادنا نواجه نظاماً لا نظير ولا مثيل له في العالم

أيها الأصدقاء :

إن العالم كله سيصاب بصدمة أخلاقية عندما يسقط نظام صدام حسين في بغداد ، ويقوم على أنقاضه نظام ديمقراطي وحدوي تقدمي ، يكشف أمام العالم فظائع الجرائم الوحشية التي يقترفها جلاّد العراق وأعوانه في حق أطفال ونساء وشباب شعبنا .

لقد محيت قرى ومدن كاملة من خارطة بلادنا ، ليس لسبب سوى أن هذه القرية أو البلدة أنجبت مناضلاً صلباً على طريق الحرية .

وجاءت الحرب مع إيران التي نفذها صدام حسين نيابة عن الإمبريالية تتويجاً للدمار الذي جلبه هذا الجلاّد على بلادنا وشعبنا ..

إن جماهير شعبنا التي ترزح تحت نير الطغيان المدعوم من قبل الإمبريالية لم ولن تسكت على انتهاكات هذا النظام البربري الذي سلبها حقوقها الديمقراطية ، فهي تكافح كفاحاً يومياً مريراً ضد المؤسسات القمعية لهذا النظام ، وتقدم تضحيات جسيمة بمثابرة وتواصل وصمت ، بينما تقوم الإعلام الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية بأداء دور خطير يسهم في استمرار صدام حسين لتنفيذ المخططات الشريرة للإمبريالية العالمية ضد الشعب العربي خاصة وشعوب العالم بشكل عام ، إذ تفرض

وسائل الإعلام هذه تعتيمًا مقصودًا وتمارس (تجميلًا) لحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية في بلادنا اليوم بهدف صرف أنظار العالم عن محنة شعبنا ومعاناته .

إن شعبنا الذي لم يبخل في الماضي ، ولن يبخل في المستقبل عن تقديم كل المساندة لقضايا الشعوب المضطهدة ، يحتاج اليوم إلى مساندة أشقائه وأصدقائه في نضاله من أجل الديمقراطية .. يحتاج إلى تفهمهم لمحتته وإلى معرفتهم بذلك ، وبالتالي استنكارهم للجرائم التي يقترفها نظام صدام حسين السائر في فلك اليهودية العالمية .

لقد انتظم أبناء شعبنا في منظمات ديمقراطية شعبية بهدف تنظيم وتوجيه كفاحهم من أجل الديمقراطية والوحدة العربية والعمل على إقامة وتعميق الأواصر النضالية مع المنظمات والاتحادات والجمعيات العربية والعالمية المناصرة لقضايا أمتنا العربية .

نأمل أن تلقى رسالتنا هذه صدى لديكم ، لنتمكن من إضافة جهدنا إلى جهود القوى المحبة للحرية والسلام والمعادية للاستعمار والطغيان ولنتعاون في مجالنا من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان .

لجنة العلاقات الخارجية
المكتب المركزي للمنظمات الشعبية العراقية

* * *

ملحق رقم 6

يتضمن نداء جمعية الحقوقيين العراقيين إلى القوى والحركات والأحزاب والمنظمات السياسية والهيئات الاجتماعية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية حول انتهاكات السلطة الفاشية لحقوق الإنسان في العراق ودعوتها إلى تأييد ومساندة نضالات شعبنا في العراق إضافة إلى فضحها وشجبها واستنكارها وإدانتها لانتهاكات السلطة الفاشية لحقوق الإنسان في العراق .

المكتب المركزي

للمنظمات الشعبية العراقية	الجماهر الشعبية المنظمة سيبلنا
جمعية الحقوقيين العراقيين	لإسقاط الفاشية وإنقاذ الوطن

نداء جمعية الحقوقيين العراقيين

حول انتهاكات النظام الفاشي

العميل لحقوق الإنسان في العراق

يا جماهير أمتنا العربية
أيها القوى التقدمية الصديقة
أيها الشرفاء
يا أحرار العالم

إن ما يجري حاليًا في العراق من انتهاكات لحقوق الإنسان وما يتعرض له شعبنا على يد الزمرة الفاشية وعلى رأسها الطاغية الديكتاتور الجلاد صدام حسين من حملات الإبادة والإرهاب والقمع وما تمارسه هذه الزمرة المستهترة بكل القيم والمثل والتقاليد والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والأعراف والمبادئ والمواثيق الدولية من عمليات الاعتقال الكيفية والتعذيب الوحشي والإعدام بالجملة بلا محاكمات أو بمحاكمات صورية سرية لا تتوافر فيها أبسط الضمانات القانونية ، وعمليات الاغتيال بأساليب همجية ووسائل دنيئة ، إضافة إلى نفي وتشريد عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين وتهجيرهم خارج وطنهم العراق وحجز أموالهم وممتلكاتهم فضلاً عن مصادرتها وإلغائها لجميع الحقوق والحريات الديمقراطية وانتهاكها السافر لحقوق الإنسان في قطرنا وخرقها الفاضح للأعراف والمبادئ والمواثيق الدولية المتعلقة باحترام وحماية حقوق الإنسان من خلال ممارساتها الإرهابية والقمعية الدموية هذه ، والتي أكدتها وفضحتها تقارير منظمة العفو الدولية بأدلة ووقائع ثابتة وملموسة لا تقبل الشك والجدل ، ورغم النداءات العديدة والمتكررة التي وجهتها إلى السلطة الفاشية في العراق بوجوب منع وقوع واستمرار مثل هذه الممارسات والأعمال الإجرامية إلا أن السلطة الديكتاتورية كعادتها تنفي وتنكر وجود هذه الممارسات في محاولة يائسة منها لتضليل الرأي العام العربي والعالمي .

لقد ناضلت البشرية طويلاً من أجل بلوغ صيغ حضارية متقدمة في العلاقات الإنسانية وتوصلت عبر كفاحها الشاق والمرير إلى إقرار جملة مبادئ تصون كرامة الإنسان وتحفظ حقوقه وحرياته الأساسية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول — ديسمبر عام 1948

والاتفاقيات الدولية التي تلته بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال منظماتها ولجانها المتخصصة كالميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه العراق في 25 كانون الثاني — يناير عام 1971 وجاء أيضاً دور المنظمات الإقليمية للتأكيد على حقوق الإنسان في موائيقها واللجان المنبثقة عنها والاتفاقيات الخاصة التي أبرمتها كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني — نوفمبر عام 1950 وكذلك لجنة حقوق الإنسان التي شكلتها جامعة الدول العربية في عام 1968 .

وبالرغم من انضمام العراق إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وكونه عضواً في العديد من المنظمات واللجان الدولية المنبثقة عنها وخاصة تلك المهتمة بشئون حقوق الإنسان ومصادقته للاتفاقيات المتعلقة بها والتي تعتبر من وجهة النظر القانونية جزءاً من القوانين الوطنية التي كفلت هي الأخرى الحقوق والحريات العامة للمواطن كالدستور العراقي المؤقت الصادر في 16 تموز — يوليو عام 1970 والقوانين الأخرى كقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 فإن انتهاكات السلطة الفاشية لهذه الحقوق والحريات في قطرنا لدليل على استهانة سلطة القتل الفاشست بكل القيم والأعراف والمبادئ والموائيق الدولية وبالجمتمع الدولي والضمير العالمي .

إن (جمعية الحقوقيين العراقيين) إذ تضع هذه الحقائق بالأدلة والأرقام أمام الرأي العام العربي والعالمي وكل الشرفاء والتقدميين في العالم أجمع ، فإنها تكشف عن مدى حجم الجرائم والممارسات الإرهابية والقمعية للسلطة الفاشية وتنادي وتدعو في الوقت نفسه جميع الأحزاب والحركات والقوى السياسية والمنظمات والهيئات واللجان الاجتماعية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية إلى الوقوف والتضامن مع شعبنا في العراق وتأييد نضالاته من أجل الإطاحة وإسقاط الفاشية ، وإقامة حكم الائتلاف الوطني الوحدوي الاشتراكي الذي يحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان بإرادة الوطنية المستقلة .

إن (جمعية الحقوقيين العراقيين) باعتبارها رافداً هاماً من روافد الحركة الوطنية العراقية إيماناً وإدراكاً منها بأهمية التضامن الجدي والمساندة الفعالة مع نضالات جماهير شعبنا فإنها تطالب جميع الهيئات والمنظمات والاتحادات واللجان المهنية والاجتماعية والإنسانية وكل الأحزاب والحركات والقوى السياسية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية بإدانة واستنكار وشجب هذه الجرائم البشعة للسلطة الفاشية في العراق ورفع أصوات الاحتجاج والسخط وإرسال برفقيات الاستنكار إلى رأس السلطة الفاشية في بغداد ، واستخدام جميع الوسائل بهدف الضغط على القتلة الفاشست لإيقاف النهج الفاشي والسلوك الإرهابي القمعي الدموي وحملات الاعتقال والتعذيب والإعدامات الجماعية مع إرسال لجنة تقصي الحقائق عما يجري داخل أقبية معتقلات الفاشية. والإطلاع على الحالة العامة المتردية والأوضاع السيئة التي وصل إليها قطرنا لكشف زيف ادعاءات السلطة الفاشية أمام المنظمات والهيئات الدولية خصوصاً تلك المهتمة بشئون حقوق الإنسان والقيام أيضاً بإجراء لقاءات للتعرف على أحوال عشرات الألوف من العوائل العراقية المنكوبة والمشردة خارج العراق والتخفيف من آلامهم ومآسهم والوقوف على مدى ما يعانيه شعبنا في العراق وخارجه والسعي الحثيث لإطلاق سراح الألوف من المعتقلين والسجناء السياسيين والعمل على إنقاذ حياة المئات منهم ممن ينتظرون دورهم بالصعود إلى أعواد المشانق أو تلقي الرصاصات في ميادين الرمي على أيدي الجلادين .

إن الواجب النضالي القومي والأممي يفرض بل ويحتم على جميع القوى المحبة للديمقراطية والحرية والسلام ، والمعادية للاستعمار والصهيونية والعنصرية والفاشية والديكتاتورية دعم ومساندة وتأييد نضالات جماهير شعبنا وقواه التقدمية — الوطنية والقومية والديمقراطية — ومنظماتها الجماهيرية الشعبية من أجل إسقاط الديكتاتورية السوداء في قطرنا ، وإقامة البديل الوطني الديمقراطي الذي تتحقق في ظله الديمقراطية

للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان وبالإرادة الوطنية المستقلة دون أية وصاية
أو وكالة أو إنابة أو تدخل خارجي أجنبي وبعيدًا عن أية محاولات فرض بدائل وصيغ
جاهزة .. وإن إرادة الشعوب قوة لا تقهر .

وإلى الأمام

أوائل كانون الأول — ديسمبر عام 1983 م
جمعية الحقوقيين العراقيين

* * *

ملحق رقم 7

صور أغلفة بعض الكراسات والوثائق التي صدرت سواء من قبل الحركة الوطنية العراقية أو الهيئات والمنظمات واللجان الدولية والتي تكشف مدى حجم الإرهاب والقمع الفاشيين وتدين انتهاكات السلطة الديكتاتورية لحقوق الإنسان في العراق .



المصادر

- 1 — الإرهاب في العراق — من منشورات التجمع الوطني العراقي — مايو — آيار عام 1975 .
- 2 — شهادات إثبات حول التعذيب في العراق — تقرير لمنظمة العفو الدولية عام 1981 — ترجمة ونشر اتحاد الديمقراطيين العراقيين عام 1981 .
- 3 — « نحن ندين » أصدرته اللجنة الفرنسية ضد الإرهاب في العراق — باريس عام 1981 .
- 4 — العراق في تقارير منظمة العفو الدولية .
- 5 — صفحات من تاريخ الحركة الطلابية العراقية — إصدار الجبهة الطلابية التقدمية العراقية — نيسان — إبريل عام 1982 .
- 6 — الثورة الفلسطينية تفضح ممارسات اليمين العميل في العراق — إصدار اللجنة الإعلامية — حزب البعث العربي الاشتراكي — « قيادة قطر العراق » — في أواخر أيلول — سبتمبر عام 1978 .
- 7 — الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في 16 تموز — يوليو عام 1970 .

- 8 — جريدة « صوت الجماهير » الجريدة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي
— قيادة قطر العراق « مجموعة من الأعداد » .
- 9 — جريدة « طريق الشعب » الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي — اللجنة
المركزية « مجموعة من الأعداد » .
- 10 — جريدة « نداء الشغيلة » للحركة الاشتراكية العربية « مجموعة من الأعداد » .
- 11 — جريدة « التحرير » الصحيفة المركزية لمنظمة جيش التحرير الشعبي العراقي
« مجموعة من الأعداد » .
- 12 — جريدة « الاشتراكي » الجريدة المركزية للحزب الاشتراكي — العراق
« مجموعة من الأعداد » .
- 13 — جريدة « الشرارة » الجريدة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني « مجموعة من
الأعداد » .
- 14 — جريدة « 14 تموز » الجريدة المركزية لحركة الطليعة الديمقراطية — العراق
« مجموعة من الأعداد » .
- 15 — جريدة « كه ل — الشعب » الجريدة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي
الكردستاني « مجموعة من الأعداد » .
- 16 — جريدة « وحدة القاعدة » الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي — القيادة
المركزية « مجموعة من الأعداد » .
- 17 — جريدة « راية الشعب » الجريدة المركزية للمنظمة الماركسية — اللينينية العراقية
« مجموعة من الأعداد » .
- 18 — جريدة « الاتحاد » جريدة شهرية تصدرها لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد
الوطني الكردستاني « مجموعة من الأعداد » .

- 19— جريدة « الانتفاضة الشعبية » الجريدة المركزية للحبهة الوطنية القومية الديمقراطية في العراق « مجموعة من الأعداد » .
- 20— جريدة « الجماهير » الجريدة المركزية للمكتب المركزي للمنظمات الشعبية العراقية .
- 21— « صوت الثورة العراقية » نشرة دورية يصدرها الإعلام الخارجي لقوات الثورة العراقية « مجموعة من الأعداد » .
- 22— « رسالة العراق » نشرة دورية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي — إعلام الخارج « مجموعة من الأعداد » .
- 23 « العراق الديمقراطي » نشرة دورية يصدرها اتحاد الديمقراطيين العراقيين « مجموعة من الأعداد » .
- 24— جريدة « الشعلة » الجريدة المركزية للاتحاد الديمقراطي الكردستاني في العراق — العدد الثالث — أواخر شباط — فبراير عام 1982 .
- 25— جريدة « الجهاد » — صوت الحركة الإسلامية في العراق — تصدر عن مؤسسة الجهاد للصحافة والنشر — الجمهورية الإسلامية في إيران « مجموعة من الأعداد » .
- 26— جريدة « لواء الصدر » — صوت الثورة الإسلامية في العراق — تصدر في طهران — إيران « مجموعة من الأعداد » .
- 27— جريدة « العمل الإسلامي » — صوت الثورة الإسلامية في العراق — تصدر في طهران — إيران « مجموعة من الأعداد » .
- 28— جريدة « الشهادة » — صوت المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق — تصدر في طهران — إيران « مجموعة من الأعداد » .

29 — صحيفة « تشرين » — تصدرها مؤسسة تشرين للصحافة والنشر بدمشق

— العدد 2227 في 10 / 6 / 1982 والعدد 2251 في 4 / 7 / 1982 .

30 — صحيفة « البعث » — تصدرها دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

بدمشق — العدد 5926 في 5 / 7 / 1982 .

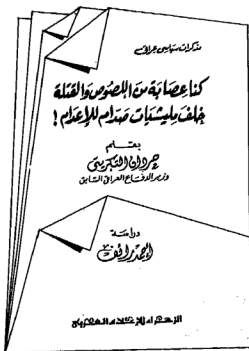
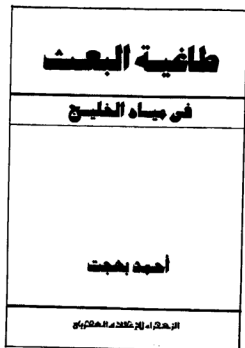
* * *

الفهرس

7	تقديم
23	المقدمة
	الفصل الأول
31	القبض والاعتقال
34	التعذيب
43	الإعدام الجماعي والفردى
49	عمليات القتل والاعتقال
60	ملاحقة المواطنين خارج العراق
	الفصل الثاني :
69	النفي والتهجير الجماعي للمواطنين
90	عمليات النفي والتهجير الجماعية للمواطنين إلى خارج العراق
	الفصل الثالث :
	الإجراءات التعسفية
	تقييد ومصادرة الحقوق
101	إصدار القوانين والقرارات الجائرة

ملاحق الكتاب :

- ملحق رقم 1 : قوائم ما يتوافر من أسماء المواطنين من ضحايا الإرهاب
الفاشي في العراق متضمنة أساليب التصفية 156
- ملحق رقم 2 : ما يتوافر من صور بعض شهداء الحركة الوطنية
العراقية من مختلف الانتماءات السياسية 296
- ملحق رقم 3 : يتضمن صور بعض التقارير الطبية التي تؤكد
حالات التعذيب الوحشي الذي تعرض إليه المعتقلون السياسيون ، ولجوء
أجهزة القمع الفاشية إلى استخدام السموم الكيماوية ضد مناضلي الحركة
الوطنية العراقية 307
- ملحق رقم 4 : يتضمن قائمة بأسماء المعتقلات والسجون العلنية
والسرية في العراق 318
- ملحق رقم 5 : يتضمن نداء المكتب المركزي للمنظمات الشعبية
العراقية / لجنة العلاقات الخارجية ، باللغتين العربية والإنكليزية 324
- ملحق رقم 6 : يتضمن نداء جمعية المحققين العراقيين في المنظمات
الشعبية العراقية 327
- ملحق رقم 7 : صور لأغلفة الكراسيات والوثائق الصادرة من الحركة
الوطنية العراقية أو الهيئات والمنظمات واللجان الدولية التي تدين الإرهاب
في العراق 332
- مصادر الكتاب 333



رقم الإيداع : ٨٦٦٧ / ١٩٩٠
الترقيم الدولى : ٠ - ٠١٣ - ٢٥٧ - ٩٧٧



مطابع الزمراء للإعلام العربى

١١ شارع الطيرى - راحة المدينة

مدينة مصر - ت ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١٠٦

القاهرة

بلاد الخوف وأرض الرعب

كلمة الناشر

استطاع صدام حسين بعد فترة قصيرة من حكمه لبلاده أن يجعل الخوف بين الناس كاللأواء والهواء . ليس في حاجة الناس إليه بل في وجوده بينهم . وصار الفزع سمة من سمات أي رجل أو امرأة أو طفل من أهل العراق المساكين . وقال في خطبة له :

— إن من يريدون أن يأخذوا الحكم منا سوف يجدون دولة بلا شعب . وفي بلاد الخوف وأرض الرعب لا يوجد جلادون ، فالكل منهم ، والكل قاض ، والكل جلاذ ، والمواطن فيها بريء ومذنب في آن واحد ويعامل على أي وجهي العملة حسبما يشاء النظام أو الحزب ، ووفقاً لقواعد لا يفهمها أحد ، ولظروف لا يتبينها مخلوق . فهو بريء ما شاء الله له أن يبقى بريئاً ، وفجأة يجد نفسه مذنباً ، وهو يقفز إليها دفعة واحدة فهي بلاد لا تسمح بوجود متهمين فيها ، فالمرء إما بريء وإما مذنب وليس بينهما شيء .

أحمد رائف

الترجمة للإعلامية العراقية